وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

التنظيم السياسي لثورة التحرير
(1954م -1962م)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
أميرة زفول
صباح رمل

إشراف الأستاذ الدكتور:
ياسر فركوس

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–
ياسر فركوس	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–
حواس غربي	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

السنة الجامعية: 2021م/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، نحمد الله رب العالمين الذي رزقنا من العلم مالم نعلم وقدرنا على إنجاز هذا العمل المتواضع. ونتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل "د. فركوس ياسر" الذي لا يجب أن ننكر فضله ومجهوده ودعمه في كل مراحل البحث ولحضوره الدائم المفعم بالنصائح الجليلة والقيمة. كما لا أنسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة وبالدعاء من الاصدقاء والصديقات الذين قضينا معهم مشوارنا الدراسي بكل حب وإخلاص، شكرا الى كل هؤلاء

الإهداء

الى أبي عمار الذي كان سندا لي طوال مرحلة دراستي وأمي الغالية التي سهرت على تربية بالحنان والتشجيع والدعاء بالنجاح. والى زوجي العزيز حمزة الذي كان لي سندا في هذا المولود العلمي والى اختي الوحيدة والغالية هناء وكل من قدم لي يد العون والمساعدة في كل حياتي الدراسية.

والى كل رفيقات دربي في مساري الجامعي : يسرى عرافة سعيدة، شيماء، هناء، كوثر، وخاصة غادة.

صباح

الإهداء

الى أبي زفول حسين وأمي ناصر عقيلة اللذان لهما الفضل في مساري الدراسي ادامهما الله فخرا لي و أطال في عمرهما والى أخواتي اللذان ساعداني طيلة مشواري الدراسي سهيلة وشهيرة زفول خاصة أختى سهيلة التي كان لها الفضل الكبير في دفعي الى طريق النجاح بنصائحها وتوجيهاتها والى رفيق دربي زوجي العزيز سليم بوشملة الذي له الفضل الأكبر لإنجاز هذا العمل والى كافة عائلتي وأصدقائي والى كل من علمني ولو حرف خلال حياتي الدراسية.

أميرة

مقدمة

مقدمة :

تعتبر فترة الثورة التحريرية من بين أهم المراحل التاريخية للجزائر ذلك لأنها شكلت الطريق والمسار الصحيح الذي أوصل الجزائر إلى الاستقلال فإعلان وتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 لم يكن بالأمر الهين كيف لا وأن المناضلين وقادة الثورة وجدوا أنفسهم أمام واقع مرير، فالثورة لا تتم فقط بالإعلان عنها بل لابد من أن يسبقها تنظيم وتنسيق محكم، وفي الحقيقة إن استراتيجية قيادة الثورة كانت تقوم على أساس خلق تنظيم سياسي لأن جبهة التحرير الوطني أدركت أن العمل المسلح غير كافي لتحقيق طموح الشعب الجزائري وهو الاستقلال.

إن التنظيم السياسي للثورة التحريرية الجزائرية كانت تحث قيادة جبهة التحرير الوطني كما أن الشعب الجزائري تكاتف وتوحد عن راية جبهة التحرير الوطني واعتبرها الممثل الوحيد والشرعي له حيث عملت جبهة التحرير على وضع الأسس والمبادئ الأساسية للثورة من خلال بيان أول نوفمبر بحيث يعتبر كبداية أولية للإعلان عن الثورة الجزائرية وكذلك عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي حدد خطط وأهداف العمل الثوري فهو عمل تنظيم الثورة تنظيما محكما كما أدركت جبهة التحرير الوطني أن نجاح الثورة الجزائرية يكمن في المزاوجة بين العمل العسكري والعمل الديبلوماسي لتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وعليه لابد من إخراج القضية الجزائرية من إطارها الضيق الفرنسي من خلال تعريف العالم بما يحدث في الجزائر وفضح جرائم فرنسا المرتكبة في حق الشعب الجزائري لتصبح فيما بعد قضية دولية وذلك من أجل كسب التأييد والدعم لها والاعتراف بالدولة الجزائرية.

ولعلاج هذا الطرح قد اخترنا موضوع مذكرتنا المتمثل في: التنظيم السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وجعلتنا نعكف على دراسته حيث تمثلت في أسباب ذاتية وموضوعية فالذاتية تمثلت في:

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع.
- محاولتنا لدراسة وكتابة تاريخ ثورتنا المجيدة كتجربة أولى في مسار دراستنا الجامعية (الماستر) كونها أولى تجربة لنا لإنجاز مذكرة تخرج.
- محاولة إبراز الدور الذي لعبه النشاط الدبلوماسي في تدويل القضية الجزائرية.

أما الموضوعية تمثلت في:

- التعرف على مدى إدراك الجبهة لأهمية التنظيم السياسي ودوره في التنظيم للثورة.

– دراسة مدى التطور السياسي بعد مؤتمر الصومام وماهية الاستراتيجية السياسية التي اعتمدت عليها جبهة التحرير الوطني.

– الكشف عن دور الدبلوماسية في الدفاع عن القضية الوطنية في الخارج.

أهداف اختيار الموضوع:

– لمعرفة كيف ساهمت مواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس) في إنجاح الثورة الجزائرية.

– لمعرفة الجهد الذي قامت به جبهة التحرير الوطني سواء في الداخل أو الخارج.

إشكالية البحث:

– إلى أي مدى نجحت جبهة التحرير الوطني في تنظيمها السياسي للثورة؟

أمام هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية الموالية:

– ماهي الأبعاد التي احتواها البيان النوفمبري في مضمونه؟

– ما هو دور مؤتمر الصومام في التنظيم السياسي للثورة؟

– كيف كان التطور السياسي للثورة في الفترة 1956-1958؟

– ما مدى جدية الطرف الفرنسي للتفاوض مع جبهة التحرير وكيف ساهمت اتفاقيات إيفيان في نيل الاستقلال؟

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم موضوعنا إلى مقدمة، مدخل وأربعو فصول وخاتمة خلصنا فيها إلى مجموعة هامة من النتائج.

تناولنا في المدخل انطلاق الثورة بمعنى التحضير لثورة الفاتح من نوفمبر.

خصصنا الفصل الأول للقراء السياسية في البيان أول نوفمبر 1954، قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث: المبحث الأول بعنوان إعداد وتوزيع المناشير، أما المبحث الثاني فكان بعنوان القراءة السياسية للحركة الوطنية، أما المبحث الثالث بعنوان القراءة السياسية للشعب، أما المبحث الرابع بعنوان المبادرة السياسية للبيان لفرنسا.

وخصصنا الفصل الثاني لي مؤتمر الصومام ودوره في التنظيم السياسي للثورة وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث: فكان المبحث الأول بعنوان ظروف انعقاد مؤتمر الصومام، أما المبحث الثاني بعنوان قرارات المؤتمر في المجال السياسي، أما المبحث الثالث بعنوان المجلس الوطني للثورة، أما المبحث الرابع بعنوان لجنة التنسيق والتنفيذ.

وخصصنا الفصل الثالث لي تطور النشاط السياسي للثورة 1956-1958 وقد قسمنا العنصر إلى أربعة مباحث: فكان المبحث الأول تحت عنوان تطور النشاط السياسي للثورة في الداخل، أما المبحث الثاني بعنوان النشاط السياسي لجبهة التحرير في الخارج، المبحث الثالث: بعنوان المفاوضات السرية بين جبهة التحرير والسلطة الفرنية، المبحث الرابع فكان بعنوان الحكومة المؤقتة.

وخصصنا الفصل الرابع لي المفاوضات والاستقلال وقسمنا هذا الفصل كذلك إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول بعنوان دبلوماسية الحكومة المؤقتة، أما المبحث الثاني بعنوان بداية المفاوضات الرسمية، والمبحث الثالث بعنوان اتفاقيات افيان وردود الفعل حواها أما المبحث الرابع: فكان بعنوان مؤتمر طرابلس.

وللإجابة عن التساؤلات التي أثرناها سابقا وبناء على هذه الخطة من أجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ارتأينا لاعتماد على المنهج التاريخي، الوصفي باعتبار أن معالجة الموضوع ستكون من الجانب السياسي بشكل متكامل ومتناسق لأن طبيعة هذه الدراسة التي تكتسي طابعا تاريخيا تتطلب تقسيم البحث إلى فصول تخضع لفترات معينة ومحدودة.

وكذلك المنهج التحليلي الذي استخدمناه في تحليل وقراءة مضامين وأفكار النصوص والمواثيق المدروسة وتحليل مادتها.

ونظرا لطبيعة الموضوع وتشعب عناصره اعتمدنا على مصادر ومراجع متنوعة.

ومن أهم المصادر نذكر:

- كتاب عيسى كشيدة مهندسو الثورة.
- كتاب يوسف بن خدة شهادات ومواقف.
- كتاب أحمد توفيق المدين حياة كفاح.

ومن أهم المراجع نذكر:

- كتاب أحسن بومالي أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنية.
- كتاب أزغيدي محمد لحسن مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962.
- كتاب أحمد منغور موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962.

الصعوبات التي واجهتنا:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات موضوعية بل في نظرنا أن هذه الصعوبات تزيد من إصرار الباحث والتقصي للمعلومات ولعل من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا العمل صعوبة ترجمة بعض الكتب باللغة الجنبية وكذلك ضيق الوقت .

مدخل

مدخل: انطلاق الثورة

عقدت لجنة الستة ابتداء من شهر سبتمبر عددا من الاجتماعات ناقشوا فيها التحضيرات الأساسية لإعداد الثورة وتحضير منشور يعلن الثورة ،ويوضح أهدافها وغاياتها للشعب ،وللعالم وشروط توقيف الكفاح المسلح.

اجتمعت لجنة الستة في منزل المناضل مراد بوقشورة، الكائن ب لابوانت بيكاد، ببلدية الرايس حميدو حاليا، يوم العاشر أكتوبر 1954 لعقد اجتماع لدراسة الترتيبات النهائية لتفجير الثورة.[1]

واتفق لجنة الستة على اختيار اسم التنظيم الجديد الذي يحل محل اللجنة الثورة للوحدة والعمل، واتفق الحاضرون على اسم جبهة التحرير الوطني، أي الإعلان عن ميلاد جبهة جديدة.[2]

ومن خلال هذه الترتيبات أيضا قررت اللجنة تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق وهي كالتالي:

- منطقة الأوراس، وأسندت قيادتها لمصطفى بن بولعيد بمساعدة كل من بشير شيحاني وطاهر نويشي.
- منطقة الشمال القسنطيني، قائدها ديدوش ونائبه زيغود يوسف، عبد الله سعيدي محمدي
- منطقة الوسط، رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة.
- منطقة القبائل، ويرأسها كريم بلقاسم ونوابه، عمرو أو عمران، زعموم، سعيدي محمدي.
- منطقة الغرب، ويترأسها محمد العربي بن مهيدي ونائبه، رمضان بن عبد المالك.

أما بالنسبة للعضو السادس في اللجنة، محمد بوضياف، لم يمنح له مسؤولية أي ولاية بل أسندت له مهمة التنسيق بين المناطق، وبين الداخل والخارج.[3]

ومن جهة أخر فقد أتفق أعضاء اللجنة بإعداد وثيقة تكون مقتضية توجه إلى الشعب الجزائري كله، وتدعوه إلى الاستعداد للمشاركة في الكفاح المسلح، وتحمل عنوان: بيان أول نوفمبر، وتحدد لأسباب والأهداف والوسائل والشروط للكفاح المسلح وكلفت اللجنة السداسية كل من: ديدوش مراد، محمد بوضياف، بتحرير البيان في منشور.[4] كانت هذه اقتراحات من طرف أعضاء اللجنة بخصوص التاريخ الذي تفجر فيه الثورة، حيث اقترح البعض 25 أكتوبر 1954، لكن مراد ديدوش كان غير موافق على هذا التاريخ في قوله: " **إن 25أكتوبر 1954 لا تحدث**

---

[1] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية (خرافة الجزائر الفرنسية)، د/ط، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، (دس)،ص93.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الثورة في الولاية الثالثة، مجلد الخامس، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص32.

[3] عبد الوهاب بن خليفة، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، د/ط، دار طليطلة، الجزائر،2009، ص186.

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبخية الجزائر، 2013، ص193.

المفاجأة ... فلابد من إيجاد لانتباه القسري، أي يجب أن يفرض موقف الثورة نفسه على الناس... إن هذا التاريخ لا يشير لاهتمام."[1] ولذا أقترح نوفمبر 1954، أي يوم أول نوفمبر "الاثنين" كموعد لانطلاق الثورة المباركة يرجع إلى عدة اعتبارات منها:

– يعتبر أول يوم الاثنين يوم تفاؤل بالنسبة للمسلمين، حيث هو اليوم الذي ولد فيه نبي الهدى محمد "ص".

– هذا اليوم يناسب عيد القديسين، حيث يهتم فيه كل المدنيين من المسيحيين بممارسة الطقوس الدينية. على أساس أنه يوم عيد ديني.

– أول نوفمبر يأتي في أخر فصل الخريف وهو الفصل الذي يتم فيه جمع وتخزين كل المحاصيل الزراعية في المنطقة وبذلك يستطيع المجاهدون أن يتحصلوا على ما يكفيهم لمدة شهور.[2]

وفي اجتماع 24 أكتوبر 1954،اتفقت اللجنة في هذا الأسبوع من شهر أكتوبر 1954 بالرايس حميدوا غرب العاصمة لمناقشة أخر التحضيرات، حيث أكدوا على الفاتح نوفمبر هو انطلاقة العمل المسلح وفيما يخص التوقيت فقد حدده بن مهيدي عندما خاطب رفاقه قائلا: " **يجب أن نتصرف ليلا، وبما أننا إلى إيجاد العامل النفسي فليكن الفاتح من نوفمبر عند منتصف الليل**"[3].

وكذلك تم الاتفاق على كلمة السر للعمليات في هذه الليلة وهو اسم خالد أما كلمة الإجابة فهي عقبة، ليتم التحاق كل واحد من الأعضاء الخمسة بالمنطقة التي يرأسها وتنطلق منها العمليات في ليلة الأحد أي 1 نوفمبر 1954 وعلى الجميع افي شهر 1955، لمراجعة استراتيجية العمل الثوري ورئيس اللجنة الثورية لجبهة التحرير الوطني الجزائري، السيد محمد بوضياف، فقد سافر إلى جينيف يوم 25 أكتوبر إلى القاهرة.[4]

حيث كان من المفروض أن ينقل بيان أول نوفمبر إلى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة واذعته هناك. وفي نفس الوقت كان عنده موعد في سويسرا مع أصدقائه من اللجنة المركزية للحزب.[5] وفي نفس السياق يقول محمد بوضياف

---

[1] أحسن بومالي، المرجع سابق، ص96.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص ص202،203.

[3] عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرون ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، الجزائر، 2012/2013، ص 98.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص31.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي (دس)، ص362.

في حديثه لجريدة الشعب بتاريخ 16 نوفمبر 1988 " **لقد خرجت من الجزائر ومعي بيان أول نوفمبر وكنت أظن أنني سأصل إلى القاهر في الوقت المناسب بنية إذاعته على موجة الإذاعة صوت العرب، لكنني تعطلت في بون بألمانيا الغربية... غير أن البيان وصل في الموعد.**"[1]

كانت تعليمات محمد بوضياف في أخر اجتماع باليقظة التامة والدائمة حيث حرص على أن يعلم أحد باليوم والساعة للموعد إلا في الوقت المناسب ،ويجب إبلاغ رؤساء الأفواج بساعة صفر قبل 48 ساعة لينظموا أنفسهم ورجالهم وخططهم وألح كثيرا كذلك على طريقة العمل فيما يخص اللوجستيك.[2]

وفي نهاية الاجتماع اتجه الستة مصدر في شارع لامارن بباب الواد ،وأخذوا صورة تذكارية لهم وافترق على أمل اللقاء بعد 3 أشهر لدراسة نتائج أعمالهم.[3]

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 205.

[2] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، و2012، ص98.

[3] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة السلام، تقديم العربي ولد خليفة، د/ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص25.

الفصل الأول: القراءة السياسية في بيان أول نوفمبر

المبحث الأول: إعداد وتوزيع المناشير.

المبحث الثاني: القراءة السياسية للحركة الوطنية.

المبحث الثالث: القراءة السياسية لشعب الجزائري.

المبحث الرابع: المبادرة السياسية للبيان لفرنسا.

الفصل الأول: القراءة السياسية في بيان أول نوفمبر.

بيان أول نوفمبر 1954 نص تاريخي يحمل صبغة سياسية فهو ميثاق وبلاغ اندلاع الثورة التحريرية، يشرح ظروف اندلاعها ويبين أهدافها ومواقفها ونظرتها لحل القضية الجزائرية التي أصدرته الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني وقد جاء موجزا في حدود صفحتين ولكنه يتضمن أفكار عديدة.

المبحث الأول: إعداد وتوزيع المناشير

1. إعداد بيان أول نوفمبر:

إن أي بيان سياسي لا يمكن صياغته هكذا لمجرد قلم بل يتطلب التشاور والتفكير لتوضع الأفكار المناسبة، فقد وقع التفكير والمناقشة بشأن البيان حول ضرورته ومحتواه بين القادة الستة طيلة اجتماعاتهم الدورية في شهر أكتوبر، حيث كلفت اللجنة السداسية محمد بوضياف ،وديدوش مراد بصياغة البيان.[1]

ذكر محمد جغابة: بأن وثيقة بيان أول نوفمبر كتبت باللغة الفرنسية ولا يعتبر ذلك عيبا أو تقصيرا وإنما كان نتيجة وضع استثنائي ومن باب الواقعية، وجاء عنوان الوثيقة تحت مصطلح proclamation الذي يترجم إلى بيان نداء إعلان.[2]

وضع بيان أول نوفمبر النقاط على الحروف على عدة قضايا وطنية تتعلق بالسيادة الوطنية، الهوية الوطنية، طبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية، وتعتبر هذه الخطوة خطوة مهمة في تحديد المعالم المستقبلية للكفاح الوطني الذي تخوضه الثورة الجزائرية.[3]

وعندما طرحت مشكلة سحب وكتابة البيان على الآلة أعلن لهم أو عمران بأن لدي آلة سحب في القبائل لكن لا يجيد تشغيلها وفي ظل هذه الظروف تعرف بوضياف على صحفي في باريس ألتمس منه خدماته لتحرير وثائق سرية يدعى "**محمد العيشاوي**."[*] وتم استدعاءه وقدم الموافقة المبدئية وسلم إلى عمران في سوق الخضر بالجملة في حي بيلوكور وسلمه ديدوش مراد مبلغا ماليا لشراء رزمات ورق وعلبة استيسنل وقارورتين من الحبر ومساكة أوراق

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954، المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص178.

[2] محمد جغابة، المرجع السابق، ص29.

[3] فتح الدين بن أزواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954/1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر،(دس) ص 148.

[*] ولد في جانفي 1921م بولاية بومرداس، تعلم الرقن في الحرب العالمية الثانية، انظم لحزب الشعب 1946م، عمل صحافي في مجلة باريس"موند أراب" وعمل كدلك محرر في جريدة لاجيري ليبر، ينظر: محمد لحسن زغيدي، بيان أول نوفمبر1954م وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلم الاجتماعية، جامعة الجزائر،2012، ص249.

وزجاجة من ممحاة التصحيح، وأدخل ديدوش العيشاوي في اتصال مع كريم بلقاسم الذي أخده إلى منطقة القبائل وتحديدا إلى قرية إغيل إيمولا يوم 27 أكتوبر وهناك وجد محرر ألة راقنة وجهاز استنساخ وقام بسحب 1100 نسخة من البيان النوفمبري.[1]

وقد تم السحب في المنطقة الثالثة (القبائل) بعيدا عن الأعين ولي قربها من العاصمة، في منزل إيدير رابح، كما هذا المنزل موجود فوق محل تجاري مفتوح ليلا الأمر الذي أرغم القائمين بالسحب على تجنيد مناضلين للسهر في المحل لتغطية الحسيس الذي أحدثه سحب النصوص.[2]

ولكي لا تتسرب المعلومات عن بيان أول نوفمبر 1954 قرر قادة الولاية الثالثة فوض الرقابة على الصحفي محمد العيشاوي الذي تولى طباعة وسحب بعد أن قام بتحريره بوضياف ومراد ديدوش.[3]

وقد ترجم البيان من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية في سنة 1957 وظلت دراسته تقوم على تلك الترجمة مع بعض الحذف إلى أن جاءت وزارة المجاهدين ،فأسست لجنة وطنية جمعت عددا من تلك الترجمات وأخضعتها للمقارنة فيما بينها وللتدقيق اللغة. وبعد أشهر من العمل اختيار نص وقع الاتفاق على أن يكون هو الوثيقة الرسمية.[4]

2. توزيع المناشير:

كان المنشور السياسي أول وسيلة من وسائل الإعلام استعملته اللجنة الثورية لاطلاع الرأي العام الوطني والدولي عن ميلاد جبهة التحرير الوطني من جهة وعن اندلاع الثورة المسلحة من جهة ثانية، وهو نداء أول نوفمبر الذي كتب في صفحة منشور، ووزع في الليلة الفاصلة بين 31 أكتوبر وأول نوفمبر 1954.[5]

بحيث كان يوزع بيان أول نوفمبر بواسطة المناضلين في جميع نواحي القطر الجزائري ويكون توزيعها في وقت واحد، بل ساعة واحدة، وفي الغالب كان يتم التوزيع في أوقات التي تكون فيها الشوارع مكتظة بالمواطنين مثل

[1] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص103.

[2] بوعلام بن حمودي، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، للطباعة والنشر،، الجزائر، 2012،ص 161.

[3] أزعيدي محمد لحسن، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد 3، 1995، ص 283.

[4] المرجع نفسه، ص283.

[5] أحسن بومالي، استراتجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 50.

منتصف النهار، أو السادسة مساءا، لأن هذه الأوقات يتم خروج العمال والمواطنين من أعمالهم أو يتم توزيعها ليلا ما بين الساعة السابعة والعاشرة، حيث كانت توضع تحت الأبواب.[1]

يذكر عيسى كشيدة " الرزمة **في صباح يوم السبت 30 أكتوبر 1954 قدم إلى محلي بوعجاج زبيري، وهو مسؤول فرق الغداء ولما رآني مشغولا مع أحد الزبائن، دخل إلى قاعدة تجريد الملابس ووضع بداخلها طردا وعندما اكتشفت فككت كومة من المناشير خاصة بالنداء الشعب وبيان أول نوفمبر**" حيث كانت التعليمات أن الحجم الأكبر من السحب موجه لخلية اللوجستيك المكلفة بتوزيعه على أوسع نطاق ممكن مع التعليمات التالية:

1. مس أكبر عدد ممكن من الشخصيات الجزائرية والأوروبية باعتماد الإرسال عن طريق البريد.
2. استغلال يوم العطلة لتوزيع الوثائق على المناضلين والمتعاطفين من يد إلى يد.[2]

وبعد إطلاع عيسى كشيدة على محتوى الوثائق أخذت خلية اللوجستيك بوكشورة ونايت مرزوق وزرقاوي،من الدليل الهاتفي أسماء الشخصيات الجزائرية والأوروبية وأرسلنا لهم بيان أول نوفمبر[3]

ويرى أحسن بومالي أن توزيع المنشور في أوقات خروج المواطنين من العمل يهدف إلى تحقيق عاملين اثنين هما:

- **العامل الأول:** يتمثل في إبلاغ المنشور إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور الموجود في الشوارع وفي هذه الأوقات عجز السلطات الاستعمارية عن حجز المنشور في مثل هذا الزحام.
- **العامل الثاني:** يتمثل في الوقت والمحافظة على المناضلين من وقوعهم في قبضة المخابرات الاستعمارية.[4]

أما توزيعه بالخارج كان مهمة محمد بوضياف ،حيث عندما غادر الجزائر إلى جينيف يوم 25 أكتوبر في طريقة إلى القاهرة أخذ معه نسخة من المنشور كتب بمداد غير مرئي بين سطور رسالة عادية لإذاعة في إذاعته صوت العرب من القاهرة.[5]

---

[1] أحسن بومالي، استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956/1954 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ص ص 133،134.

[2] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 101.

[3] المصدر نفسه، ص 102.

[4] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص ص 50،51.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 32.

حيث سجلت إذاعة صوت العرب حضورها بإيداعها بيان أول نوفمبر الذي تلاه السيد أحمد بن بلة مترجما من اللغة الفرنسية، استجابة لرسالة محمد بوضياف المؤرخة في 29 أكتوبر 1954 إلى الوفد الخارجي في القاهرة والذي دعاه من خلالها: "**... قوموا بما هو ضروري بواسطة واحدة منكم في صوت العرب والأفضل هو قراءة النداء...**".[1]

[1] جمال فندل، إذاعة لودايش وبيان أول نوفمبر، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد2، العدد2، 2020، ص 201.

المبحث الثاني: القراءة السياسية للحركة الوطنية:

توجه البيان إلى كافة المناضلين بدون كونه يعترف بوجود مناضلين مخلصين يحترفون للوطن في صفوف حزب الشعب وصفوف أحزاب أخرى، ويظهر بوضوح اهتمام محرر البيان في توحيد الصفوف وتجاوز الانقسامات داخل الحزب الواحد، حيث وجب عليهم إرجاع الأمور وتصحيح المسار النضالي[1] .

لأن كلما تورط الأحزاب السياسية في صراعات وحسابات الشخصية وصل الكفاح السياسي إلى باب مسدود سبب مشكل الزعامة. كما أن هذا الانشقاق أثر سلبا على المناضلين وذلك بخروجهم عن الهدف المرسوم للاستقلال وانشغالهم بالخلافات[2] .

حيث جاء في البيان: " **وذلك لكي تتجنب كل الأخطاء الممكنة وتفتح باب الكفاح لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار أخر**"[3] .**(ينظر الى الملحق رقم 1)**

لقد كانت بداية الكفاح المسلح إعلانا عن ميلاد جبهة التحرير الوطني ومنذ البداية حدد البيان مهمة هذه الحركة التجديدية على المستوى الداخلي خاصة ،وأن الحركة الوطنية أضحت بعيدة عن خدمة القضية الجوهرية للشعب الجزائري وهو ما أدى بها إلى الوقوع في صراع الأشخاص مما جعل خروجها من المأزق مستحيلا عرض البيان اسم الحركة التي ستقود المعركة الحقيقية[4].

وهو جبهة التحرير الوطني هذه الجبهة التي ستكون مفتوحة لجميع المواطنين وجميع الأحزاب وأوضحت جبهة التحرير أنها لا تنتمي إلى أي حزب لينتقل أصحاب البيان إلى عرض الأسباب السياسي الذي دفع إلى العمل الثوري وهي:

1. إدراك الحركة الوطنية قضية لمرحلة التحقيق النهائية.
2. تحطم الحركة الوطنية بسبب سنوات الجمود والروتين.
3. تصميم عناصر من المناضلين الواعين على إخراج الحركة الوطنية من المأزق صراع الأشخاص.

---

[1] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 44.

[2] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص 139.

[3] يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1954، مجلد 4، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 11.

[4] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1962/1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 26.

4. انفراج الوضع الدولي، وملائمته كل المشاكل منها القضية الجزائرية ثم ينتقل أصحاب البيان إلى عرض البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه: التطهير السياسي للحركة الوطنية[1].

1. التطهير السياسي:

إلى جانب الهدف المتعلق بالسيادة الوطنية والنظام المستقبلي للدولة الجزائرية ،فإن بيان أول نوفمبر وضع أهداف أخرى داخلية تتعلق بالإصلاح السياسي والوحدة الوطنية في هذا الإطار جاء في نص البيان: " **التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا في تخلفنا**"[2].

فالحركة الوطنية في مفهومها الشامل العام هي تلك المقاومة المسلحة والسياسية التي ظهرت بوادرها منذ 1830وإستمرت وتطورت إلى 1954، أما المعنى الخاص فهو المقصود فعبارة تستخدم للتدليل على الاتجاه السياسي الثوري في الجزائر في تلك الفترة والمتمثلة في نشاطات نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. حيث شهدت هذه الأخيرة أزمة خطيرة اشتدت خاصة سنة1953[3].

حيث جاء في البيان: **"نحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية ... وفق للمبادئ الثورية ليست موجهة ضد أحد الاستعمار"** [4].

إن مسألة التطهير السياسي بمعنى الإصلاح السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى الطريق السليم طريق النهج الثوري ومسألة الوحدة الوطنية هما في سلم أولوياته الداخلية، وكل هذا يقودنا إلى القول بأن البيان أول نوفمبر أراد أن يؤكد على إفلاس المناهج الإصلاحية المرنة التي اعتمدتها الحركة الوطنية الجزائرية طوال كفاحها السياسي، لذلك جاءت تسمية الحركة الجديدة ب جبهة التحرير الوطني على هذا الأساس كون التنظيم الجبهوي في نظر الفكر الوطني آنذاك، ليس حركة انتلاقية من الأحزاب ،وإنما هو حركة شعبية نضم الطاقات السلمية المؤمنة بالقضية الوطنية.[5]

---

[1] بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، من إصدارات المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي، سكيكدة،(دس) ،ص84.

[2] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص 149.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

[4] يحي بوعزيز، المرجع سابق، ص 11.

[5] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص151.

حيث قصد البيان عندما دعا إلى ضرورة إعادتها إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح ،التي بدأت تسري في عروق وتجميع جميع أفرادها تحت مظلة واحدة، وبهذا تكون جبهة التحرير الوطني قد قيمت الماضي النضالي الجزائري ومن هذا التقييم حاولت إصلاح النواقص التي أعاقت هذا النضال فأثرت بذلك الإيديولوجية الوطنية بأفكار وتصورات جديدة.[1]

ودعى البيان إلى كسب الرأي العام وتوحيده حول حركة التحرر الوطني وذلك بدعوة كل مواطن بغض النظر على اتجاهاتهم السياسية، إلى التوجه نحو الكفاح المسلح، وقد تحدثت جبهة التحرير الوطني عن نفسها في البيان حيث أوردت ما يلي: " **بأن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي صار فيه.**"[2]

حيث عمل البيان على إرجاع الأمور إلى نصابها فالأمر يتعلق بالقضية الوطنية وحدها دون سواها والسبيل الوحيد هو الكفاح المسلح حتى بلوغ الاستقلال حيث أكد على البعد النضالي: " **إدراك الحركة الوطنية مرحلة التحقيق النهائية" وكذل إن حركتنا الوطنية قد وحدت نفسها محطمة ... إن المرحلة خطيرة.**" [3]

وكان كذلك من أساسيات الحركة الوطنية البعد المغاربي ،حيث أكد محرري البيان على مدى ارتباط الثورة بالمغرب العربي والعمل على تحقيق الاستقلال ووحدة الشمال الإفريقي ،فإن الحركة الوطنية لم توقف في هذه الأهداف عن طريق التنسيق مع الأشقاء في الكفاح ،وهذا ما أدركه البيان في تحليل للأوضاع التي ألت إليها الحركة الوطنية وقد عرفت شللا أو تدنيا في مبدأ التحرير. [4]

2. الوحدة الوطنية:

أما عن مبدأ الوحدة فقد أظهر البيان رغبته كبيرة في التمسك بهذا المبدأ من خلال دعوته للوحدة الوطنية الداخلية (سياسيا واجتماعيا) ،وهو ما يتجلى لنا من التسمية الجديدة للحركة الوطنية التي تقود النضال الثوري "**جبهة التحرير الوطني**" ،ودعوة البيان كافة الأحزاب والحركات للانضمام إليها.[5]

وكذلك دعوته لجميع و تنظيم الشعب الجزائري لتصفية الاستعمار وفي ما يتعلق بمبدأ الحرية الديمقراطية، فإن الديمقراطية هي مدينة الحرية و هي المدينة التي من شأنها أن تؤمن الحرية للجميع، و إذا كان بيان أول نوفمبر قد أقر

---

[1] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص 151.

[2] أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (دس) ،ص 41.

[3] محمد جغابة، المرجع سابق، ص 44.

[4] المرجع نفسه، ص 72

[5] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص 158

بالحرية الفكرية، فذلك لأن حرية التفكير هي من أهم مقومات الحرية السياسية أما العدالة فهي المبدأ المعبر عنه في الوثيقة نوفمبر في أكثر من عبارة ولا أدل على ذلك ما جاء في فحواه :"**إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية**" بمعنى دولة تكفل الجميع، و هي نظرة تحمل في طياتها تمسك الفكر الوطني بمبدأ العدالة لاجتماعية[1]

ولقد كان أول نوفمبر كذلك دعوة صريحة لمن أراد أن يحمل لقب المجاهد على شرط أن ينزع من نفسه كل لقب، ويأتي فرديا لا يحمل معه إلا نية الجهاد في سبيل الله والوطن "دون أي اختيار آخر"[2]

رد فعل الحركة الوطنية على بيان أول نوفمبر 1954م.

1. موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

فرحات عباس لم يكن يعلم بقيام الثورة لكنه تنبأ بأن الأوضاع التي زادت تعفنًا وسوءًا في جميع النواحي لابد أن تؤدي إلى انفجار الأوضاع في الجزائر ويقول عند رجوعه إلى القاهرة في جويلية 1954، بأن محمد خيضر قد أعلمه بأن أحداثا ستعرفها الجزائر عما قريب وستفرض وضعية جديدة على الجزائر وسيكون كل الجزائريين مرتبطين بعمل واحد وحزب واحد وجاء تعليقه عند اندلا ع الثورة ما يلي:[3]

في الحقيقة أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يكن يؤمن بأن جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة وبعد اجتماع اللجنة المركزية بحوالي عشرة أيام صدر العدد السادس والأربعين لجريدة الجمهورية اللسان المركزي للاتحاد ،وفيه يقال لسيد فرحات عباس خصصه للحديث عن أحداث نوفمبر ،بحيث قاب أن موقفنا (أي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) معروف وهو لا يشكو أدنى غموض أننا سنظل مقتنعين بأن العنف لا يسوي أي شيء نعم إن موقف الاتحاد واضح كل الوضوح فهو لا يتفق في شيء مع نداء جبهة التحرير الوطني بل إنه مناهضة صريحة للكفاح المسلح.[4]

---

[1] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص 160.

[2] صالح بن النبيلي فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الاحتلال إلى غالية الاستقلال، المقاومة المسلحة، 1962-1830، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر ، (دس) ،ص 413.

[3] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899/1985 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2006/2005،ص 23.

[4] محمد العربي الزبيدي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص154.

وكان هم زعماء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الوحيد أن يلعبوا دور رجال المطافئ لإخماد الحريق واستغلال الوضع الذي خلفته جبهة التحرير للحصول على تنازلات من فرنسا فموقفه يتعارض في نقاط أساسية مع جبهة التحرير الوطني[1].

كما أن هذا الحزب يرفض مطالب جبهة التحرير فيما يتعلق بأشكال التنظيم السياسي ولا يقر مبدأ الحزب الواحد، ويطالب هذا الحزب بتكوين دولة مرتبطة بفرنسا لكنه مستعد في مرحلة انتقالية لاكتفاء بتطبيق قانون 1947[2].

2. موقف الحزب الشيوعي (الجزائري والفرنسي):

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري من الوهلة الأولى، يعرف أن أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر هي بداية الثورة ولكنه كان من الصعب عليه الاعتراف بذلك علنا ثم الانضمام تحت لواء الجهاد وذلك لأسباب حيث أن الحزب الشيوعي الجزائري مكون من أغلبية أوروبية ترفض الاتجاه الوطني العام من أجل تحقيق الاستقلال والانفصال عن فرنسا.[3]

والواقع أن موقف الحزب الشيوعي كان شأنه شأن العديد من الزعماء الجزائريين الذين سيصبحون فيما بعد مسيرين في جبهة التحرير الوطني لم يكن يرى في عزة أول نوفمبر سوى مغامرة لا مستقبل لها، ويقال أن عدم تأييد الشيوعيين الفرنسيين والجزائر بين الحركة الاستقلالية في الجزائر هو ناتج عن موقف إيديولوجي يرى أن محاربة الأنظمة الاستعمارية الإمبريالية ،ا يمكن أن تنجح إلى في إطار الحركة النضالية التي تقوم في ما يسمى بالوطن الأم.[4]

كما أن الحزب الشيوعي يرى أن أفضل طريق لتجنب إراقة الدماء ولإقامة مناخ يسوده السلم والوئام يتمثل في الاستجابة لمطالب الجزائريين وذلك بالبحث عن حل ديمقراطي يضمن مصالح كل المتساكنين بدون تمييز عرقي أو ديني ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.[5]

إن موقف الحزب الشيوعي هو التزام بمذهبه المعادي للاستعمار ولكنه غير مصنف لأمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال لأن الحزب الشيوعي ،كان يريد قيادة الكفاح التحرري في الجزائر بل و يريد أن ينصب نفسه وصيا على الجزائريين لأنهم لم يبلغوا سن الرشد كما أن حركتهم هي الأخرى غير راشدة.[1]

---

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، صالح المثلوثي، موقع لنشر، 1994، ص41.

[2] المصدر نفسه، ص 41.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 165.

[4] المرجع نفسه، ص 165.

[5] محمد حربي، المصدر السابق، ص 36.

إن هذا التوجه يدل على انعدام رؤية واضحة للحزب اتجاه الثورة الجزائرية لأنه يجهل ويتجاهل عن قصد أو من غير قصد جوانب عديدة قد أحاطت بهذه الثورة وهذا ما أسهم في اتخاذه لهذا الموقف المتردد.[2]

3. موقف جمعية العلماء المسلمين:

إن العلماء بحكم احتكارهم اليوم للقطاع الثقافي والإيديولوجي ينظرون إلى الماضي من خلال موقعهم الحاضر ويحاولون تقديم أنفسهم كالملهمين لثورة، فالعلماء، لم يتلقوا الانتفاضة بفرح كبير ولعل الشيخ العربي التبسي هو الوحيد في صفوفهم الذي أدرك أن عهد الشرعية ولى ومضى وذلك على الرغم من مواقفه التي يغلب عليها الجذب من أفكاره المسبقة عن العناصر الراديكالية في حزب الشعب ،ولم تجد أذانا صاغية في وسط يتسم بالخوف من العنف الثورة.[3]

حيث أن جمعية العلماء المسلمين ارتكبت أول غلطة في حق الثورة وتتمثل في معارضتها العفوية واللاشعورية لبيان أول نوفمبر ،وكان من المفروض أن تواصل ملازمتها لصمت مادامت غير مقتنعة أو غير مؤمنة بما حدث خاصة وأنه لم يكن هناك ما يحتم عليها الإفصاح عن رأي يختلف كل الاختلاف عما جاء في النداء الموجه للشعب الجزائري والذي قد تكون قيادة الجمعية تحصلت على نسخة منه.[4]

كما أن موقف هؤلاء يظهر من خلال ما أجاب به زعميهم الشيخ خير الدين حين طلب منه الشيخ الحسين الميلي باسم جبهة التحرير إعانة مادية " **إننا لا نريد أن نعتبر كأعداء لكننا تحالفنا في ماي 1945 مع حزب الشعب الجزائري في إطار منظمة أنصار البيان والحرية دفعنا ثمن تصرفات هذا الحزب أما اليوم فإن الوضع يختلف إننا لسنا طرفا فيما وقع ولقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم.** "[5]

لقد كان سبب موقفهم هذا بسبب خشيتهم من جبهة التحرير كبيرة لدرجة أن زعيمهم الشيخ البشير الإبراهيمي الذي كان بالقاهرة سوف تحتمي بمصالي لاتقاء شر هذه الحركة الناشئة والحال أنه لا يشعر نحوه بأي تعاطف، وقد جرت محادثات بينهم وبين إبراهيم بيوض ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحمد مازنة المسؤول عن العلاقات الخارجية للحركة المصالية وكانت نقاط الالتقاء بينهم تتلخص في رفضهم حل منظماتهم لصالح جبهة التحرير ورغبتهم في تكوين جبهة تحافظ كل منها على استقلاليتها.[6]

---

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1962/1954، دار التنوير، الجزائر، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 158.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص ص 41 42.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 182 183.

[5] محمد حربي، المصدر السابق، ص 42.

[6] محمد حربي، المرجع السابق، ص 43.

المبحث الثالث: القراءة لسياسية للشعب:

1. الاتصالات الأولية بالشعب:

إن محرري بيان أول نوفمبر يدركون كل الإدراك أن الشعب هو سيد في تقرير شؤونه لذلك ابتدأ بعبارة "**أيها الشعب الجزائري**" لأن القضية الجزائرية قضية شعب بأكمله وليست قضية فئة معينة أو حزب أو زعيم معين[1]

حيث أدركت جبهة التحرير الوطني منذ البداية أن إقدامها على تحويل طاقات الشعب من طاقات مهملة إلى طاقات منظمة وبناء وإيجابية تعتمد عليها في تحقيق أهداف الثورة المعلن عنها في بيان أول نوفمبر ليس بالأمر السهل، وإنما يتطلب ذلك بدرجة الأولى تفجير طاقات الجماهير الشعبية وفقا لمقولة العربي بن مهيدي: "**فإن صمدنا وقاومنا وحسن تصرفاتنا، وعملنا على احتضان الشعب لتوزنه في الأرياف والقرى والمدن، يكون بذلك قد بلغنا الأمانة وأدينا الرسالة والنصر سيكون حليفنا.**"[2]

لذلك تم وضع ميثاق أول نوفمبر منذ الوهلة الأولى بين يد الجماهير الجزائرية وأمام المضللين والمترددين الواقعين تحت تأثير الشك والظلال والضغوطات الاستعمارية وعملائه وضمنت وحدة الموافق وصلابة القرار، بإرجاع قادة الثورة في كل ما يتعلق بشؤون الثورة.[3]

حيث جاء في البيان: " **إليكم نتوجه بندائنا هذا أنتم الذين ستحكمون لنا أو علينا إلى الشعب الجزائري بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة وغرضنا من نشر هذا النداء هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي تدفعنا إلى الكفاح.**"

عملت جبهة التحرير الوطني من خلال البيان تعريف الجماهير بطبيعة الحركة وأهدافها من أجل الحصول على تعاطف الشعب ودعمه، لتشجيع الشعب ورفع معنوياته لهجمة إعلامية شرسة تسعى لتشويه طبيعتها ومنع الجماهير من احتضانها والمشاركة في العمل المسلح.[4]

كما حذرت جبهة التحرير الوطني من الركون إلى الحلم بالانتصار السريع وهذا انطلاق من التجارب التي سجلتها صفحات المقاومة الجزائرية، بحيث صارح البيان الجماهير بأن لا تنتصر نصرا سريعا حاسما في أيام معدودة

---

[1] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 42.

[2] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية، 1954/1962 دار المعرفة، باب الواد، الجزائر،(دس)،ص 34.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 223.

[4] أحمد حمدي، المرجع السابق، ص 40.

وإنما يجب أن تستعد لخوض ثورة شعبية طويلة الأمد كي تحقق النصر النهائي في هذا المعنى جاء في البيان[1]: "**إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العين وتتطلب تجنيد كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا، ولكن النصر محقق.**"[2]

كما كان للمجاهدين دور كبير في عملية توعية الجماهير والعمل على التعبئة الشعبية وهو ما جعلهم يتحركون بسرعة في نقل بيان أول نوفمبر لكن بحذر شديد، حتى يتمكنوا من التغلغل في أوساط الجماهير الشعبية بهدف تحسسيها بالثورة المسلحة والحصول على المال والرجال في الوقت نفسه.[3]

لاسيما في الأرياف والقرى والمدن ويبشرون بالثورة ويعلنون الكفاح في اجتماعات شعبية واتصالات خاصة وأخذهم احتياطات كبيرة وقيامهم بتحريات دقيقة في القرى والمدن. فقد عبر البيان عن إيديولوجية ثورية متكاملة.

إن مرحلة التعبئة الشعبية تعتبر من أخطر وأدق المراحل التي شاهدتها الثورة، لأنها تعتبر البداية والبدايات في كل الأمور الهامة صعبة، وتحتاج يقظة شديدة وتبصر بالأمور ونفس طويل.[4]

2. أساليب الاتصال بالشعب:

إن العمل الفردي يمكن أن يلحق أضرار بقضية الشعب إذ كان يؤدي إلى تباطء عمل الجماهير ويضعف معنوياتهم، حيث اتبعت جبهة التحرير الوطني في عملية الاتصال بالجماهير أساليب متدرجة تتماشى وتطورات الثورة عسكريا وسياسي حيث كانت الاتصالات في بداية الأمر في الأرياف والقرى تقتصر على بعض المداشر أو المشاتي المعروفة بعدائها للاستعمار الفرنسي. وقد كانت لاتصال ولاجتماع بالمواطنين في الأرياف أسهل وأضمن من القرى والمدن[5] .

وكانت عمليات الاتصال تتم عبر المجاهدين من خلال جمع المعلومات الممكنة حول القرية وسكانها وأعيانها بالوسائل المختلفة ،وتم استدعاء بعض الأشخاص الموثوق فيهم إلى قرية أخرى قصد إقناعهم بمبادئ الثورة وغالبا ما كان تاريخ عقد الاجتماعات العامة لسكان في المسجد أو مكان أمن وكان يتم شرح مبادئ البيان بأغصان الأشجار في الأرض ليسهل محوها.

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 180.

[2] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص 133.

[3] المرجع نفسه، ص 134.

[4] أحسن بومالي، استراتجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلا ع الثورة إلى غاية مؤتمر صومام، المرجع السابق، ص 42.

[5] احسن بومالي ،المرجع السابق،ص43.

حملت جبهة التحرير الوطني، الشعب الجزائر مسؤولية الثورة وأكثر من ذلك حملت كل فرد من أفراده تحقيق الهدف الأسمى، ألا وهو استرجاع الاستقلال الوطني الكامل، لأنها كانت تدرك نتيجة تجارب الماضي النضالي للشعب الجزائري أنه فيما ،إذا انحصرت الثورة التحريرية على فئات معينة ودون تعميمها على الجماهير العريضة فإن مصيرها بدون شك سيكون نفس مصير الثورات والانتفاضات الماضية[1]

حيث قال العربي بن مهيدي في قوله :" **ألقوا بالثورة في الشارع فإن الشعب يتبناها**" ورغم الوسائل الضعيفة لدعاية وقلة تواجد المناضلين في كل مكان إلى أن جبهة التحرير الوطني تغلبت على هذا الضعف بقدرتها التنظيمية في القرى والمدن وتكيفت حسب الجمهور أي الشعب الجزائري.[2]

كما كانت كلمة السر المتداولة بين المجاهدين تخرج عن مدلولات الإسلام وهي: الوطن، الثورة... وكانت هذه الشعارات تحدث تجاوبا كبيرا في أوساط الجماهير، وترفع من معنوياتها، وتزيدها حماسا في الإقبال على الثورة، بينما كانت تواجه صعوبات في الاتصال داخل المدن وبالأخص المدن السياسية، والمثقفون السلبيون، الذين كانت نظرتهم إلى الثورة نظرة شك وتردد.[3]

وهكذا أوضحت جبهة التحرير الوطني من أنها التنظيم السياسي الذي يقوم بتعبئة الجماهير العريضة بخوض الثورة المسلحة، وتضم هذه الجبهة في صفوفها كل مواطن جزائري كفرد، أي كان منبعه الاجتماعي أو الفكري وأكدت الجبهة على الحرب الشعبية الطويلة الأمد التي تستنفد قوى العدو على مر الأيام داعيا الشعب بأن يتقيد باليقظة والحذر معا طوال المعركة التحريرية حتى لا تتحول دماء الشهداء إلى ثمن يدفع على موائد التسوية ... [4].

3. التوعية والتعبئة الشعبية:

كان المرشدون السياسيون يعملون كل ما في وسعهم من أجل إقناع الجماهير بأن الثورة شعبية لا تعمل لصالح أي فئة وهي عبارة عن عملية تصفية وتطهير المتعفنة عملواا كذلك على إيقاظ الجماهير بأن الوطن هو الأمة وكنزها

[1] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص 143.

[2] زهير حدادن، دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 36.

[3] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، المرجع السابق، ص 39.

[4] أحسن بومالي، استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956-1954، المرجع السابق. ص ص 39 40.

كون الأجداد ضحوا من أجلها. وأكد المرشدون السياسيون بأن الثورة ملك للجميع وأنها من إنجاز الشعب وإلى الشعب.[1]

حيث كانت جبهة التحرير الوطني ملمة كل الإلمام بالوضع الصعب الذي كان يعيشه الشعب الجزائري على الدوام من ظلم وبطش، لذلك كانت جبهة التحرير متأكدة أنه من الصعب إقناع المواطنين بمجرد اطلاعهم على المبادئ والأهداف المسطر في بيان أول نوفمبر خاصة أن الشعب الجزائري، لا يعرف معظم أفراده القراءة والكتابة. لذلك كان للمرشدون السياسيون دور في القيام بالدعاية وتوعية بهدف رفع معنويات المجاهدين والجماهير، وإطلاع الشعب على الانتصارات التي تحرز عليها جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي.[2]

أختتم بيان أول نوفمبر: " **أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاد بلدنا والعمل على أن تسترجع لع حريته إن جبهة التحرير هي جبهتك وانتصارها هي انتصارك**".

وهي عبارة عن نداء جديدا وجه إلى كل الجزائريين بما في ذلك المسلم وغيره من المسيحي واليهودي وكل من يقطن أرض الجزائر ويغار على أرضه ،حيث دعا إلى مباركة وثيقة أول نوفمبر والانضمام إلى الثورة، ليس من باب الاستعطاف بل واجب على كل جزائري الدفاع عن وطنه ،وقد استعمال البيان عبارات معبرة لشد الجزائريون وإقناعهم لمؤازرة الجبهة لقوله انتصارها هو انتصارك.[3]

وعملت جبهة التحرير الوطني من أجل إزالة الموانع أو الحواجز التي كانت تعترض سبيل التحاق الجماهير بالثورة إلى عمليات الشرح والإقناع عن طريق الاتصال المباشر بالمواطنين ،حيث كان المجاهدون من الذين كانوا يتقنون لغة الشعب، كانوا يحملون البندقية بيد ويحملون القلم والمنشورات بيد أخرى لممارسة الإقناع بالحجة والدليل.[4]

المبحث الرابع: المبادرة السياسية للبيان لفرنسا:

إن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت في البيان رغبتها في السلم وتجنب أزقة الدماء ،كما طالبت السلطات الفرنسية بضرورة المفاوضات والاعتراف بالجنسية الجزائرية والسيادة الوطنية كحق شرعي ثابت[5]

---

[1] أحسن بومالي، تستراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص ص 45 46.

[2] أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص 44.

[3] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة، دراسة تحليلية نقدية (1954/1962) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 2009، ص 128.

[4] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 41.

[5] أحمد حمدي، المرجع السابق، ص 42.

1. شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية:

تضمن البيان شروط وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء وهذه الشروط والتعهدات تمثلت في:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرض فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ

3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف ،كل مطاردة ضد القوات المكافحة.[1]

ويلاحظ على هذه الشروط الثلاثة أنها لم تتضمن مصطلح الاستقلال بالرغم من مناداة الجبهة بتقرير المصير والهدف الجبهة من الدعوة إلى المفاوضات ،هو الاستقلال ويمكننا إرجاع عدم طرح الجبهة للاستقلال كشرط من شروط المفاوضات أنها كانت تهدف إلى جر السلطات الفرنسية لقبول المفاوضات كخطوة أول مقيدة بالشرط الثاني الذي وضعته الجبهة وهو: " **أن تفتح مفاوضات مع المتكلمين الحقيقيين**. " والمتكلمين الحقيقيون ليسوا سوى ممثلي الجبهة إذ البيان عند مخاطبته للجزائريين على أن الجبهة هي جبهة كل الجزائريين.[2]

كما أن الشرط الأول للمفاوضات كان ينص على ضرورة لاعتراف بالوطنية الجزائرية وإلغاء كل الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي كانت تمس بمقومات الشخصية الجزائرية وبالبيان الجزائري.[3]

إذ لتزمت مقابل المفاوضات الهادفة إلى الاعتراف بالسيادة الجزائرية بما يلي:

– فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم و،كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

---

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 61.

[2] عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دس)، ص 53.

[3] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 53.

– جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب اتجاه القوانين السارية، ويختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالية يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.[1]

– تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوانين الاثنين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

فقد وضعت الجبهة نفسها في موقع الند للند مع السلطات الفرنسية، فالشروط الموضوعة لذا تكون سارية بدون حصول الجزائر على الاستقلال،[2]

تبدوا حكمة جبهة التحرير في تلك الشروط إذ إن السماع للمستوطنين بالبقاء على جنسيتهم الأصلية أو التجنيس بالجنسية الجزائرية مع ما يترتب عن ذلك من معاملات وحقوق وواجبات في كلا الحالتين، وكان موقف من جبهة التحرير إزاء أولئك المستوطنين كانوا يتحكمون في سير مقاليد الحكم في الجزائر.[3]

وكان بيان أول نوفمبر قد طرح بديلا لوسائل التورية بأخرى سليمة، عن طريق المفاوضات وبذلك أكدت جبهة التحرير الوطني أنها لا تستعمل الوسائل التورية إلا من أجل استرجاع حقوق الجزائريين المسلوبة وأنها مستعدة للحل السلمي متى اعترف بمطالب الجزائريين المشروعة. استعمال العنف، إذن ليس هدف في حد ذاته في إيديولوجية الثورة الجزائرية كما أنه ليس ناتجا عن تهور أو عدم شعور بالمسؤولية.[4]

إلا أن أصحاب البيان النوفمبري كانوا متأكدين من أن المعركة لابد منها وأنها ستكون حامية وأن ثمن الحرية سيكون غالبا، ولذلك فإنهم حتموا الوثيقة بتجديد العزم على مواصلة الكفاح بتقديم أنفسهم وما يملكون إلى الوطن وليس للإنسان أنفس من حياته وماله وبنيه.[5] وفي الواقع فإن التطرق إلى الحل السلمي لم يكن سوى جواب سابق لأوانه على من قد يعيب على أصحاب النداء كونهم أوصدوا في وجه المستعمر، غير باب الدم والألم لتشويه القضية الجزائرية.[6]

كما يؤكد النداء أول نوفمبر أن الثورة لا تريد القيام بالحرب من أجل الحرب بل تفضل الحوار والتفاهم فالحرب ليست هدف ،وإنما وسيلة لتحقيق الاستقلال وكانت دعوة جبهة التحرير صريحة :" **من أجل تجنب التفسيرات**

[1] بودلاعة رياض، المرجع السابق، ص 85.

[2] عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 185.

[3] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص53.

[4] فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص ص 156 157.

[5] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 54.

[6] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 62.

الخاطئة والأعذار ومن أجل إظهار رغبتها في السلام والحد من الخسائر البشرية وإراقة الدماء بغرض على السلطات الفرنسية أرضية مشرفة للنقاشات. "وبهذا طرحت فكرت التفاوض من أجل الوصول إلى حل سلمي برضى الطرفين.[1]

رد فعل فرنسا على بيان جبهة التحرير الوطني (بيان أول نوفمبر 1954):

1. موقف الحكومة الفرنسية:

إن حكومة منداس فرانس (mandes france) التي تم تنصيبها في 18 جوان من عام 1954 تضع الجزائر في أخر أولويات قضاياها، لأنه " ديان بيان فو" قد سقطت في 8 ماي وكان يجب الخروج من مأزق الهند الصينية أما المغرب الأقصى فإن الإطاحة بمحمد الخامس من طرف حكومة لاينال لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة باستثناء بعض الأطراف السارية فإن البقية لم تكن تعتبر الجزائر مشكلة استعمارية لأنها كانت تعتبر جزء لا يتجزأ من فرنسا.[2]

في 12نوفمبر 1954 أطلع رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على خطة عملة فقال على الخصوص بالنسبة للقضية الجزائرية :" **إن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة بدون تردد أو تأخير وإن قراراتها لن تكون مرنة وعلى كل واحد أن لا يتوقع من إعطاء أي اعتبار لتمرد أو منحه بعض الامتيازات، إن الدفاع عن السلام والسيادة الجمهورية لا يقبلان أي مساومة.** "[3]

كما أكد منداس فرانس أمام الجمعية الوطنية الاتهامات الصريحة ضد مصر وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل إعانة هامة وملوحا في الأخير بإمكان اتخاذ إجراءات ردعية ضدها.[4]

كما قال أيضا :" **كما أنه لا يمكن تصور الجزائر منفصلة عن فرنسا الأم هذا ما يجب أن يكون واضحا لكل فرد في الجزائر وفي فرنسا وفي الخارج ولن يكون لبرلمان أو حكومة فرنسية أن تقبل في يوم من الأيام أن تكون في هذا المبدأ الجوهري.**"[5]

---

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 78.

[2] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص ص 21 ، 22.

[3] زغيد ي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1962 1954، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 82.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص 24.

[5] زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 82.

وفي أثناء توضيحه بمبادئ سياسته الجزائرية قال ميتران: "**القمع بدون رحمة الأعمال الإرهابية والفصل بالقوة بين المتمردين والأغلبية العامة لسكان الجزائر بين الذين برهنوا على خسارتهم ووفائهم.**"[1]

كما لجأت السلطات الفرنسية في 5 نوفمبر 1954 إلى حضر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ظنا منها أنه هو المسؤول الحقيقي عن أحداث فاتح نوفمبر رغم تعدد مصالح منها إلا أنها لم تستطع أن تفرق المخطط الحقيقي لثورة ولا كيفية اندلاعها لسرية التي امتاز بها مفجروا الثورة.[2]

لكن فرنسا رجعت إلى مقولتها بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا هذا ما رفضه الجزائريون منذ الأيام الأولى لاحتلال، فجاء على لسان ميتران في تصريح له " **إن الجزائر هي فرنسا من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد ومجلس نيابي واحد وبذلك فهي أمة واحدة هذا هو دستورنا وتلك هي إرادتنا.**"[3]

كما أن الحاكم العام روجي ليونار مبيتة وجه خطاب في 5 نوفمبر حيث قال " **إنني أؤكد بأن هذه الأحداث تترجم عن نوايا مبنية، في الوقت الذي كانت تنعم فيه الجزائر بالنظام والهدوء، في الوقت الذي لم يكن هناك على الإطلاق موجب لمثل هذا العدوان ولا موجب لامتداد الاضطرابات الدموية التي تعاني منها البلدان المجاورة لمقاطعاتها الثلاث ولمعرفة أصول هذه المؤامرة علينا إلا نستمع إلى النداءات الحماسية التي تطلقها بعض الإذاعات الأجنبية وإن نعرف العلاقات المباشرة التي تربط هذه بالمجموعات الإرهابية التي نفذتها في الجزائر.**"[4]

كما أن السيد ميسكاتلي ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي. قد صرح بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام ماهي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل إن ما يتم في واحد من أقطار المغرب إنها هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية.[5]

صرح فرانسوا ميتران في تصريح أشد عنف قال فيه:" **إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب.**" وكان أول رد فعل حكوميا فرنسي.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص 82.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص ص 80 ، 81.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص 23.

[5] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 91.

[6] عمار قليل، المصدر السابق، ص 228.

وقد عمد المسئولون الاستعماريون إلى الاستخفاف بالثورة وعلم إعطاء الأهمية لها أمام الرأي العام وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري ومحاولة لزعزعة الثقة بينه وبين مجاهد به فجاء في تصريح الحاكم العام "روجي" في 7 نوفمبر أيضا :" **يمكنني القول بأني سأقضي على هؤلاء المشاغبين أعداء الوطن خلال أيام**..."[1]

2 موقف الصحافة والكولون:

أرجع الكولونيا ليون الثورة إلى سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وقد سوقوا لهذه الفكرة على أعمد ة جريدتهم "صدى الجزائر" من أقطاب هذا التيار النائب جاك شوفالي الذي حلل الوضع في الجزائر على أنه لم يكن أكثر سوءا، مما كان عليه قبل 1954 وأرجع أسباب هذه الثورة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال عام 1954 لكنها لم تذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأزم تلك الأوضاع.[2]

لقد كانت الصحافة الكولوتيالية هي المنبر الذي من خلاله يدافع المعمرون عن مصالحهم وقد تميزت الصحافة الميتر وبول بحقدها وكرهها لكل ما يمت بالجزائريين بصلة فباشرت حملة شرسة ونفتت سموم العنصرية ضد المواطنين الذين قاموا بتنفيذ عمليات أول نوفمبر وإرغام الحاكم العام لولاية الجزائر لإسراع في القضاء التام على الثورة.[3]

كما كتبت الصحافة الاستعمارية بعناوين ترمي إلى هدفين مختلفين فهي تدعو من جهة إلى التزام الهدوء ومنح الثقة لسلطات المختصة التي تملك من الوسائل ما سيمكنها في ظرف قصير جدا من القضاء على الأعمال الإجرامية والدعوة إلى الهدوء والثقة معناها منع الفوضى والاضطراب الذين من شأنهما أي يخلق ما يحتاجه الثوار من ظروف ملائمة فتضرم نيران الحرب ،وتعم الثورة التي تحقق المسؤولون من وقوعها رغم تنكرهم لها وعدم اعترافهم بشرعيتها.[4]

ومن جهة أخرى فإن العناوين جاءت عبارة عن ترهيب ووحيد موجهين لقادة وأعضاء الحركة الجديدة مذكرة بقوة فرنسا وعظمتها وقدرتها على رد الفعل وعلى استعمال العنف والقمع من أجل إرجاع المياه إلى مجاريها.

وفي 2 نوفمبر جاء في جريدة لوفيغارو le figaro أن الجامعة العربية وأولئك الذين يعيشون في المنفى في القاهرة ليسوا هم وحدهم الذين يمارسون ضدنا سياسة الأرض المحروقة إن خيوط المؤامرة لا تمر كلها عبر القاهرة ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح إذ لابد أن تسقط الأقنعة.[5]

---

[1] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 82.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 121.

[3] بوهتاف يزيد، المرجع السابق، ص ص 40 ، 41 .

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 89 ، 90.

[5] أحمد منفور، المرجع السابق، ص 135.

وجاء في جريدة لورفد يوم 5 نوفمبر إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج وهي الصحيفة التي ساهمت أكثر من غيرها في نفث سموم العنصرية في فرنسا ضد الجزائريين.[1]

والواقع أن فكرة المؤامرة الخارجية لا تعبر عن ردود فعل صحافة حرة بقدر ما تعبر عن أفكار السلطات الفرنسية التي فاجأتها الأحداث ،ولم تكن قادرة على تجاوز الظاهرة والنفوذ إلى مبتغاها إذا فالموقف الغالب أثناء اندلا ع الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية وأرض فرنسية واعتبار عدم الأمن فيها هو تهديد لكل الوطن[2]

أما عن موقف المعمرين الأوروبيين بالجزائر من الثورة فقد عبر عنه المعمر الكبير(هنري بورجو) بقوله :"**البحث عن هذا الفساد أينما كان وإلحاق الهزيمة برؤساء هذه العصابة المعروفين. ويكفي أن تتخذ إجراءات أمن مشددة. كما أنه ينبغي لي توجيه ضربة قاسية إلى هذه الحفنة من المهجرين وعلى المنظمة (جبهة التحرير) أن تطأطأ رأسها**"

مما تقدم يمكن ملاحظة أن المستعمر حاول بكل الوسائل إفشال الثورة الجزائرية ،حيث استعمل أسلوب التهديد بالتصريحات الشديدة، وحاول تجاهل الثورة حتى تخلق روح الشك في نفوس أبناء الشعب الجزائري.[3]

ومنه يمكن القول أن بيان أول نوفمبر 1954 يعد الوثيقة التعريفية الأولى بالثورة الجزائرية وبمواقف وأهداف جبهة التحرير الوطني ،جاء فيها توضيح لظروف وبيان للأهداف المسطرة ووسائل الكفاح المنتهجة وهو ما سمح لجبهة التحرير الوطني من أخذ موقعها كحركة تحريرية لها أهدافها واستراتيجياتها العملية ومبادئها، وسمح للشعب من احتضانها والتعويل عليها في تحقيق الاستقلال وتجسيد المطامع.

[1] أحمد منغور، المرجع السابق ص 135.

[2] المرجع نفسه، ص 139.

[3] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 83.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام ودوره في تنظيم السياسي لثورة

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: قرارات المؤتمر في المجال السياسي

المبحث الثالث: المجلس الوطنيCNRA

المبحث الرابع: لجنة التنسيق والتنفيذ ccE

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام ودوره في تنظيم السياسي لثورة.

يعد مؤتمر الصومام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956 ،ففي هذا المؤتمر استطاع جيش التحرير الوطني أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب، واستطاع المؤتمر أن يحدد أهداف السياسة للثورة.

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.

إن فكرة مؤتمر وطني للثورة الجزائرية تم لاتفاق عليها بين أعضاء لجنة الستة في أخر اجتماع لهم، حيث تواعدوا على الاتفاق بعد شهرين في العاصمة، ويذكر رابح بيطاط أنهم اتفقوا على الالتحاق في 11 جانفي 1955 وهذا من أجل تقسيم العمل المسلح وتنظيم لأمور أكثر لأنهم كانوا مقتنعين بأن البداية صعبة إلا أن اللقاء لم يتم يسبب رد فعل فرنسا على الثورة.[1]

ليعد مؤتمر الصومام الحدث لأكبر أهمية في جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 اوت 1956، ففي هذا المؤتمر استطاع جيش التحرير أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهر مضت من الحرب [2] يتم عقد المؤتمر بعد سنتين من قيام الثورة في ظروف تختلف عن ظروف أول نوفمبر:

1. الظروف الداخلية:

لقد كان لأحداث 20 أوت 1955 مفصول كبير للوصول إلى العقد المؤتمر حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري ،مما أدى إلى تطور العمليات في العديد خاصة في المنطقة الخامسة للإضافة إلى سيطرة الفدائيين على المواقف في العاصمة شهدت الثورة واعتقال عدد أخر منهم ولم يبقى داخل الجزائر سوى كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي، حيث كان محمد بوضياف في مهمة في الخارج وألقت القبض على مصطفى، وبيطاط واستشهاد ديدوش.[3]

انعقد مؤتمر الصومام بعد انضمام مجموعة كبيرة من الطلبة الثورة مما أعطى لها دفعا جديدا تميز بطاقة شابة ومثقفة ومن جهة أخرى انعقد بعد انضمام لأحزاب والجمعيات إلى الثورة وإعلان حزب البيان عن حل نفسه وانضمام أعضائه إلى الثورة.

---

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص33.

[2] زغيدي لحسن محمد، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، لمرجع السابق، ص 131.

[3] المرجع نفسه، ص131.

– تكوين منضمات جماهرية ومهنية موالية لجبهة التحرير كاتحاد العمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين و غيرها... الالتحاق بالثورة.[1]

نهيك عن ظهور الجبهة وجيش التحرير كما أنهم مجموعة من الأجهزة الوظيفية اللامركزية في غياب استراتيجية عمل موحدة ومشتركة.[2]

نجد كذلك ضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة الذي كاد شبه منعدم، فالكثير من القادة كانوا يتردد لاتخاذ موقف واضح تجاه المشكل الكبرى لبعد المسافة بينهم ويعود ذلك إلى مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام كانت قيادات خاصة لا يربط بينها إلا اتجاه الثوري العام.[3]

لقد صمم الاستعمار على إجهاض الثورة بكل قوته، حيث شرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي حيث أدى إلى صعوبات الاتصال بين مختلف قيادات الجيش التحريري كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد المال إلا القليل. وفي غياب قيادة مركزة أدى بلاكوست Raciste إلى الطمع في القضاء على الثورة ونفس الشيء غي مولي Guy mollet كذلك في إيقاف الثورة بالوسائل السياسية حيث أعلنت عن القيام باتصالات محلية مع الثوار وكان يرمي من وراء ذلك إثارة بذور الخلاف بين القادة.[4]

حيث وصل كذلك إلى الجزائر في 11 أفريل 1956 سبعين ألف جندي وفي 4 ماي وصلت فرقة احتياطية وتم توحيد القيادة من طرف السلطات الاستعمارية تحت قيادة ماكس لوحن وعمل على مضاعفة عدد الطائرات المقاتلة.

2. الظروف الخارجية:

أما عن الظروف الدولية التي سبقت إنعقاد مؤتمر صومام فقد تمثل في النقاط التالية:

- انعقد مؤتمر الصومام بعد إضراب الطلبة عن الدراسة في 1956 في الجامعات الفرنسية بما فيها جامعة الجزائر.

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954_ 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-للجزائر، (دس)،ص83.

[2] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 139.

[3] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962 المرجع السابق، ص131.

[4] المرجع نفسه، ص 131.

- استقلال كل من مراكش في 2 مارس عام 1956 وتونس في 20مارس 1956.[1]
- شهدت الساحة الدولية عرض القضية الجزائرية لأول مرة على المجلس الأمن واعتبرت قضية دولية مع دعم دول عدم الانحياز في لقاء ريوني في جويلة 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية.[2]

عقد مؤتمر الصومام لتحقيق الأهداف التالية:

- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد معرفة السلبيات وتدعيم وتطوير ما هو إيجابي منها.
- وضع استراتجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائنة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي.[3]
- الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي.
- إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.
- إصدار وثيقة سياسية علمية للثورة.
- توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك.[4]

توحيد الشعب في كفاحه وبذلك تمكنت الثورة من أن تتوسع توسعا قويا ولكن عندما وصلت الثورة إلى هذه الدرجة كان لابد أن تتلاقى وجهات النظر وأن ترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضع الجديد التي وصلت إليها ولتحقيق ذلك الهدف سعى قادة الثورة إلى تحضير اجتماع وطني يضعهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة وتشريع ميثاق سياسي تحديد وسائل وأهداف الثورة ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة.[5]

---

[1] صالح لميش، الدعم السوري لثورة الجزائرية 1962 1954، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 115.

[2] جمال يحياوي، الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، ع 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،(دس)،ص 139.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص 406.

[4] المصدر نفسه، ص 406.

[5] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 132.

– انعقاد المؤتمر:

يمثل مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 بإيفري بوادي الصومام (بجاية) الذي دامت أشغاله إلى غاية 05 سبتمبر من نفس السنة أول مؤتمر تعقده جبهة التحرير بعد الاجتماعات التي عقدتها جماعة السنة، وقد نجح المؤتمر في وضع هيكلة جديدة وتنظيما خاص للثورة التحريرية من خلال الأهداف السياسية العسكرية وكذا تعيين قيادات سامية للثورة.[1]

قام العقيد عميروش بتجنيد حوالي 3000 جندي لحماية المؤتمر من أي هجوم فرنسي وبعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد مصطفى مارس 1956 وكذلك الوفد الخارجي للجبهة التحريرية الذي تعذر حضوره.[2]

تضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة الوضع السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني ومشاكل الهيكلة والأفاق المستقبلية، أسندت رئاسة المؤتمر إلى العربي بن مهيدي والأمانة إلى عبان رمضان.[3]

استعرض المسؤولين ما يلي:

الأسباب التي دعت إلى الاجتماع والمواضيع التي تدرس في الاجتماع شرحها بن مهيدي وعبان ثم التقارير المنطقة الثانية قدمت تقرير مكتوب قرأه زيغود والمنطقة الثالثة تقرير شفاهي قدمه كريم ومن خلال تقاريرهم فكرة عامة عن وضع الثورة.[4] ومن خلال هذه التقارير أراد التوصل إلى نتائج إيجابية متكاملة للثورة وتم تشكيل لجنة لإعداد الوثائق التي ستعرض يوم 20 أوت 1956 وساهم في إعداد تلك الوثائق: من حزب الشعب نجد عبد الرزاق وعبد المالك تمام ومن الحزب الشيوعي الجزائري نجد: عمار أوزقان ومحمد لبجاوي.[5]

---

[1] عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 201.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر، من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، (دس)،ص440.

[3] محفوظ فداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيور، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 59.

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثالث، مع ركب الثورة التحريرية المجلد الثالث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 336.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 393.

أصبحت جبهة التحرير الوطني الجزائر منذ 5 سبتمبر 1956 أي تاريخ انتهاء أشغال المؤتمر الصومام هي القوة السياسية الوطنية الوحيدة التي التف الشعب حولها لتحرير الجزائر من قوات الاحتلال الفرنسي. وقد اتضح في مؤتمر الصومام أن جبهة التحرير أصبحت قوية وممثلة لأمال وطموحات الشعب الجزائري بفضل نجاحها في:[1]

1. القضاء على النفوذ الشخصية وإقرار القيادة الجماعية.
2. وضوح الهدف فالغاية المنشودة هي الاستقلال الوطني.
3. توحيد أبناء الشعب الجزائري وتجنيده ضد العدو المشترك.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 393.
[2] المرجع نفسه، ص 400.

المبحث الثاني: قرارات المؤتمر في المجال السياسي:

درس المؤتمرون في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بالعمل الثوري في جميع الفروع والميادين وقاموا بتقييم الكثير من الأعمال التي أنجزها مسؤول في منطقة خاصة في إطار العروض التي تقدم بها كل مسؤول في منطقة، خاصة في إطار العروض التي تقدم بها كل مسؤول في دائرة اختصاصه وذلك بقصد استخلاص النتائج والعبر وتصحيح مسيرة الثورة واتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جوانب التنظيم للثورة ومن بينها:[1]

- تقسيم البلاد إلى ستة مناطق مع جعل الحدود لكل منطقة وإبتداءا من تاريخ المؤتمر.
- تغيير المنطقة وتستعمل مكانها كلمة ولاية والناحية تصبح منطقة والقسم ناحية.[2]

أما مركز القيادة فتخضع لمبدأ الإرادة الجامعية وتتكون من القائد وله رتبة عسكرية وسياسية وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاثة تواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، فرع الاستعمالات والاتصالات، كما توجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم.[3]

أما عن القرارات العسكرية تناولت التوحيد العسكري والرتب العسكرية والمرتبات والمنح العائلية.

ليتم تقسيم جيش التحرير على النحو التالي:

- **الفوج:** يتركب من أحد عشر جنديا ومن بينهم عريف واحد وجنديان أولان
- **الفرقة:** تتركب من خمسة وثلاثين رجلا وثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه
- **الكتيبة:** تشمل 110 من رجال ثلاث فرق خمسة إطارات
- **الفيلق:** يشمل على 350 رجلا، ثلاث كتائب مع عشرين إطار.[4]

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1958 1954، دراية في السياسات والممارسات، غرناطة، للنشر والتوزيع، الجزائر، (دس)،ص 440.

[2] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 134.

[3] المرجع نفسه، ص 135.

[4] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 62.

صياغة وثيقة سياسية تحدد الأهداف والوسائل النضالية والتي تضمنت ثلاثة محاور رئيسية: الحركات الفلاحية والنسائية والنقابية والشبابية في الدعم الثورة التحريرية والدور المنتظر منها زيادة على أهداف الحرب السياسية والعسكرية وشروط توقيف القتال.[1]

إقرار أولوية الداخل على الخارج وأولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية تنظيم الشعب للاتفاق حول جبهة التحرير الوطني ،وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر ومحاربته بكل الوسائل المتاحة.[2]

المحاكم: قرر المؤتمر تشكيل محاكم، لتحكم المدنيين والعسكريين وأعطى الحق للمنضم في اختيار من يدافع عنه.

تشكيل قيادة جماعية للثورة وذلك بإنشاء هيئات قيادية عليا ذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية مهمتها الإشراف على مواصلة الكفاح المسلح وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني وتمثلت هذه الهيئات في: المجلس الوطني لثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.[3]

إضافة إلى القرارات الهامة توحيد النظام الثوري ووضع هيكلة تنظيمية من القاعدة إلى القمة عسكريا وسياسية وذلك للقضاء على المفارقات وتوحيد القيادة والرتب العسكرية والعمل على تعميم قواعد التنظيم السياسي المعمول بها من قبل في مختلف مناطق الثورة ومن خلال تحديد الأدوات التي يقوم بها كلا من: المحافظين السياسيين والمجالس الشعبية.[4]

1. المحافظون السياسيون:

كان هذا اللقب يطلق على ضابط أو صف ضابط من المجاهدين للقيام بمهمة محدودة وكان يشترط في مثل هذا الرجل ثقافة الكافية والوعي السياسي المتين.

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 440.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 415.

[3] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 440.

[4] أحسن بومالي، استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956 1954، المرجع السابق، ص ص 348، 347.

إن المحافظ السياسي هو المسؤول على مستوى القاعدة والذي يمثل جبهة التحرير الوطني وجناحه العسكري جيش التحرير الوطني، فهو يعتبر حلقة الوصل بين الجبهة والجيش والسكان.[1]

حيث أن المرشد السياسي مكلف بجملة من المهام في نختلف الميادين وهي كالتالي:

- **تنظيم الشعب:** في كل قرية أو مشتى فيها لجنة متألقة من ثلاثة أعضاء تكلف بتنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني ويكون هؤلاء الأعضاء ينتمون رئيس مجلس الشعب.[2] فهو دائم الحضور للإشراف على تنظيم وتعبئة الشعب ورفع الروح المعنوية لهم والمساهمة في حل مشاكلهم، كل ذلك كان يقتضي إيجاد تنظيم يعني بالمشاكل اليومية للسكان، حيث نجد في كل قرية وفي كل دوار محافظون سياسيون.[3]

- **الدعاية والأخبار:** كما لعب كذلك دورا مهما في هذا المجال حيث ساهم في رفع وتعزيز معنويات الشعب واستطاعوا إحباط مناورات العدو كافة بإصدار المناشير التي توزع في المدن والأرياف لشرح المهام التي يتوجب على المواطن إنجازها، كما عمدوا إلى الاتصال المباشر بالجماهير لفضح أساليب المستعمر.[4]

- **الحرب النفسية:** لقد حاول الاستعمار الفرنسي بمختلف الوسائل أن يفصل الشعب عن المجاهدين واستخدم لهذه الغاية عدة وسائل حيث حاول من خلال هذه الوسائل أن يحقق بعض الإصلاحات في المجال الاجتماعي حتى يغري الناس بالتخلي عن الثورة.

هو ما يسمى بالحرب النفسية من أجل ذلك كانت مهمة المحافظ الرد على أكاذيب الاستعمار وأساليبه الخبيثة ويوثق علاقات الأخوة والوحدة والتكامل بين الشعب والمجاهدين.[5]

---

[1] بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1958 1954 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016 2017، ص 241.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1962 1954، ج3، قسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع،(دس)، ص 42.

[3] جودي أتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة 1962 1954، قصص حرب، ج 2، منشورات ريم بجاية، 2013، ص121.

[4] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 155.

[5] أحمد حمدي، مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري، الإعلام ومهامه أثناء الثورة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر،(دس)، ص 84

- **المالية والتموين:** كلف كذلك المرشد السياسي بالمالية والتموين، لقد ساهم الشعب مساهمة مالية كبيرة في تاريخ الثورة الجزائرية التي نشأتها في نوفمبر 1954 وقد تعرض هذا الشعب لأعمال العنف في شتى المناسبات لذا وجب أن لا يفرض على الناس أكثر من المستطاع وما هو فوق الطاقة ويجب إجراء بحث لتحقيق إمكانيات المالية للأشخاص الذين تفرض عليهم الفروض أكثر من الأغنياء والأثرياء في مختلف النواحي لم يساعدوا في تحرير الوطن بشيء من أموالهم.[1]

- **الاستخبارات:** تكتسي وظيفة المخابرات أهمية كبيرة لأنها تمكن بمراقبة دائمة للعدو وحتى السكان وتكشف الخونة وتصفيتهم ويشهد المحافظ السياسي معلوماته من السكان ومن المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي، كما يستعين بالحركي والقومية والأعيان وموظفي الإدارة إلخ. وينبغي أن يكون همه الدائم هو العمل أكثر لتحسين مصادر معلوماته وجمع الأسلحة والذخائر... [2]

والبنية الأساسية لمصلحة الاستخبارات تتمثل في شخص محافظ السياسي وتحت قيادته كل من المساعد والمسؤول المسبلين ومسؤولي المنظمة السياسية الإدارية للقرى. أماكن المحاور الكبرى لجهاز المخابرات:

- مراقبة تحركات العدو (دوريات، تعداد، عمليات، تعزيزات...).
- رصد وتحديد مسارات الضباط الفرنسيين وتنظيم الدوريات.
- رصد وتحديد معاملات ضباط الفرق الإدارية المتخصصة، قادة الوحدات والجنود.
- تنظيم بإجراء اتصالات مع المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي، والحركي والقومية قصد الاستعانة بهم.[3]

عملت جبهة التحرير الوطني من خلال المرشد السياسي على منع النفوذ الشخصية وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية المتألفة من رجال أطهار يتنزهون عن الرشوة شجعان لا يردهم الخطر ولا السجن ولا رهبة الموت.[4]

ويمكن إجمال مهام المرشد السياسي فيما يلي:

1. التوعية والإرشاد ومحاربة الآفات الاجتماعية في الأوساط المدنية والعسكرية.
2. تسوية الخلافات والنزعات بين المواطنين.

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1962 1954، ج 1.2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 22

[2] جودي أتوني، المصدر السابق، ص 132

[3] المصدر نفسه، ص 133

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 364.

3. تسجيل عقود الزواج والميراث والمواليد والوفيات.

4. جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة بصفة منتظمة.

5. يصدر الأوامر المتعلقة بالعمليات الفدائية الفردية.

6. إطلاع الجماهير على انتصارات التي تحرزها جبهة التحرير الوطني غلى الصاعدين العسكري والسياسي وكذلك اطلاعها على مواقف الدول الشقيقة والصديقة.[1]

7. الإشراف على تنظيم القرى وتكوين أفواج المسبلين.

8.بعث عيون النظام في القرى والمشاتي بل وفي كل عائلة حتى يتسن لهم التحكم الفعلي في الناحية التي يشرفون عليها من خلال اطلاعهم على كل كبيرة وصغيرة كي يضبطوا أمورهم ،ويتمكن ا من مراقبة المواطنين وتوجيههم.[2]

كما شمل عمل المحافظ السياسي أيضا في الزوايا التي جندت لخدمة الثورة فكان المحافظ يجد حيزا ممتازا وجيدا لممارسة مهامه والاتصال بالجماهير ،وإيصال الأفكار الجوهرية للثورة وأهدافها ومبادئها والتعريف بالقضية والوطنية وجبهة التحرير الوطني.، وهذا نضرا لمكانة الزوايا عند الجزائريين والصلة الوثيقة بينها وبين المواطنين. وبرغم من بساطة الوسائل إلا أن حسن اختيار المحافظ لتأدية المهام المختلفة المساعد من إنجاز المهمة على أكمل وجه.[3]

2. المجالس الشعبية:

أدرك المؤتمر أن التنظيم الشعبي هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها العمل الفدائي ويتوقف عليها نجاح العمليات العسكرية، رأى ضرورة تعميق هذه التجربة وتوسيعها على مختلف مناطق الوطن وأن تسند إليها مسؤولية تجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالات بالجماهير الشعبية.[4]

ومن أهم ما نتج عن مؤتمر الصومام إنشاء المجالس الشعبية لتنظيم الشعب مما تطلب جعل هذه المجالس في كل دوار ومها يكن عدد السكان، فإن لهم الحق في انتخاب خمسة نواب يكونون المجلس الشعبي للدوار أو الحي ويشرف على الانتخابات المفوض السياسي والمجلس يتصل بعد ذلك بالسلطة المركزية لجبهة

[1] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص ص 242، 243.

[2] أحسن بومالي، استراتجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية، المرجع السابق، ص 44.

[3] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 247.

[4] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 35.

التحرير بواسطة لجنة اتصال تتركب من ثلاثة أعضاء.[1] أما عن مهام أعضاء المجالس الشعبية المتكونة من خمسة أعضاء فهي كالتالي:

- أحدهم مكلف بأحوال المدينة. والإصلاحات الصحية.
- الثاني مكلف بالمسائل الثقافية والعدلية وهو الذي يرأس المحكمة القضائية.
- الثالث مسؤول عن الشؤون المالية والاقتصادية ومراقبة أعمال الحياة.
- الرابع مكلف بالأمن والمياه والغابات إلخ.
- خامسهم هو رئيس مجلس الشعب ويكون وجوب عضوا اللجنة الثلاثية لجبهة التحرير الوطني.[2]

وبالرجوع إلى طريقة تأسيس هذه المجالس يكفي للتدليل على أن الثورة كانت تتبع الأسلوب الديمقراطي لتعيين المسئولين على تلك المجالس فالمسئولون على المستوى الأعلى كانوا يستشيرون أكبر عدد ممكن من أبناء القرية قبل اختيار رئيس المجلس وللأعضاء الأربعة الذين يساعدونه وعندما تكون الظروف الأمنية مهيئة فإن السكان الراشدين هم الذين للانتخاب بكل حرية.[3]

يقوم المرشد السياسي بجمع رجال القرية أو المشتى أو الدوار من سن 18 سنة فما فوق ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الذين اختبروا بعناية من بين الذين رضوا بالثورة واشتهروا بالثقة والأمان لدي الجميع ولهم القدرة على تحمل المسؤولية التي ستوضع على عاتقهم ويجري انتخابهم بالهتاف الجماعي فإن ظهرت معارضة يجب إجراء تصويت سري.[4]

إذا كانت الغاية هي إعادة السيادة للشعب الجزائري ،فإنه من الواجب ممارسة الشعب لحقوقه وواجباته، فالشعب الجوهر الذي يعرف غايته وذو السيادة الكاملة والذي يدير شؤونه الخاصة بنفسه لذا قررت جبهة التحرير أن توكل للشعب مقاليد أمره وحكمه في الميدان المحلي وفي النواحي التي يسيطر على نفوذها والهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس الشعبية هو حلولها محل الإدارة الاستعمارية.[5]

---

[1] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 156.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1954 1962، ج.2، المرجع السابق، ص 28.

[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 36.

[4] المرجع نفسه، ص 36.

[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954 1962، ط2، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 97.

إن المهام التي يقوم بها المجلس الشعبي المنتخب ما يلي:

- السهر على الأمن بواسطة الشرطة والدرك.
- رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين والمنكوبين.
- تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار.
- تنظيم الحراسة وإيجاد مراكز الاتصال على مختلف الطرق التي يسلكها المجاهدين.

انطلاقا من ذلك فإن المجالس تعتبر العين التياري بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يجري في الوطن من تحركات.[1] ونجد كذلك أنها تلعب دورا هاما في تنسيق أعمال النواب الآخرين وهو الواسطة أيضا بين المجالس الشعب واللجنة المحلية لجبهة التحرير.[2]

3. الدعم الاجتماعي للثورة:

إلى جانب قيام مؤتمر الصومام بتنظيم القاعدة الشعبية عبر المجالس الشعبية فإنه وكان الهدف من ذلك هو جعل هذه التنظيمات سند لهم وامتداد طبيعيا لها أيضا في أوساط الشعب مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس 24 فيفري 1956 والذي جاء عنه ميثاق الصومام: " **إن الطبقة العاملة تستطيع ويجب عليها أن تقدم مساهمة أكثر ديناميكية يمكنها بها تحقيق سريع للثورة ودعم لقواتها وضمان لنجاحها النهائي**."[3] تركز نشاط العمال بالدرجة الأولى نحو تدعيم الثورة الجزائرية من الجانب المادي خصوصا المهاجرين منهم بفرنسا، وقد كان على كل مغترب يتعاطى أجرا شهريا أن يدفع مبلغا معينا من المال للثورة. كان على الاتحاد أن يعمل على تعبئة الشعب والعمال الجزائريين وتوعيتهم بأهمية عملية تمويل الثورة ،وبذلك تسهيل عملية جباية الأموال وتجنب مشكلة التهرب من دفع الأموال من طرف العمال.[4]

لكن لا يتصور لنا أن عملية نقل الأموال بعد جمعها كانت سهلة، حيث كانت تتم عملية نقل الأموال في الحقائب إلى سويسرا بواسطة حملة الحقائب. ورد في الوثيقة نقطة هامة وهي إيجاد هيئة مركزية تجارية حرفية حقيقية يديرها وطنيون قادرون على الدفاع عن الاقتصاد الجزائري ،وهذا الهدف لا يتحقق إلا بإيجاد تنظيم هيكلي يؤطر هؤلاء التجار والحرفيين ويقوم في نفس الوقت بتوعيتهم وشرح الثورة لهم، ومن هنا دعت جبهة

[1] أحسن بومالي، استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 1962، المرجع السابق، ص 349.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج3، المرجع السابق، ص 48.

[3] إبراهيم لونيس، المرجع السابق، ص ص 37، 38.

[4] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 251.

التحرير إلى عقد مؤتمر تأسيسي العاصمة أيام 13،14 سبتمبر 1956. وتم الإعلان عن تأسيس الاتحاد العام للتجار الجزائريين.[1]

استطاعت جبهة التحرير بفضل المناضلين النقابيين الجزائريين من القيام بحملة دولية واسعة للتشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وبالتالي كسب الرأي العام الدولي وخاصة العمل من أجل تأييد القضية الجزائرية هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فقد استطاع الاتحاد التوغل بسرعة بين أوساط الشعب.[2]

فتحت الثورة المجال للكفاءات العلمية الفكرية للانخراط في جبهة وجيش التحرير الوطني، حيث أن وثيقة مؤتمر الصومام أكدت أن تستند جبهة التحرير الوطني إلى الطلبة مهمات دقيقة في الميدان الذي يمكنهم من القيام بعمل نافع لثورة كالأعمال السياسية والصحية والاقتصادية.[3]

كانت مساهمة الطلبة غي الثورة بأشكال مختلفة من الأساليب النضالية التي عرفت مرحلة أبرزها مرحلة التجنيد العام للطلبة الجزائريين من أجل الالتحاق بالثورة المسلحة والنضال السياسي في شهر ماي 1956 وأكتوبر 1957 التحقوا الكثير منهم.[4]

[1] بن غليمة سهام ،المرجع السابق، ص ص 252، 253.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 446.

[3] المرجع نفسه، ص 368.

[4] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 260.

المبحث الثالث المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA:

انبثق هذه المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبر السلطة العليا للثورة وبرلمانها وكان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة وحدة القيادة وحدة السلطة وحدة الأمة وحدة المصير، وهو ما عبرت عنه تقريبا المادة 23 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على أن هذا المجلس هو بمثابة الهيئة العليا للجبهة في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر الوطني.[1]

1. أعضائه:

تم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ضم أربعة وثلاثين عضو منهم سبعة عشر عضو دائما والباقي مستخلفين، فبالنسبة لأعضاء الدائمين، تقرر تعيين القادة الآتية أسمائهم:[2] مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، زيغود يوسف، عمران أوعمران، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين أين أحمد، بن خدة بن يوسف، محمد يزيد، عبان رمضان، دباغين أمين، أحمد توفيق المدني، عيسات أيدير، فرحات عباس.[3]

أما عن الأعضاء المساعدون يذكر أحمد توفيق المدني: نائب مصطفي بن بوليد، ابن طبال الأخضر، محمدي سليما، دحلس سليمان، بوصوف عبد الحفيظ، ملامح علي، ابن يحي محمد، يحياوي محمد، مالك رضا، دحلب سعد، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد العالم لطلاب الجزائريين، الونسي صالح، مهدي عبد الحميد، ثعالبي الطيب، فرنسي أحمد، سي إبراهيم مزهودي.[4]

وهذا المجلس هو عبارة عن برلمان لجبهة التحرير الوطني، يمثل مختلف اتجاهات الوطنية الأساسية، حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية لاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد أستبعد من التمثيل في هذا المجلس.[5] حيث ضم المجلس الأول أربعة من

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 71.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 204.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 395، 396.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 347 ، 348.

[5] عمار قليل، المصدر السابق، ص 425.

المركزيين واثنان من العلماء واثنان من الاتحاد وتسعة من الثوريين الذين كانوا من مجموعة ال 22 والمنظمة الخاصة وهذا مجموع أعضاء 17 دائمين.[1](**أنظر الملحق رقم 02**).

ويسبب ضغط الواقع الثوري لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية، والتالي لا يمكن لنا الحديث عن ديمقراطية التمثيل المتعارف عليها بالنسبة لأعضائه وهذا لا يمنعنا من قول بأنهم يمثلون الشريعة،[2] وقد اعتبر أحسن بومالي أن ثقافة أعضاء المجلس في محملها ثقافة بين عربية إسلامية وأجنبية بحثت وازدواجية بينهما.[3] أما النظام الحمل داخل المجلس الوطني للثورة فهو الذي يحدد أشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس الحق في زيارة لأعضاء.[4]

2. صلاحيات المجلس الوطني للثورة التحريرية:

يجتمع المجلس مرة كل سنة يطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقوم بتوجيه الدعوات في حالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور نصف أعضائه زائد واحد وفي حالة المداولات، فلا تكون سارية المفعول إلى إذا حضر اثنا عشر عضو دائما أو إضافية.[5]

فحسب الدكتور إبراهيم لونيسي إن مهام المجلس الوطني حماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة التشريع وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرارات بالدخول في مفاوضات مع فرنسا و،كذا إقرار وفق إطلاق النار بنسبته أربعة أخماس أعضائه الحاضرون أو الممثلين ،كما أصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها وتحديد سياستها وأن تقدم له حسابا على نشاطها في كل دورة من دوراتها.[6]

---

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 72.

[2] المرجع نفسه، ص72.

[3] أحسن بومالي، استراتجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، المرجع السابق، ص354.

[4] عمار قليل، المصدر السابق، ص425.

[5] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، المؤسسة الوطنية للاتصال الجزائر ،2008، ص 40.

[6] إبراهيم لونيس، المرجع السابق، ص71.

ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية ،كما أنه يمنح الحكومة تقنية وبنصها بأكثرية الثلاثين من الأعضاء، فالمجلس يصادق على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعتقدها الحكومة مع دول أخرى وذلك بأغلبية الثلثين من أعضائها.[1]

يصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي:

- **اللوائح:** وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صوفة.
- **الأوامر الدستورية:** وهي ذات طابع تأسيسي.
- **الأوامر التشريعية:** وهي ذات طابع تشريعي.[2]

فحسب لحسن زغيدي فقد اعتبر مسؤول عن تسير جميع الشؤون التي تهم السكان من توفير الأمن وتلقي المعلومات اللازمة عن العدو ويعمل على تحسين وسائل معيشة الشعب ويفضل في النزاعات.[3]

عقد المجلس الوطني للثورة منذ تأسيسه سنة 1956 حي الاستقلال 1962 سنة دورات منها مؤتمرات: مؤتمر الصومام طرابلس وأربعة اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس.[4]

- **دورة المجلس الوطني للثورة الثانية بالقاهرة:**

شكلت دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الثانية لما اتخذته من قرارات محطة حاسمة في تاريخ الثورة التحريرية. في يوم 28 أوت 1957 توحدت دورة المجلس الوطني لثورة بحضور 22 عضو من أصل 34 (10 عسكريين و 12 سياسيين).[5] ترأس الاجتماع فرحات عباس وعين محمد بن يحي نائبا وأعطى عبان رمضان تقرير النشاطات للجنة التنسيق وتنفيذ المنبثقة وبدوره كانت الموافقة بالاجتماع، بعيدا عن النقاشات التيارات خلال الجلسة، قرر المجلس الوطني للثورة توسيع تنظيمات الإدارة وانتخب بالإجماع على القرارات التالية:

- بتكوين المجلس من 54 عصوا ويشكل كيلنا سياسي للثورة يجتمع مرة في السنة بدورته العادية.
- لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتطبيق سياسة واضحة عبر المجلس التي راهنت عليها أو التي وضعها المجلس.

---

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 90.

[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 156.

[3] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 91.

[4] محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 127.

[5] مقلاتي عبد الله، طافر جنود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون لنشر والتوزيع، الجزائر، ص 283.

ومن خلال جلسات المجلس المتعدد للجنة جميع السلطات للنظر في كل القضايا باستثناء التي تتعلق بمصير البلاد مثال ذلك: المفاوضات وفق العمليات الهجومية... إلخ.[1] صوتت الهيئة على القرار التالي بالإجماع:

- اعتبار الأخوة الذين لم يتمكنوا من حضور مؤتمر 20 أوت خارجة عن إرادتهم.
- اعتبار هؤلاء الإخوة من المصلحة العامة بالرغم من ظروف سجنهم سيظلون مرتبطين بأجهزة إدارة والتنفيذ.
- أخذ بعين الاعتبار أن الإمدادات التي تتلقاه ثورتنا يتطلب توسيع وتوجيه كافة أجهزة الإدارة والتنفيذ.[2]

ولقد كانت الدورة بالفعل منعرجا خطير في تاريخ ثورة نوفمبر وكان من الممكن أن بتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية وإذا كان المجلس قد اختار بعد نقاش عدم تأييد السيد كريم بالنسبة لطرحه المتعلق بضرورة إسناد مسؤولية الثورة لأقدم العناصر القيادية وفضل مواصلة السير طبقا لأسلوب العمل الذي يتبنه السيد عبان أثناء مؤتمر الصومام ،عندما فتح أبواب المسؤولية إطارات مشبعة بإيديولوجية غير التي وضعها نجم شمال إفريقيا، فإنه أبدى كثيرا من المرونة عندما تعلق الأمر بمراجعة مبدأي الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.[3]

وكان من أهم تقرير عبان رمضان الذي يتضمن حصيلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ التي تولى أمانتها وعلى أهمية التقرير الذي يقترح استراتجية للعمل المستقبلي في مختلف الصعيد فإن الدورة التي تبنت التقرير صوتت على قرارات مناقضة له ،حيث طرحت في البداية مسألة تشكيل الهيئات القيادية فتم الاتفاق على توسيع عضوية المجلس الوطني للثورة إلى 54 بدل 34 عضوا.[4]

حيث قرار المؤتمر أيضا: تعين كل من بن بلة، بيطاط، بوضياف، خيضر كأعضاء شرعيين وأعضاء للجنة التنسيق والتنفيذ، ورفع اللجنة إلى تسعة أعضاء

أكد أيضا المجلس الوطني لثورة:

---

[1] الأرشيف الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 1957/08/28، تقرير اجتماع الوطني لثورة الجزائرية، الوثيقة رقم 37.

[2] المصدر نفسه.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق 1999، ص 99.

[4] مقراتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص284.

- له كل الذين شاركوا في النضال التحريري، هم متساوون ولا يوجد فرق بين الداخل على الخارج وجميع أعضاء المجلس مؤهلين.
- يبقى هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام.[1]

وقد تم انتخاب القادة التسعة للجنة وفق الشكل الآتي:

القادة العسكريون للولايات الخمس (كريم، بن طوبال، بوصوف، أو عمران، محمود الشريف) وأربعة سياسيين هم: عبان، عباس، دباغين، ومهدي وتم إلحاق الزعماء الخمسة المعتقلون بالتشكيلة (بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد، بيطاط) وأوكل للحنة التنسيق والتنفيذ تعيين 20 عضوا الجدد للمجلس الوطني للثورة.[2]

من خلال توزيع المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، اتضح سيطرة العسكريين على أهم القيادات ونجد أن رد فعل السياسيين كان ضعيف حيث لم يظهر بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة إلا أن عبان رمضان، اكل ما في وسعه للتصدي لها.[3]

وفي الحقيقة فإن المقررات المصادق عليها أكدت غلبة توجه معسكر كريم وجماعته ليفرض نفوذه القوي على السلطة وتهميش دور عبان الذي كان المسير الرئيسي للجنة التنسيق والتنفيذ السابقة، وهذا مؤشر لتغيير موازين القوى داخل جبهة التحرير الوطني لصالح العسكريين على حساب السياسي ولقد تميزت لجنة التنسيق والتنفيذ بالكثير من الصلاحيات.[4]

[1] الأرشيف الخامس للمجلس، المصدر السابق، الوثيقة نفسها، رقم 37.

[2] مقلاتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص 285.

[3] شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية 1954 1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2009 2010، ص 11.

[4] مقلاتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص 285.

المبحث الرابع: لجنة التنسيق والتنفيذ CCE:

إن مؤتمر الصومام حدد هدف واضحا وهو تجهيز الحركة الثورية بدعائم هيكلية ومرجعية وفكرية كاملة بغية الانتقال من مرحلة الارتجال إلى مرحلة التنظيم ومن مرحلة الأداء الفردي إلى مرحلة الأداء الجماعي في إطار منظومة مهيكلة من خلال تكريس البنية الهيكلية، وتوضيح ملامح الحكومة المستقلة التي تتشكل عقب تفويض الاستعمار من خلال إنشاء هيئتين أساسيين نذكر منهم: لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

1- أعضائها:

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بمثابة السلطة التنفيذية، انبثقت عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فهي الهيئة العليا التي تشرف على السلطات السياسية والعسكرية في الأوقات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني لثورة الجزائرية ومثل هذه اللجنة أسماء تاريخية لها وزنها داخل الثورة وهم:[2]

- **عبان رمضان:** كلف بالتنسيق بين الولايات التاريخية وبين الداخل والخارج.
- **العربي بن مهيدي:** كلف بالعمل الغذائي داخل المدن.
- **كريم بلقاسم:** كلف بالعمل العسكري وقيادة الولاية الثالثة.
- **بن يوسف بن خدة:** كلف بالإعلام والاتصالات بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- **سعد دحلب:** كلف بالإشراف على جريدة المجاهد والدعاية.[3]

وقد أختر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من بين الأعضاء في الداخل وكان مقررا أن يكون أحمد بن بلة ضمن طاقمها إلى جانب قادة الولايات الأربعة في المجلس الوطني لثورة فهم زيغود يوسف ثم إلقاء القبض على أحمد بن بلة في حادثة تحويل الطائرة يوم 22 أكتوبر 1956 ،هذا ما جعل التركيبة الأولى للجنة تتشكل.[4]بين الأعضاء السابق الذكر بحيث تم اختيارهم على أساس تفرغهم واستعدادهم في غياب بن بلة وآيت أحمد

[1] الهاشمي جبار، مؤتمر الصومام المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP, (دس)،ص 96.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 205.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 309.

[4] أحمد منغور، المرجع السابق، ص ص 97 ، 98.

وبوضياف.[1] وقد تعمد المؤتمر أن تكون من العناصر التي كانت متواجدة داخل التراب الوطني وهذا تجسيد لمبدأ أولوية الداخل على الخارج وحتى تتمكن من ممارسة نشاطاتها اتخذت من الجزائر العاصمة مقرا لها. واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة، إلا أنه هذا القرار بعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة وهذا بسبب صعوبة التحرك على المستوى الجزائر العاصمة.[2]

ويقول سعد دحلب عن التشكيلة الأولى التي كانت تتشكل منها اللجنة " **إننا كنا نشكل قيادة جماعية وبان كل الأمور كانت تناقش بالصفة الأكثر ديمقراطية إلا أنه يستدرك ذلك بقوله إننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ فكل واحد من هؤلاء كن يتمتع بحرية كبيرة في التصرف، وخاصة في دائرة عمله.**"[3]

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بواجباتها على رأس الثورة الجزائرية وقد زادها قوة وجودها داخل الجزائر في أوت 1956 إلى ربيع 1957. حيث سيرت اللجنة أمور الثورة بصفة جماعية ولو تكفل كل واحد من أعضائها بمهام كان الانسجام بين الأعضاء كاملا بالرغم من اختلاف الطباع، استقر أعضاء اللجنة في الجزائر العاصمة بشكل سري وكانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا كان أول عمل تقوم به اللجنة هو الإعلان عن نتائج المؤتمر إلى مختلف الولايات وضبط مشكل الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد.[4] لم تمضي سنة واحدة على عقد مؤتمر الصومام حتى ظهر على الساحة السياسية والعسكرية معطيات أدت إلى إحداث تغيرات في قيادة جبهة التحرير الوطني وذلك من خلال اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة أعضاء البعثة الخارجية 1956 الطائرة، واعتقال محمد العربي بن مهيدي.[5] وبعد تنظيم المؤتمر الصومام وتحريك العلميات بالعاصمة وبعد استشهاد العربي في مارس 1957 قررت لجنة CCE التنقل إلى تونس لتستطيع أن تقوم بمهامها.[6]

---

[1] أحمد منغور ،مرجع السابق، ص 98.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 83.

[3] المرجع نفسه، ص 83.

[4] يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 17.

[5] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 70.

[6] بوعلام بن حمودي، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، 2012، ص 312.

وبعد خروج اللجنة من الجزائر تم تشكيل لجنة ثابتة قام كريم بتشكيلها بطريقة جعلها تكون تحت نفوذه وسيطرته ضم كل من بن طوبال، بوصوف، أو عمران ومحمد شريف مما أعاد الثقة مرة أخرى لصالح العسكريين بعد أن كانت لصالح السياسيين في اللجنة الأولى حيث أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقداء أما السجناء الخمسة فلم يكن لهم أي نفوذ على هذه اللجنة بحكم تواجدهم في السجن بفرنسا.[1]

وضمت اللجنة الثالثة 14 عضوا منهم خمسة سجناء وتسعة المذكورة أسمائهم سابقا، والمتأمل جيد في هذه التشكيلة الجديدة يلاحظ أنها تختلف عن تلك التشكيلة الأولى التي شكلها مؤتمر الصومام 1956.[2] وبهذا الشكل انتقل صنع القرار إلى العقداء الخمسة في اللجنة، أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات مثل ذلك الذي عقدوه بتونس ما بين 17 20 ديسمبر 1957 والذي ناقشوا فيه قضية عبان رمضان وكيفية وضع حد لتصرفاته.[3] ولنظر في حل نهائي للقضية وطيلة ثلاثة أيام كاملة لم يتفقوا

وبعد اغتيال عبان لم يبقى على مستوى القمة أية توجهات سياسية بل مجرد دوائر متصارعة ولم يعد من أحد من القادة يملك استراتيجية متجانسة، فالمهم كان الدوام والبقاء وسط أجواء يسودها الحذر والشك فلم يعد السياسيون القدامى بما فيهم فرحات عباس يؤثرون على مسار الثورة التي خرجت عن دائرة الفكر التي وضعها فيها عبان وكما كان منتظرا بعد تصفيةعبان، تحولت السلطة الفعلية إلى أيدي العسكريين فظهرت دائرتين الأولى يقودها كريم ويسانده أو عمران ومحمود الشريف والثانية تتكون من بوصوف، وبن طوبال.[4]

استنادا إلى شهادة عضوين من اللجنة (دحلب وابن خدة) فإن اللجنة التي باشرت مهامها الرسمية أثر العودة من مؤتمر الصومام كانت تعمل بشكل منسجم في غالب الأحيان فهي قد وزعت المسؤوليات على أفرادها وكانت تجتمع يوميا تقريبا لمناقشة حصيلة النشاط واتخاذ القرارات اللازمة.

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 84.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 312.

[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 84.

[4] حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 186، 187.

وفي هدا الإطار يوضح دحلب قائلا:" **كان على بن مهيدي المقيم بالقصبة الذي كانت حراسته مؤمنة من قبل شبكة ياسف سعدي أن يلتقي بهذا الأخير مرار وكان من ثمة عليه أن يراقب ويناقش عمله باسم (ل ت ت)**"[1]

يمكن حصر أهم الاختصاصات التي أقرها مؤتمر الصومام لهذه اللجنة في النقاط التالية: إصدار تعليمات وأوامر لتنشيط وتنسيق العمليات العسكرية ضد المحتل وكذلك توزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني قصد تنظيم وضمان نجاح العمليات الحربية ضد جيش الاحتلال الفرنسي على سائر أنحاء الوطن وكذلك توجيه وإدارة جميع الفروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية وأيضا ربط النشاط العسكري داخلي بالنشاط السياسي الخارجي بغرض تحقيق الانسجام بين العمليات العسكرية والسياسية.[2]

2- نشاط اللجنة CCE:

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ منظمة الإضراب التاريخي وهي مجلس حربي حقيقي فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة لفرع السياسي والفرع العسكري والفرع الدبلوماسي ومن اختصاصاتها الإشراف على جميع مرافق الثورة وهذا ما يبين أن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت النواة الحقيقي لثورة الجزائرية، حيث كانت تتحمل على عاتقها مسؤوليات مختلفة.[3]

أما عن كيفية اتخاذ القرار فقد كان أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الخمسة مجتمعين في مركز القيادة التابع لجبهة التحرير الوطني في أوائل شهر نوفمبر 1956 فكانت الفكرة الموجودة هي القيام بعمل بلفت الانتباه الجزائر وإسماع صوت الجزائر وجبهة التحرير الوطني وما يجري في الجزائر وذلك ما ينعش الدبلوماسية الجزائرية خارجا.[4]

لذلك عملت لجنة التنسيق والتنفيذ على عقد أول اجتماع بعد شهر من تعيينها في مؤتمر الصومام لدراسة الوضع في المجالين الوطني والدولي وبدأت جبهة التحرير تعمل على إظهار شموليتها وزعامتها للنضال الوطني فاستغلت جملة أحداث.[5]

---

[1] مقلاتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص 260.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 195.

[3] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 195.

[4] المرجع نفسه، ص 195.

[5] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 72.

العمل على إظهار شموليتها وزعامتها النضال الوطني، فاستغلت جملة أحداث طرأت على الوضع الدولي قبل اتخاذها قرار الإضراب وتشمل هذه الأحداث

تحويل طائرة أعضاء الجبهة الخمسة وما ترتب عن هذه العملية من رد ود الفعل في المجالين الوطني والدولي وكذلك العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر الشقيقة في 29 أكتوبر 1956 حيث شاركت فرنسا فيه لانتقام من مصر التي كانت تحتضن الثوار بأراضيها معتقدة بأنها هي التي تسير الثورة وتساعدها.[1]

إن العربي بن مهيدي هو صاحب البادرة الأولى لفكرة الإضراب، فكان الهدف الرئيسي لبن مهيدي تفنيد فكرة الجزائر فرنسية وهي الفكرة التي كانت ترددها فرنسا عندما يسأل مسؤولها عن الأحداث التي كانت في الجزائر سواء في فرنسا أو في المجتمع الدولي حين أراد بن مهيدي أن تكون مدة الإضراب طويلة فتكون النتائج أفضل بينما كان رأي سعد دحلب أن تكون المدة ثلاثة أيام فقط.[2]

أما عبان رمضان فقد كان يؤيد فكرة طول المدة فيرى مدة شهر كامل غير مناسبة بالنسبة له لأنها لا تكون في صالح الشعب وبعد نقاش طويل بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تم تعديل المدة واتفق على أن تكون ثمانية أيام، كما تم تحديد تاريخ بداية الإضراب من 28 جانفي 1957 وقد أعلنت فيه جبهة التحرير الوطني عن الإضراب للشعب يوم 1 جانفي 1957 من خلال إذاعة صوت الجزائر الحرة حيث حشت العائلات الجزائرية بوجوب اقتناء ما يلزمها لمدة ثمانية أيام ومن التدابير المتخذة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ مطالبة وحدات جيش التحرير الوطني بتكثيف المجهودات ونصب الكمائن وتصعيد نشاطات التخريب للمنشآت العسكرية والاقتصادية الفرنسية حيث كانت هذه العمليات بداية الإضراب.[3]

ومما جاء في نداء جبهة التحرير الوطني حول الإضراب " **أيها الشعب المجاهد أيها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين أنكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم أسبوع الكفاح السلمي للأمة التي فاقها شرف الكفاح المسلح ...فاصبروا للمحنة والبطش... فالله معكم...**"[4]

---

[1] أحمد منغور ،المرجع السابق، ص 73.

[2] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص ص195 ، 196 .

[3] المرجع نفسه، ص ص 196، 197.

[4] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 167.

ولقد بدأ لإضراب يوم الاثنين 28 كانون الثاني (جانفي 1957) لمدة ثمانية أيام بقول عنه صحافي فرنسي في يومه الأول وكانت المدينة الجزائر في صباح يوم الاثنين 28 كانون الثاني جانفي 1957 كأنها لا تزال نائمة وظل الصمت يسودها وما أن جاءت الساعة الثامنة والنصف حتى بذت عملية تحطيم الأبواب لفتح الدكاكين...إن أمر الإضراب الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني قد امتدا إلى كامل القطر الجزائري.

لقد استمر الإضراب العام حوالي المدة التي حددتها جبهة التحرير الوطني رغم كل وسائل الفتق التي استعملتها السلطات الاستعمارية لإفشال الإضراب وهكذا عبر كل الشعب الجزائري عن التزامه بقرارات جبهة التحرير من خلال هذا الإضراب الذي شمل كل الأماكن التي يوجد بها الجزائريين في الداخل والخارج.[1]

لقد كان هذا الإضراب تجرب أخرى كجبهة التحرير وهو الوطني لإثبات تواجدها بالجزائر وتحقيق أهدافها الميدانية في مواجهة السياسة الاستعمارية وضغوطاتها المختلفة ونتيجة لهذه التطورات الناجمة عن الإضراب توالد وسالم الفرنسيين شعورا حادا بالخوف الممزوج بالرعب بعد أن شاهدوا الشعب الجزائري منضبطا ومنعقدا لأوامر جبهة التحرير الوطني القاضية بشن هذا الإضراب.[2]

كما كانت ردة فعل القوات الفرنسية عنيفة حيث أخذت إجراءات حاسمة وقاسية ضد المضربين بحيث كان دور الجنود الفرنسيين كبيرا في الإضراب حيث كانت تفتح المحلات التجارية بالقوة من طرفهم وإرغام العمال على القوة لمن صبهم بالتهديد باستعمال السلاح بحيث كان من الصعب السيطرة عليهم لأنهم كانوا مستجيبين لنداء جبهة التحرير[3] ولكن رغم ذلك إن لجنة التنسيق والتنفيذ لقيت تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب بالروح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل[4]

وفي هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان وقد أنجز عن هذا الاغتيال أثار سلبية على بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا السيد عباس فرحات الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية لكنه

[1] زغيدي محمد لحسن ،المرجع السابق ص 168.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق ص75.

[3] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 192.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص .89

تراجع عن قراره وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع لمع الثقة فظهرت حركات مناوئة للقيادة[1]

وعندما استقرت اللجنة في القاهرة بدأ نشاطها يتجه نحو العمل السياسي وحتى القيادات التي كانت تحسب على النشاط العسكري فاتجهت إلى البلدان العربية لشرح القضية الجزائرية وكسب الدعم المادي لها وفي 19 سبتمبر 1958 قرر أصحاب اللجنة تحويلها إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتنتهي مسيرة هذه اللجنة بعد وفاة عبان رمضان وسيطرة الباءات الثالثة على قيادة الثورة.[2]

3 رد فعل لجنة التنسيق والتنفيذ على مشاريع شارل ديغول:

بلغت السياسة الديغولية الذروة في القمع وعملت على تغطيته بواسطة تركيز الأنظار في العالم وفي فرنسا، بسياسة تخلق بالاستمرار أملا مشجعا في اقتراب موعد السلم إلا أن هذه السياسة جعلت عددا كبيرا من الملاحظين يعتقدون بأن الجو قد تبدل بعد ما جاء ديغول في حين أن الواقع بخلاف ذلك فقد كانت أعمال ومشاريع ديغول تتجه نحو تصفية جيش التحرير الوطني من جهة وتحقيق دمج الجزائر من جهة أخرى.[3]

إن فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها دفعه للجوء إلى الحرب النفسية فقدم مشروعه "سلم الشجعان" وشرح موقفه خلال مؤتمر صحفي قال فيه " **هذا ما كان يدور في خلدي عندما اقترحت علنا في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في 23 أكتوبر 1958 عقد صلح الشجعان وقد أوضحت أنه يمكن الوصول إلى ذلك إما عن طريق إيقاف القتال محليا بين المتحاربين وإما بموجب اتفاق تتم المفاوضة عليه لكن في الحقيقة هذه المحاولة لم تكن إلا ضرورة لتوقيع هدنة فاشلة هدفها ضرب الثورة**".[4] إلا أن كان رد فعل جبهة التحرير وهي ممثلة الشعب لا للصلح إلا عن طريق الشروط الآتية الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير مصيرها وفتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية

[1] الغالي غربي ،المرجع السابق،ص 89.

[2] أحمد المنغور، المرجع السابق، ص 97.

[3] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 214.

[4] بن عزة محمودي، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1830 1965، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 2017، ص 93.

والفرنسية وإعلان إيقاف إطلاق النار على هذه الخطط ولما فشلت القيادة الفرنسية في ذلك أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يحتاجون لسلم ولا يريدونه.[1]

أما عن مشروع تقرير المصير فلم يكن ديغول عن اعترافه بحق الشعب الجزائري تقريره مصيره في الحقيقة إلا جزء عن مناورة سياسية جديدة أراد من خلالها ربح الوقت وزعزعة الثورة كما أن المتأمل لبيان ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم لأول وهلة يراه مقبولا لكن حينها يطلع على تفاصيله نجده عبارة عن قنبلة موقوتة في حق الشعب الجزائري فهو عبارة عن مناورة تهدف إلى تغليط الرأي العام العالمي والجزائري.[2]

أما عن موقف جبهة التحرير من مشروع ديغول فقد جاء بيان الحكومة المؤقتة بما يلي: " **إن الذاتية القومية الاي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقر حسابا لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنده عنصرية ودينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر زيادة على هذا بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر في معارضة لكل محاولة تقسي**".[3]

بهذا البيان استطاعت جبهة التحرير أن توضح لدى ديغول بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه وكان الهدف من هذا المشروع الذي رفضته جبهة التحرير من أساسه خلق منطقة فرنسية في الجزائر.[4]

أما فيما يتعلق بمشروع قسنطينة الذي ينطوي على أعمال تنمية يعد مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن ويريد بذلك تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات لكن نوايا ديغول من هذا المشروع هي صرف الجزائريين عن قضيتهم الأساسية بوعود اقتصادية زائفة أثبتت الدراسات أنها ستفشل لأنها لم تكن أبدا لصالح الشعب الجزائري.[5] كما أن الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني كانت مواقفهم ثابتة متمسكين

---

[1] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، مرجع سابق، ص ص216 ، 215 .

[2] بن عزة محمودي، المرجع السابق، ص ص 96 ، 97.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1952-1962، المرجع السابق، ص 219.

[4] المرجع نفسه، ص ص 220 ،221 .

[5] بن عزة محمودي، المرجع السابق، ص ص 102 ، 99.

بحقوقهم لا يقبلون المساومة على أرضهم فلم يجد ديغول أمام هذا البيان المرصوص بين الشعب وقيادته إلا القبول بالجلوس على طاولة المفاوضات.[1]

ومنه يمكن القول أن مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية وخرج المؤتمر كذلك بميثاق الصومام الذي عالج القضايا الجزائرية في حاضرها ومستقبلها وشكل عصارة الفكر السياسي.

[1] بن عزة محمودي، المرجع السابق،ص 104.

الفصل الثالث: تطور النشاط السياسي لثورة 1956/1958.

المبحث الأول: تطور النشاط السياسي لثورة في الداخل.

المبحث الثاني: النشاط السياسي لجبهة التحرير في الخارج.

المبحث الثالث: المفاوضات السرية بين جبهة التحرير والسلطات الفرنسية.

المبحث الرابع: الحكومة الجزائرية المؤقتة GPRA.

الفصل الثالث: تطور النشاط السياسي لثورة 1956-1958:

عرفت الثورة التحريرية تطورا على المستوى السياسي ،وهو الأمر الذي ساعدها على التكيف مع كل مرحلة وقد كانت هذه الهياكل نتاج تحديات صعبة مرت بها جبهة التحرير الوطني وهو الأمر الذي تطلب منها الجهد الدبلوماسي من أجل الوقوف على تفاصيل هذه التحديات ،بما يخدم هدف الاستقلال الوطني وقد تراوحت هذه التحديات بين الوقوف على تحديات الجبهة الداخلية واسناد العمل الدبلوماسي وصولا الى اعلان انشاء الحكومة المؤقتة.

المبحث الأول: تطور النشاط السياسي لثورة في الداخل من 1956-1958:

لقد عرف التنظيم السياسي لثورة تطورات هامة على صعيد إرساء المؤسسات وتكريس الاعتراف بها داخليا وخارجيا، حيث أعدها الشعب الجزائري الممثل الوحيد والقيادة العليا لثورة واعترفت بها العديد من الدول، وقد أشرفت هذه الحكومة على جميع شؤون الثورة ولقد ازدادت وتيرة النشاط السياسي حيث شكلت قيادة الثورة المصالح السياسية والإدارية للإشراف على شؤون المواطنين المختلفة الاجتماعية والتعليمية والصحية في مختلف الأرياف والمدن وحتى داخل المعتقلات والمحتشدات الخاضعة للإدارة الفرنسية الصارمة.[1]

1-النشاط السياسي لثورة في الداخل (1956-1958):

إن سنة 1957 لم تكن مثل ما كانت عليه قبل، فقد طورت نظامها بعد تطبيق مقررات مؤتمر الصومام فأصبح جيش التحرير مدربا وصار لها دعم بتقديم الأسلحة من الدول المساندة لها كما أن المراكز الجزائرية الموجودة في المغرب وتونس أصبح لها دعم من حيث التدريب، كما افتتحت الثورة إذاعة صوت الجزائر الحرة والتي كانت تذيع من الساعة العاشرة إلى الحادية عشر والنصف كل مساء وانتشرت الثورة في الجنوب في خريف 1957 وبدأت في عمليات تطبيق مقررات الواسعة لأنابيب البترول.[2]

وعند تطبيق مقررات مؤتمر الصومام في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية ومما سهل في تنفيذها خروج الشباب المتفق بعد إضراب العام الدراسي من المدن وتطوعهم في صفوف جيش التحرير الوطني حيث قاموا بخدمات كبيرة في ميدان نشر الوعي السياسي و الاجتماعي في صفوف الشعب وإطلاق طاقته الكامنة وتنظيمها لبناء الجزائر الجديدة وقد تغيرت نفسية الشعب وانتشرت الفكرة الثورية بجانبها السياسي

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 403،404.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، 1956،1962، المرجع السابق، ص 166.

والاجتماعي، ونظم المسئولين السياسيون الخلايا الثورية في كل مكان بالقرى والمداشر.[1] وهكذا أصبحت جبهة التحرير متواجدة في كل مكان من التراب الجزائري، تعيش مع الشعب حياته اليومية وتوجهه في طريق الثورة لتحرير البلاد وقد أصبح الشعب يستجيب لكل ما تطلبه منه جبهته وجيشه وكان من أبرز مظاهر هذه الاستجابة الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير الذي أشرنا إليه سابقا من أحل النظر في القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.[2]

كما أن الحكومة الفرنسية قررت في عهد غي موليه تطبيق إصلاحات في مختلف الميادين السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجزائريين بهدف تجسيد الوعود المقدمة لهم من طرف الإدارة الفرنسية في مساعيها لجلبهم وكسبهم لصفها وكانت الإصلاحات في المجال السياسي والإداري تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية من الجزائريين على أساس أن بعد هذه الإدارة عنهم وسوء التسيير كانا في نظر الفرنسيين السببين المباشرين لاندلا ع الثورة ولذلك كانت مسألة بناء هذه الإدارة وإصلاحها أمرا مطلوبا ومستعجلا.[3]

1.مشروع الإطار 1957:

لتذكير أن لاكوست كان في ظل حكومة مولي، قد أعد مشروع إصلاحات باسم (القانون الإطار) قيم المشروع على أساس إداري وإقليمي جديد يتم بموجبه استحداث من 8 إلى 10 أقاليم مع إعطاء كل إقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان وتسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الغرفة الواحدة بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كلا منها مثل للجمهورية الفرنسية وتلتقي المجالس الإقليمية لتعيين البرلمان اتحادي فيما بينها بهدف التنسيق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية وبعد فترة تجريبية يمكن توسيع صلاحيات هذا البرلمان.[4]

كما في المجال الاقتصادي فقد كانت الإصلاحات للجزائر بما ينعكس ايجابيا على الفرد الجزائري الذي تزيد وتتنوع فرص العمل لديه ويزيد دخله وبتحسين مستواه المعيشي كما عمد لاكوست إلى استحداث صندوق للحصول على الملكية والاستغلال الريفي مع نهاية 1956 وخصص في سنة 1957 مليار فرنك كميزانية خاصة بالجزائر أي زيادة نسبة 40٪ من نسبة 1956.[5]

[1] زغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ،ص 167.
[2] المرجع نفسه، ص 167.
[3] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص 129.
[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 266.
[5] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص ص 137،138.

لقد ظل مشروع لاكوست يختمر خلال عهدة مولي وأجلت مناقشته في البرلمان أكثر من مرة وعندما عرض على النواب في 26 سبتمبر 1957 تسبب في أزمة حكومية انتهت بسقوط بورجس مونوري بعد 15 أسبوعا فقط من تعيينه.[1]

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954_1962)،دار القصبة لنشر ،الجزائر،2007،ص266.

لقد خلقت سياسية التهيئة التي انتهجها روبيرت لاكوست أثار متعددة على المسلمين سواء السكان العزل أو مناضلي جبهة التحرير والتي أدت إلى إفراز ردود أفعال متعددة وفي مجملها رافضة لمختلف مشاريع التهيئة السياسية التي كانت أو الاقتصادية والاجتماعية فمنذ البداية أدرك قادة الثورة أن تحقيق أي نصر عسكري على فرنسا أمر مستبعد وبالتالي توجب عليهم استهداف استضعاف الجيش الفرنسي وإرباكه وإيقاعه في خسائر مالية واقتصادية قصد التأثير على الحياة اليومية للفرنسيين وزعزعة الوضع الداخلي والعمل على عزل فرنسا في الداخل والخارج.[1]

معركة الجزائر 1957:

إن عجز الشرطة الفرنسية على مواجهة تطور العمل الفدائي في المنطقة المستقلة منذ سبتمبر 1956 منح الوزير المقيم روبيرت لاكوست للجنرال جاك ماسو قائد الوحدة العاشرة للمظليين تفويضا مطلقا من أجل إعادة الأمن إلى مدينة الجزائر وضواحيها واستعادة السيطرة على المسلمين بكل في حقيقة الأمر وحسب بعض المؤرخين من أجل تفكيك التنظيم الثوري للمنطقة المستقلة والمتمركزة خاصة في القصبة والقضاء على الإضراب العام المعلن من طرف قادة لجنة التنسيق والتنفيذ ليوم 28 جانفي1957 بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وإرجاع الثقة إلى السكان الأوروبيين ووضع حد للخوف في المنطقة المستقلة.[2]

لقد قامت السلطات الفرنسية يوم 24 جانفي 1957 باعتقال أكثر من 3000 شخص في حي القصبة وفي يوم 16 جانفي توجهت السلطات الفرنسية في منطقة الليل إلى شوارع كثيرة وقامت بعمليات تفتيش وإلقاء القبض على كل مشتبه به وأدرك أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة بعد إضراب 8 أيام أن إبقائهم في المنطقة يعني هلاكهم وهذا ما جعلهم يغادرون المنطقة في فيفري 1957.[3]

وحسب ما أدلى به كريم بلقاسم أن الأسباب التي دفعت اللجنة إلى مغادرة الجزائر هي فقدانها السيطرة على الوضعية، خاصة أنها كانت تعيش في خطر مستمر وحسب الأوساط الليبرالية لم تعد بإمكانها إيوائنا لأنها أصبحت نحل شك في نظر السلطة الفرنسية.[4]

---

[1] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص ص 138،139.

[2] نبيلة لرباس، المنطقة المستقلة خلال معركة الجزائر أوت 1956، أكتوبر 1957، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 139.

[3] المرجع نفسه، ص ص 140،143.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 267.

كما حاول الجانب الفرنسي بمناسبة تعيين حكومة فليكس غيار في 5 نوفمبر 1957 أن تمد نفسه بجرعة معنوية تظهره بمظهر المنتصر الذي يوشك أن يطوي ملف القضية الجزائرية بشعبه السياسي والعسكري لاسيما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تتأهب لفتح الملف قبل نهاية الشهر وقد بدا للوزير المقيم روبيرت لاكوست أن تحتفل بالحدث على طريقته الخاصة.[1]

بتنظيم مهرجان دعائي ضخم حول الانتصار الحاسم الذي أحرزه الجيش الفرنسي في معركة الجزائر بالقضاء على أخر جيوب الإرهاب في 8 أكتوبر تاريخ مقتل علي لابوانت عمار ورفقائه، الاتفاق المبرم مع الجنرال محمد بن لونيس الذي قرر تصويب بنادقه في وجه الجيش الوطني واستكمل لاكوست مهرجانه الدعائي بتنظيم مظاهرات عفوية في 13 نوفمبر 1957 سارعت الإذاعة والتلفزة الفرنسية بتغطيتها تغطية واسعة تحسبا للمناقشة الوشيكة لملف القضية الجزائرية في رحاب الأمم المتحدة باستخراج مشروع قانون الإطار مرة أخرى لأغراض دعائية بالدرجة الأولى أي أن القضية الجزائرية في طريق الحل أمنيا وإداريا باعتبارها مسألة تمدد داخلي لا غير.[2]

أثناء مناقشة النواب للمشروع تدخل الوزير الأول ليؤكد:" أن الجزائر فرنسية ويجب أن تبقى فرنسية" وأن لا تفاوض مع المتمددين إلا لوقف القتال وفي 27 نوفمبر قبل المصادقة على قانون الإطار ب 48 ساعة تناول وزير الخارجية كرستيان بينو الكلمة أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة بنيويورك ليشيد بمزايا هذا المشروع وبنية أعضاء اللجنة أنهم يطرقون أبوابا مفتوحة لأن القضية التي يتداولون حولها تسير نحو حلها الطبيعي يمثل هذا المشروع في إطار السيادة الفرنسية وقبيل مصادقة الجمعية العامة اللائحة الخاصة بالقضية بذل الوفد الفرنسي في كواليس قصر مانهاتن جهودا حثيثة لتضمين مشروع الإطار لكن بدون جدوى.[3]

كما أن الثورة الجزائرية أوقعت فرنسا في أزمات سياسية واقتصادية إذ قال عنها الجنرال ديغول في مطلع ربيع 1958 " **كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق وإشاعة القلق... فقد كان كل إنسان يشعر أن اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة وأن الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من التابع الذي أصبح دورنا ولاسيما أن الاستعمار وخاصة في الجزائر أصبح مجرد أموال مرهونة عقيمة الفائدة غير أنه يبدوا واضحا في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة أن النظام عاجز عن حل هذه القضية.**"[4] وعن تفاقم الوضع

[1] محمد عباس ،نصر بلا ثمن ،المرجع السابق، ص 267.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 267،268.

[3] المرجع نفسه، ص ص 268،269.

[4] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 186.

الفرنسي وازدياد خطورته يسترسل ديغول قائلا وبتاريخ 15 نيسان (أفريل) سقطت وزارة فيليكس غافال وفي الوقت نفسه كان الاضطراب عنفا في الجزائر لاسيما وأن الوزير روبيرت لاكوست كان يعرب علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي.[1]

مماثل "بيان بيان فو" وإن القائد العام الجنرال سالان ذهب إلى باريس ملمحا احتمال حدوث رد فعل يائس لدى الجيش وقد بدا ارتباك وعجز السلطات الفرنسية أمام الوضع الراهن وأوضحت فرنسا سائرة نحو الهلاك كما أن الزحف المتواصل لثورة وعجز القوات الفرنسية على إيقافه أدى إلى خلق الأزمات بفرنسا التي أصبحت مهددة بالانهيار السياسي ومما تقدم يتضح مدى تأثير الثورة الجزائرية في الحياة السياسية في فرنسا حيث أصبحت تتحكم في مصير سياستها وأمنها.[2]

وأثناء زيارة ديغول للجزائر أكد لمستقبليه في وهران 6 جوان 1958 من الأوروبيين أنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية حتى يكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد الجزائر فما كان من جبهة التحرير إلا ردت عليه في بيان جاء فيه: "**سنتابع الحرب حتى النهاية ضد ديغول المتنكر في زي بيتان**".[3] كما أن ديغول عمل على المناورة على الصعيد الإفريقي بهدف التفرغ للجزائر والانفراد بها وكانت هذه المناورة أحد محاور مشروع الدستور الرئاسي المعروض على الاستفتاء في 28 سبتمبر 1958 بحيث عرض على المستعمرات الفرنسية باستثناء الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا بالقارة الإفريقية طريقة بسيطة للحصول على استقلالها أن تقول أغلبية السكان لا لدستور الجديد"

ومنطق هذه المناورة في ذهن ديغول أن فرض الوجود الفرنسي في إفريقيا بالوسائل القديمة (القوة) لم يعد ممكنا لأنه باختصار لا يتوفر على القوة الكافية لذلك.[4]

كما أن جبهة التحرير كانت بالمرصد لمناورات ديغول منذ البداية فضلا عن المكاسب التي حققتها قبل عودته والتي جعلت قطار التحرر يسير بثقة وأمل كبير نحو استعادة سيادة الجزائر واستقلالها وفي 31 أوت عبر ديغول العائد من جولته الإفريقية في إطار الاستفتاء القادم أثناء توقفه بالجزائر عن أبعاد المأزق الذي

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956،1962، المرجع السابق، ص ص 186،187.

[2] المرجع نفسه، ص 187.

[3] المرجع نفسه، ص 188.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 277.

يواجهه فيها قائلا:" **لقد فات أوان التطور كما كانت الصورة وبات من المستحيل كسب الحرب أو وقفها.**"[1]

أما فيما يخص الوضع الاقتصادي الفرنسي فقد خسرت الميزانية الفرنسية في خلال عامي 1957، 1958 نحوه 200 مليون دولار من العملات.[2]

الذهبية والأجنبية، نتيجة زيادة وإراداتها على صادرتها كما كان المستعمر ينفق ما يزيد عن ثلاثة مليارات يوميا على جيشه الموجود الجزائر والذي يبلغ مليون عسكري، إضافة إلى ذلك ثلاثة مليارات تخرج من خزينته شهريا بالعملة الصعبة على يد العمال الجزائريين في فرنسا لصالح الثورة فضلا عن فقدان المحتل اللغة التي كان يحصل عليها من الجزائر و ما بعدها تثبت الحقيقة للمستعمر بإنهاك بلاده بالديون وما أصاب جيشه من خسارة بشرية أثناء المعارك مع جيش التحرير صرح ديغول معترفا بانهزام بلاده سياسيا وعسكريا واقتصاديا قائلا" **لقد أنقذت فرنسا في المرة الأولى وسوف أنقذها في المرة الثانية.**"[3]

كما أن تكافل وسر نجاح القضية الجزائرية هي حب الجزائريين لقضيتهم وبتجسيد هذا من ناحية دقة التنظيم المالي والإداري ويوضح هذا القول الوثيقة التاريخية التالية: المؤرخة 1958/12/30 غير مختومة حول التقرير السنوي لمخرجات الناحية السادسة كامل سنة 1958 تبين أي حد كبير أن الثورة الجزائرية على جانب كبير من الدقة في المحاسبات المالية وفي التنظيم الإداري والمحافظة على الأمانات التي كانت تصل من الغرب إلى الشرق ومن الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب والعكس دون أن ينقص منها مليار واحد والمثال على ذلك الوثيقة التي احتفظ بها المجاهد المرحوم سي الصادق رفاس لتكون عبرة ودرسا للأجيال لأنها أمانة الشهداء وما أثقلها.[4] **(ينظر الملحق رقم4)**

ولا ريب أن المحافظة على الأمانة تقترن بالإيمان والحياء قال صلى الله عليه وسلم:" **إن الله إذا أراد أن يهلك عبدا نزع من الحياء فإذا أنزع منه الحياء لا يجده إلا مقيتا، فإذا لم تجده إلا مقيتا نزع منه الأمانة**

[1] المرجع نفسه، ص ص 278،277.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1962،1956، المرجع السابق، ص 240.

[3] أزغيد محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، 1962،1956، المرجع السابق، ص 240.

[4] ياسر بن صالح بن نبيلي فركوس، مجاهدان وبطلان من أبطال الثورة الجزائرية (عبد الرحمن بن سالم والصادق رفاس رحمهما الله)، دار المعارف، ص ص 53،52.

فإذا نزع منه الأمانة لا تجده إلا خائنا مخونا نزعت منه الرحمة فإذا نزعت منه الرحمة لا تجده إلا رجيما معلنا فإذا لم تجده إلا رجيما معلنا خرج من رقبة الإسلام".[1]

[1] ياسر بن صالح بن نبيلي فركوس ،المرجع نفسه، ص 52.

المبحث الثاني: النشاط السياسي لجبهة التحرير في الخارج

إن فكرة تدوين القضية الجزائرية، كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني، وسعت منذ للحظته الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة يقول محمد يزيد في هذا الخصوص:" إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ البداية الثورة خاصة وأن الأشقاء في تونس والمغرب كانت قضيتهما أمام الأمم المتحدة."[1] ركز النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني في الخارج على الدعم لصالح جبهة التحرير الوطني وفضح السياسة الفرنسية والقمعية والمنتهج. من طرف فرنسا، كما واجهت الدبلوماسية الجزائرية تحديا أحر وهو الدبلوماسية الفرنسية المتواجدة في كل مكان.[2]

إضافة إلى تقديم التوضيحات اللازمة لمناضلي حركة الانتصار في فرنسا من أجل الانضمام للنضال السياسي ودعم جبهة التحرير الوطني التي تعتبر مجهولة حتى بالنسبة لقدامى مناضلي الحركة الوطنية بفرنسا فيعتبر إشباع هؤلاء بمثابة نجاح لكسب تأيدهم المادي والمعنوي على حد سواء.[3]

إضراب 19ماي 1956:

اجتمعت كل الصحف الأوروبية في 17 ماي 1956 بما في ذلك الفرنسي. على أن تحركا مريبا قد ساد الأوساط الطلابية ليس في الجزائر فحسب بل في تونس وغيرها من البلاد الأخرى الأجنبية التي يدرس بها الطلبة الجزائريين وفي 18 ماي 1956 اجتمع الطلاب الجزائريون وصوتوا بالإجماع على النداء التاريخي للطلاب الذي توجه إليهم بمغادرة كراسي الجامعة والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.[4]

وفي الليلة 19 ماي 1956 تسرب الطلاب عبر الحي الجامعي وأشعروا زملائهم بالقرار التاريخي الذي اتخذته جميعهم في الصباح الباكر افترق أعضاء مكتب الفرع الطلابي لمدينة الجزائر على غرار زملائهم في الجزائر أعلن الطلاب الجزائريون في فرنسا وتونس والمغرب إضرابهم عن الدروس والامتحانات وقصد تعميم الإضراب في الجامعات الفرنسية.[5]

بعث فرع الاتحاد الطلابي في الجزائر وفد إلى فرنسا ولإيصال صوت الشعب الجزائري بعث الاتحاد ألاف الرسائل إلى كل الفرنسيين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالدولة الفرنسية، كالبرلمانيين

[1] أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1958-1954، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 99.
[2] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 182.
[3] المرجع نفسه، ص 182.
[4] عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين، إبان حرب التحرير 1954، ط3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 34.
[5] المرجع نفسه، ص 35.

والشخصيات السياسية المعروفة وبعض الصحفيين ورؤساء الجامعات ونواياهم الطلاب الجزائريين إلى الشعب الفرنسي على وجه الخصوص مايلي:" إن هذا الحادث (الإضراب الكلية عن الدراسة) ليس له من دلالة سوى أنه عبارة عن ناقوس خطر رن بكل ما لديه من قوة لتصل أصواته إلى أعماق الضمائر في فرنسا.[1]

لقد صاحب هذا القرار ضجة إعلامية لكونه أذيع في ندوة صحفية، مما أعطى صدى كبير أبهر الأوساط الثقافية والسياسية بفرنسا، إذ أنه كان بمثابة صفحة للدوائر الفرنسية وهكذا أثبت الطالب من وراءه بدليل ثابت على وحدة الشعب الجزائري وانصياعه وراء قيادته الثورية،[2] بدليل ولطمأنة بعض الأوساط الفرنسية قام الطلبة بما يلي:" عند الإعلان كتابيا حوالي ألفي رسالة إلى العديد من الشخصيات نعبر لهم فيها، بأننا لسنا ضد الثقافة الفرنسية بل تعبيرنا هذا وموقفنا من أجل تجسيد طموح شعبنا."[3]

ومن جهة أخرى قد كثف الطلاب جهودهم لدى كل الاتحادات الطلابية العالمية في كل من ألمانيا سويسرا، العراق، السودان، العراق، المغرب الأقصى، إسبانيا ولكن لم تكن نتائج الإضراب كلها إيجابية فقد كان رد فعل القوات الفرنسية عنيفة حيث أخذت إجراءات حاسمة وقاسية ضد المضربين تن الدروس في كل من الجزائر وفرنسا مثل تعطيل المنح الجامعية وإقصائهم من المطاعم الجامعية والأحياء الطلابية أين كانوا يسكنون عادة[4].

تأسيس فدرالي لجبهة بفرنسا:

بتأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تعتبر جبهة التحرير الوطني قد حققت نجاحا كبيرا على المستوى الخارجي، وفي فرنسا معقل الأب الروحي للحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج ومنه كسب الدعم المادي من مهاجري الجزائر الذين كانوا ملتفين حول حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[5]

كان أول اتصال بين الجالية الجزائرية المغتربة وجبهة التحرير الوطني بفرنسا عن طريق محمد بوضياف في بداية 1955 عن طريق عقد هذا الأخير اجتماعا في لكسمبورغ و خلال هذا لاجتماع السري تم لاتفاق على فكرة تشكيل النواة الأولى لقدر آلية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. كان نشاط قدر آلية الجبهة بفرنسا في

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص 36.

[2] محمد السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحرير، 1962-1955، دار سنجاق الين للكتاب، 2009، ص 98.

[3] المرجع نفسه، ص 98.

[4] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 191.

[5] المرجع نفسه، ص 182.

بداية محتشمة جدا حيث لم تكن تضم سوى 100 مناضل فقط وبالمقابل احتفظت الحركة المصالية ب7000 مناضل.[1]

و بعد الاعتقالات المتتالية قررت لجنة التنسيق و التنفيذ التي استقرت بالجمهورية التونسية تعيين عمر بوداود على رأس الفدرالية بفرنسا و تم تكليفه من طرف عبان رمضان بثلاثة مهام و هي كتالي:

- التحكيم في أوضاع المهاجرين الجزائريين الموجودين بفرنسا.
- تعزيز النظام المالي و رفع مداخيل بجبهة التحرير بفرنسا.
- نقل العمل المسلح إلى الأراضي الفرنسية.[2]

وصل عمر بوداود إلى فرنسا في أواخر شهر جوان 1957 إلى فرنسا وبعد نحو أسبوعين تم تشكيل لجنة جديدة للفدرالية ضمت كلا من: عمر بوداود، سعيد بوعزيز، أحمد بومنجل، قدور العقلاني، حسين منجي، وبعد ذهاب أحمد بومنجل إلى تونس وإلقاء القبض على عبد الكريم سويسي في أوت 1957 أصبحت اللجنة تتكون من أربعة أعضاء فقط. لذلك تم إضافة عضوين جديدين وهما محمد حربي ومسعود قدور، لتصبح اللجنة الجديدة مكونة من ستة أعضاء.[3]

كان عدد أعضاء جبهة التحرير الوطني لا يتعدى 20 ألف مناضل عن وصول بوداود إلى فرنسا وكان عليه أن يبعث تنظيما جديد في مستوى تحديات الثورة.[4]

يذكر عمر بوداود:" **كانت مسئولين باعتباري رئيس للجنة الفدرالية، تتمثل أساسا في تنسيق عمل الأعضاء الحرص على تطبيق مبادئ جبهة التحرير الوطني وتنفيذ قرارات لجنة التنسيق وتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدما كنا نناقش معا مختلف التقارير الصادرة من مجموع الولايات.**"[5]

قرر عمر بوداود نقل مقر القيادة إلى ألمانيا القريبة مبرر قراره بقوله:" **كانت العبرة التي وجب استخلاصها من مختلف عمليات إلقاء القبض واضحة: بقاء الفيدرالية واستمرارية نشاطها مرهون بوضع إدارتها بمبادئ عن إصابتها من طرف مصالح القمع الفرنسية.**"[1]

---

[1] أحمد سنتي، صالح حيمر، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ودورها في تأطير النشاط الثوري المهاجرين الجزائريين، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 1، 2021، الجزائر، ص 157.

[2] بونو توفيق، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، المهمة المزدوجة ... تفعيل العمل الثوري ومواجهة الحركة المصالية، محلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، عدد 1، ، جامعة معسكر، 2021،ص 199.

[3] أحمد سنتي، صالح حيمر ، المرجع السابق، ص 160.

[4] المرجع نفسه، ص 161.

[5] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، ترجمة:بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 158.

طرح بوداود فكرة تخويل القيادة إلى ألمانيا على لحنة التنسيق والتنفيذ في تونس وافق الباءات الثلاث (بلقاسم كريم، بوصوف وبن طوبال)كما وافق كذلك أوعمران على الفكرة. تم الشروع في هذه العملية في 25 أوت 1958. وعندما طرحت مشكلة الإيواء فور تنصيب اللجنة الفيدرالية في ألمانيا يذكر عمر بوداود: **استفدنا في ذلك و بسخاء كبير، بخدمات طالب جزائري يدعى مسعود... وهكذا فقد قام مسعود باستئجار مكتب ذي غرفتين باسم شركة مختصة...**"[2]

ويذكر أيضا " **بفضل مساعدة أصدقاء ألمان الذين زودون بأسماء مستعارة من أجل استئجار شقق صغيرة، تمكنا من التفرق غبر مختلف مدن رينانيا ويستقاليا: بوعزيز في دويسبورغ، العدلاني وسوسي في ايسن، عارون في مولهيام رو، وأنت في ديسالدورف**"[3].

[1] أحمد سنتي، صالح حيمر، المرجع السابق، ص 161.

[2] عمر بوداد، المصدر السابق، ص ص 160،161.

[3] المصدر نفسه، ص 161.

المبحث الثالث: المفاوضات السرية بين جبهة التحرير والسلطات الفرنسية:

إن جبهة التحرير الوطني لم تغفل عن إيجاد الإطار الملائم لفتح باب لتفاوض التزاما بما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954 بحيث حرصت جبهة التحرير الوطني على إبقاء باب الاتصالات مفتوحا وممكنا واستجابت لجميعها بما في ذلك الاتصالات السرية على الرغم من سوء نية الطرف الفرنسي الذي وجد فيها مجالا لجسد النبض والتنقيب عن نقاط ضعف وإيجاد أساليب لضرب الثورة في الداخل والخارج وقد جرت سلسلة اتصالات في فترات متقطعة ما بين 1596،15959 دون أن تحقق نجاحا يذكر لعدم جدية الطرف الفرنسي.[1]

الاتصالات السرية:

لم تكن السلطات الفرنسية لها النية الصادقة لفتح باب المفاوضات مع الثورة لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية، لكن الضغوطات الخارجية التي ظهرت، بدأت الحكومات تتحجج بعدم وجود محاور حقيقية من الجزائريين، أمام عم الاعتراف جبهة التحرير الوطني التي وصفت بأنها منظمة إرهابية وهي إحدى العراقيل التي اختلقتها فرنسا مما أخر فتح باب المفاوضات.[2]

لقد بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف رسميا بالجبهة كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات الشبيهة بالرسمية هو محاولة للمساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال لكن قادة الثورة كانوا في كل مرة يؤكدون على مواقف الثورة الثابتة التي حددها بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 1956.[3]

لقد كانت المفاوضات طويلة وشاقة بدأت في شكل اتصالات غير رسمية من أجل جس النبض ودراسة نقاط القوة ونقاط الضعف وكانت أولى تلك الاتصالات مع مصطفى بن بولعيد وبن يوسف في سجنهما حتى التقى بهما مدير الدائرة العسكرية للحاكم العام جاك سوستيل، كما التقى بكل من فرحات عباس وحسين لحول والشيخ خبر الدين قبل التحاق هؤلاء رسميا بالثورة.[4]

---

[1] مقدم سينا أحمد، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1962-1960، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2016، ص ص 30،31.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 79.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، 1962-1956، المرجع السابق، ص ص 261-260.

[4] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 79.

أما أول لقاء بقادة الثورة فجرى في بداية 1956 بين مبعوثي غي مولي الصحفيين جان دانيال وروبان يارا، بعد أن دبر لهما أندري مندوزي لقاء مع بن يوسف بن خدة وعبان رمضان في شهر مارس التقى عبان مبعوثي مانداس فرانس المحاميين شارل فاربي وريني ستيبي، ودار الحديث بينهم حول إمكانية تنظيم مفاوضات رسمية وأثناء ذلك قدم عبان رمضان شروط الثورة وهي: تعيين وفد يمثل جبهة التحرير الوطني من قيادات الداخل والخارج إلقاء في إيطاليا أيوغسلافيا، وقف عمليات القمع وتقديم ضمانات لأعضاء الوفد الجزائري يتوجب الطرف الفرنسي تعيين بعثة عالية المستوى.[1]

وقد هلت هذه الشروط إلى مولي وقابلها بالرفض لأنه لم يكن مستعدا لدخول في مفاوضات جدية ومعلنة وأقترح بدلا عنها لقاءا سريا مع موظف بسيط وذلك بهدف الاطلاع أكثر على تنظيم جبهة التحرير الوطني ومعرفة نواياه الحقيقية.

وعلى الرغم من ذلك انعقد لقاء أخر في 26 جويلية 1956 ببلغراد جمع الجزائريين وأحمد فرنسيس وأحمد يزيد بمبعوثين فرنسيين عن الحزب الاشتراكي الحاكم برعاية "تيتو" طالب خلالها المبعوثات الجزائريان تمثيلا رسميا للحكومة الفرنسية وإجراء لقاءات سرية وغير رسمية فوقع ذلك في يوم 17 أوت 1956 بروما حيث قاد بعثة الجزائريين محمد خيضر.[2]

في لقاء موسع بالعاصمة الإيطالية خلال الأسبوع الأول بمقترح محدد وهو إمكانية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير أي استبعاد موضوع الاستقلال والسيادة الوطنية.[3]

إضافة إلى توضيحات إضافية عن حدود الاستقلال الداخلي التي تستثني الحريات العامة والحقوق الفردية والمسألة العسكرية والشؤون الخارجية والتخطيط الاقتصادي والمالية وردت الثورة على هذه الاقتراحات بعد شهر بالرفض حيث كان مؤتمر الصومام قد حدد شروط التفاوض كنا جاءت في بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 1956 لتتوقف هذه الاتصالات بسبب اختطاف القادة الخمسة.[4]

إن كل هذه الاتصالات قد تمت بعد التحقق من أن المندوبين الفرنسيين كانوا يحملون تفويضا صريحا من حكومتهم وهذا يعني الاعتراف الفعلي بأن ممثلي جبهة التحرير كانوا معتبرين مفاوضين أكفاء قادرين على

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 79.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 80.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 204.

[4] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 80.

الالتزام باسم جبهة التحرير الوطني باسم بلادهم، وأثيرت مسألة منح جوازات سفر لممثلين عن جبهة التحرير الوطني للدخول رسميا إلى الجزائر وباستشارة المسئولين الآخرين عن الثورة التحريرية.[1]

وقد جاء في التقويم السنوي الفرنسي للقانون الدولي سنة 1957 عن هذا الموضوع ما يلي يمكن أن تنشأ في التراب الوطني بعض الحركات الانفصالية التي تحاربها الحكومة والتي يمكن أن تؤدي إلى الاعتراف لها حالة حرب وقد قدمت جبهة التحرير مذكرة للأمم المتحدة بتاريخ 2 جانفي 1957 تتحدث عن اتصالات وقعت بين شخصيات من جيش التحرير الوطني وشخصيات مفوضة من طرف الحكومة الفرنسية فهل هذه الاتصالات تعتبر اعتراف ضمنيا بحالة حرب وترك التقويم الفرنسي الإجابة على هذا إلى السيد كريستان بينو الذي أجاب بالنفي متذرعا بأنه لم يتم عقد اتفاق بين الطرفين والواقع أن المحادثات كانت تتمخض إلى حدود بعيدة لولا أن وضع اختطاف آيت أحمد وبن بلة وبوضياف وخيضر حدا لها.[2]

وفي 4 نوفمبر خط الرئيس الفرنسي خطوة أخرى عندما دعى ممثلي التمرد في الخارج إلى كن شروط وقف القتال بباريس وقد رأت الحكومة المؤقتة في ذلك غرضا للتفاوض ولتقدير مدى جدية العرض الجديد ونوايا السلطات الفرنسية العليا من ورائه، رأت أن ترشح لهذه المهمة التمهيدية الوزراء الخمسة المسجونين بفرنسا وأعلنت عن ذلك في 20 من نفس الشهر واستطاعت أن تكشف بذلك فعلا مناورة الرئيس ديغول الذي رفض ترشيح الخمسة بدعوى أنهم خارج المعركة وقد أثار الرفض الفرنسي استغراب حلفاء فرنسا لأن هناك سوابق كثيرة لتفاوض الدول الاستعمارية مع قادة سجناء لديها وفي ذلك دليل إضافي على أن باريس لم تنصح بعد التفاوض الحقيقي.[3]

الاتصالات السرية في عهد ديغول: (الرئيس الفرنسي):

بدأت الاتصالات السرية الأولى بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والكاتب "جان عمروش" والسيد " أو ليفي فيشار" وهو من أصدقاء الجنرال ديغول وأن هذا الأخير موافق على تسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني استمرت هذه الاتصالات عدة مرات بسويسرا ثم بتونس في 30 جويلية 1958 مع فرحات عباس وكريم بلقاسم وأجرى الوفد حوارا هاما حول الأساليب التي يرى الجنرال تطبيقها

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1962-1954)، ج 13، المرجع السابق، ص 116.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1962-1954)، ج 3، المرجع السابق، ص ص 117-116.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 479.

لانهيار القضية وقد أطلعهما على اقتراحاته بأن تكون دولة مستقلة تكون في البداية عضوا في المجتمع[1] الفرانكفوني الإفريقي وتصبح لاحقا دولة مشتركة مع تونس والمغرب وهذا ما رفضه فرحات عباس كما أن المبادرة التي أطلقها فرحات عباس والتي أخرت فتح المفاوضات عي مبادرة تقرير المصير كما ذكرنا سابقا التي أراد من خلالها وضع سند قانوني لسياسته اتجاه الجزائر أمام الرأي العام العالمي كما أن شارل ديغول لم يعترف بعد بجبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة كمفاوض تمثل الشعب الجزائري.[2]

ويعتقد أن المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار والتفاوض مع الجبهة كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول جبهة التحرير حيث جاء فيها :" **أقول مرة أخرى أنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك فباستطاعتهم القيام بذلك وأكد الشروط ستكون مشرفة والواضح أن ديغول يريد الوصول على وقف إطلاق النار لأن الخسائر الفرنسية كانت كارثية وعلى العكس فإن فتح المفاوضات قد أحدث هذه قوية داخل الثورة فعزيمة الثوار ستتلاشى في حال استمرار المعارك فإنه من الصعوبة العودة بنفس العزيمة والإرادة.**"[3]

كما أن موقف شارل ديغول من جبهة التحرير الوطني حيث قال: " **أن فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا إرادتهم بالقوة وأنها لن ترضى بأي وجه من الوجوه أن تتعامل معهم وأن تتفاوض معهم فيها يخص مصير الجزائر**".[4]

وفي 29 فبراير 1960 تقدم فرحات عباس لمبادرة سليمة[5]، ضمنها رفض الحكومة المؤقتة تمزيق الجزائر في الوقت الذي تدعى لتقرير مصيرها مذكرا في هذا الصدد بأن منحة الاستعمار لم تمنع الجزائر من الحفاظ على شخصيتها ووحدتها الترابية وجاءت هذه المبادرة على أساس تقرير المصير، وفي حالة ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء هي الاستقلال فإن ذلك لا يتنافى مع التعاون الحر في ظل الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة.[6]

وصادف أن أدلى الرئيس الفرنسي بعد ثلاثة أيام فقط خلال جولة تفقدية لقوات الاحتلال بالجزائر بتصريحات مدوية، اكتست في مجملها طابع الدعوة الصريحة إلى الحسم العسكري فاعتبر الجانب الجزائري ذلك

[1] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص 57-56.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 227.

[3] المرجع نقسه، ص 227.

[4] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص 219.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 485.

[6] المرجع نفسه، ص 485.

ردا رافضا لمبادرته السليمة ما جعله يرد عليها في بيان 4 مارس واصفا إياها بإعلان حرب حديد والرفض الصريح للتفاوض من أجل إحلال السلام بالجزائر.[1]

إن كل هذه الاتصالات التي جرت بين الجزائريين بمختلف أصنافهم وتوجهاتهم مع الفرنسيين في الحقيقة لم تكن سوى محاولة لجس النبض ومناورات ترمي إلى مواصلة الحرب واجتياز مرحلة عسيرة نتيجة التفكك الذي أصاب أجهزة الدولة ويبدو أن تلك السلسلة من المفاوضات لم تكتسب طابع الجدية من طرف السلطات الفرنسية فهي لم تكن سوى محاولات لجس النبض كما ذكرنا سابقا والتعرف على أهداف الثورة ونواياها وإمكانية مساومتها أو على الأقل التقرير بقادتها ومراوغتهم وبعد تلك المناورات أضطر ديغول الانصياع لرغبة جبهة التحرير الوطني والتحضير لعقد لقاء رسمي خصوصا أنها قبلت لمبدأ التفاوض.[2]

لقد قامت السلطات الفرنسية بإجراء استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول التفاوض مع جبهة التحرير من جويلية 1957 إلى ديسمبر 1959 وكان سؤال الاستبيان هو هل يجب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[3]

على الرغم من ارتفاع نسبة المؤيدين للتفاوض إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على القادة السياسيين سواء كانوا في السلطة أو في الحقل السياسي وهذا يدل على البطء الذي كان يتميز به الرأي العام الفرنسي في اتخاذ مواقف صريحة من المشكلة الجزائرية.[4] (**أنظر الملحق رقم 03**)

[1] محمد عباس، المرجع السابق،ص 485.

[2] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص 62-62.

[3] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 275.

[4] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 275.

المبحث الرابع : الحكومة الجزائرية المؤقتة GPRA

1.ظروف إنشاء حكومة جزائرية المؤقتة:

ظلت فكرة حكومة جزائرية تراود قيادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956 و قد حول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية و كان عبان و قادة الوفد الخارجي قد تحدثوا مبكرا في بداية عام 1956 عن تكوين حكومة جزائرية مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا.[1] وقد دفعت جملة من الظروف إلى تأسيس الحكومة المؤقتة حيت يمكن حصرها فيما يلي:

- رغبة الثورة في دحض ادعاء الحكومة الفرنسية في عدم وجود طرف الجزائري مفاوض خاصة أن نية التفاوض قد اتضحت معالمها لدى الطرف الفرنسية.[2] و أصبح لازما أمام ألاعيب السياسية الفرنسيون و مناورات ديغول المتعددة على الجنة التنسيق و التنفيذ.
- أن تعلن عن تأسيس الحكومة تنفيذ القرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957 كما أكد ذلك مؤتمر طنجة الذي عقدة حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية من 27 إلى 30 أفريل 1958، حيث أوصى بعد التشاور مع الحكومتين التونسية و المراكشية بخلق حكومة جزائرية.[3] وقد دارت نقاشات موسعة بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ وقد قدمت تقارير مشجعة على المبادرة بإنشاء هذه الحكومة في الوقت منها تقرير كريم المؤرخ في الخامس ماي 1958 و الذي يحث على إنشاء الحكومة في الوقت المناسب باعتبار أن ذلك سيرفع من عزيمة الشعب و الجيش معا و قد أبدى بعض أعضاء اللحية تحفظاتهم و منهم محمد الأمين دباغين .[4]
- قررت جبهة التحرير الوطني تشكيل حكومة جزائرية تتولى مهمة تسير الثورة في داخل الخارج لقطع طريق المحاولات الرامية الاشتراك الجزائريين في لاستفتاء وتوجيه النشاط الدبلوماسي في الخارج نحو تجنيد الرأي العام العالمي و إطلاع الحكومات الأجنبية على المقاصد الحكومية الفرنسية[5] حيث يذكر السيد أحمد توفيق

[1] مقلاتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص333.

[2] أحمد منصور، المرجع السابق،ص98.

[3] محمد لحسن الزعيتري، المرجع السابق،ص190.

[4] مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، المرجع السابق، ص333.

[5] أحمد سعيود، المرجع السابق، ص178.

المدني في قوله: «**المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود و هو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورةالمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال**»[1] و نجد كذلك حاجة الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد الدولي في خصم التضامن الدولي مع الحريات التحريرية و هكذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة التي فوض المجلس لثورة مهمة إنشائها إلى لجنة التنسيق و التنفيذ.[2]

2.تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

شهد مقر لجنة التنسيق و التنفيذ CCE الكائن بقاردن سيتي في القاهرة 1958 حركة غير عادية عند ما أجتمع قادة الثورة لتشكيل الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية GPRA وبعد ثلاثة أيام من النقاشات توجهت كل الأنظار نحو عبد الحميد مهري أصغر عضو في CCE حيث كان يحمل الورقة التي ضمت أعضاء أول حكومة جزائرية.[3]

تم الإعلان الرسمي عن تشكيل هذه الحكومة في القاهرة يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 وفي نفس اليوم صدر أول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة حدد ظروف نشأتها و الأهداف المتوخاة من تأسيسها حيث قرأ فرحات عباس نص الإعلان أمام ما يقارب 100 صحفي و نفس الإعلان قرأه كريم بلقاسم و محمود الشريف من مكتب إعلام جبهة التحرير الوطني في تونس.[4]

تشكلت الحكومة المؤقتة من رئيس المجلس الوزاري فرحات عباس و نائب رئيس المجلس الوزاري كريم بلقاسم، نائب رئيس أحمد بن بلة، وزارة الدولة: حسين أيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.[5] وكان الأمين الدباغين وزير الخارجية و عبد الحميد مهري و زير الشؤون المغربية و محمود الشريف وزير التسليح و التموين و عبد الحفيظ بوصوف، وزير المواصلات و الاتصالات الخارجية و عبد الله بن طوبال وزير الداخلية وأحمد فرنسيين وزير المالية وتوفيق المدني وزير التعليم وبني يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية ومصطفى إسطنبولي كاتب دولة و كذا لمين خان واو صديق عمر كتاب دولة .[6]

---

[1] أزغيدي محمد لحسن مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 1962 المرجع السابق ص19.

[2] أحمد منغور، المرجع السابق ص 98.

[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 194.

[4] سعاد بوجويجة، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 للجمعية العامة، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، دورية دولية محكمة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، عدد07 ص184.

[5] بن غليمة سهام، المرجع السابق، ص 200، 201.

[6] مصطفى هشماوي ، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،(دس)، ص 113.

والمتأمل في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى يلاحظ أنه تم تحويل كل أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى وزارة في هذه الحكومة مع استبعاد شخص واحد و هو أو عمران و أضيقت إليهم عناصر أخرى لم تكن تنتمي للجنة التنسيق و التنفيذ. و قد وضعت كثير من الأمور في الحسبان كون الخطوة تعد مبادرة هامة و تتطلب حيطة وحذر و يبدوا واضحا أن القيادة الثورية كانت تفكر أساسا في كسب أكبر عدد ممكن من الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة و قد تأكدت من استعداد عدد لا يأس به من الدول العربية.[1]

حيث قاموا ممثلو الحكومة المؤقتة بعدة زيارات من بينها في ديسمبر 1985 زيارة وفد جزائري يقوده بن يوسف بن خدة إلى الصين الشعبية حيث استقبل في المطار من طرف شوان لاي chouen lai الشخصية الثانية في النظام تم من طرف الزعيم الصيني ماوتسي تنغ maotse toung و منجمة أخرى تنقل فرحات إلى المغرب و تونس و الهند و باكستان و ليبيا و العراق و الكويت و السودان و الأردن و المملكة العربية السعودية... ففي كل بلد كان الوفد الجزائري يستقبل بحماس.[2]

غادر محمود شريف رفقة بن خدة و توفيق المدني إلى القاهرة لمعرفة أسباب تأخر مصر عن اعتراف بالحكومة المؤقتة لأن السلطات المصرية ضلت صامت إلى غاية يوم 20 سبتمبر، فظهر أن مصر لم يعجبها ما قام به قادة الثورة بإعلانهم عن إنشاء الحكومة وفي نفس اليوم أعلنت الحكومة المصرية عن اعترافها ب GPRA لكن على مضض، ذلك أن فرحات عباس ظل بالنسبة لهم رجلا متأثرا بالثقافة الغربية.[3] حسب محمود شريف فإن عباس هو أكثر السياسيين خبرة، لدا فالرئاسة تعود إليه لأنه معروف باعتداله و ثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعفاء وزن دبلوماسي للثورة و مواجهة سياسية الجنرال ديغول.[4]

إن تشكيل حكومة جزائرية لم يفاجئ الجهات الرسمية في باريس حيث صرح وزير الخارجية السيد عوف دي مارفيل M Gauwe de Merulle وعلى فرنسا التفكير جيدا في موقفها من الدول التي اعترفت وتستعرف بالحكومة الجزائرية الحديدة وخاصة وأن الممثلين الرسميين في باريس قد أعلنوا مسبقا أن هذه الاعترافات تختلف من دولة إلى أخرى.[5] وفي محاولة بائسة لوقف الاعترافات بالحكومة المؤقتة صرح الجنرال

[1] مقلاتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص 335.

[2] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص315.

[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 196.

[4] المرجع نفسه، ص 197.

[5] سعاد بولججويجة، المرجع السابق، ص 190.

ديغول على حديث له مع مدير جريدة إيكودورون صدى وهران أن فرنسا ستقطع علاقتها فورا مع أية دولة تعترف بالحكومة المؤقتة.[1]

كان بعث الحكومة المؤقتة في هذا الوقت بالذات حازما على السياسة الديغولية الهادفة لإدماج، وجوابا مسبقا على خطوة إجراء استفتاء مفروض على الجزائريين مبرمج يوم 28 سبتمبر 1958، لقد كان إعلان الحكومة قبل هذا الموعد انتصار على سياسة لإدماج الديغولية ورفع لمعنويات الشعب الجزائري.[2] ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها، للرئيس جمال عبد الناصر والتي جاء فيها:" **إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي لفت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة لاندماج التام وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء...**"[3]

والملاحظ أنه لم يمر على هذه الحكومة الأولى سنة واحدة حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها وتردي أوضاع المجاهدين في الداخل مما أدى إلى تصاعد حدة الانتقادات الموجهة لهذه الحكومة إلى جانب تزايد نفوذ الباءات الثلاث على الحكومة وهو ما جعل فرحات عباس ولإنقاذ الأوضاع، يستدعي قادة الداخل الاجتماع في تونس، وإيجاد حل لكل هذه المشاكل المتراكمة ولكي يضع حد للنزاعات الشخصية القائمة ليس الباءات الثلاث فقط ولكن بينهم فرادى ومجتمعين. وفي اجتماع الحكومة المنعقد في 29 جوان 1959 وتطور ذلك إلى صدام حاد بينهم كاد أن يقود إلى استعمار الأسلحة ولم ترفع الجلسة.[4]

عندما انطلق الاجتماع، كان توازن القوى قد سجل تغيرا ملحوظا ضمن الثلاثي الحاكم. وتمثل ذلك في تراجع دور كريم الذي كان قد فقد شيئا فشيئا عددا من عوامل القوة التي كان يمتلكها في ما سبق.[5] وبعد إنشاء الحكومة بأشهر قليلة احتدمت الخلافات بين أعضائها فرادي تارة وجماعات تارة أخرى إلى درجة جعلتها عاجزة عن التقرير والمبادرة في ذلك السياق وقعت حادثة معروفة بقضية عميرة فقدمت الذريعة لمن كان يبحث عنها لوضع السياسيين من أعضائها في قفصي الاتهام وتجميد نشاطهم.[6]

---

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص 161.

[2] مقلاتي عبد الله، طافر نجود، المرجع السابق، ص 339.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري،1956- 1962، المرجع السابق، ص 190.

[4] إبراهيم لونسي، المرجع السابق، ص 92.

[5] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1965-1956، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 33.

[6] المرجع نفسه، ص 33.

ومن ما سبق فإن مطلب الاستقلال واضحا منذ البداية كما يبدو ذلك في بيان أول نوفمبر 1954 وأصبح إعلان تقرير المصير لشعب الجزائري شرطا مسبقا لأية تسوية مع الادارة الفرنسية، فقد عرفت سنتي 1956 الى 1958 منعرجا كبيرا في مسار الثورة الجزائرية من خلال التطور في العمل السياسي في الداخل وفي الخارج ولاعتراف بالقضية الجزائرية وهذا مهد الطريق للوصول الى الاستقلال عن فرنسا.

الفصل الرابع: المفاوضات و الاستقلال

لقد عملت الحكومة المؤقتة على كسب تأييد دولي ودعم عربي إفريقي من أجل الإعتراف بالقضية الجزائرية وتنفيذ إدعاء فرنسا أن الجزائر قطعة فرنسية كما سعت قيادة الثورة الى إيجاد أرضية خصبة ومرنة من أجل فتح المفاوضات الجدية لحل المسألة الوطنية وقد مهدت إتفاقيات إيفيان الطريق إلى التوقيع على حق الشعب الجزائري في تحقيق تقرير مصيره وهو السيادة الوطنية.

المبحث الأول: دبلوماسية الحكومة المؤقتة

كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 من أنسب الردود وأكملها على سياسة الحرب الشاملة والوسائل الكبرى التي حملها الجنرال شارل ديغول في جعبته إثر عودته إلى سادة الحكم في فاتح يونيو الماضي والتي كان الشعب الفرنسي يستعد لتزكيتها عبر الإستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة الذي يكرس خرافة الجزائر فرنسية و شعار جزء لا يتجزأ من فرنسا فقد كان لهذا الحدث التاريخي نفس صدى الفاتح من نوفمبر عبر العالم أجمع كما أن الثورة الجزائرية فرضت نفسها على الساحة الدولية بالفعل و بالقانون[1].

1_ الحكومة المؤقتة والعالم العربي:

كان صدى اعلان تشكيل أول حكومة مؤقتة جزائرية في الخارج كبيرا جدا وهذا من خلال توالي الإعترافات بها خاصة إنتهاء فرحات عباس من تلاوة البيان يعني في اليوم نفسه نجد أن العراق هي أول دولة إعترفت بها وجاء بعد ذلك سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة المؤقتة وسفير دولة باكستان وفي مساء ذلك اليوم جاء إعتراف دولة اليمن كما أن المغرب كانت تتواجد بها بعثة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مهمتها التوصل إلى الإعتراف الرسمي لمحمد الخامس بالحكومة الجزائرية فأعطى الملك دعمه للحكومة[2].

_ كما صرح فرحات عباس: "**إن إخواننا العرب يقفون ورائنا بدون تحفظ وإن كان بين الأشقاء دين الإعتراف بالجميل فإن دين الجزائريين كبيرا جدا نحو إخوانهم العرب**"[3].

_ كما يؤكد الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد أهمية العمق الإستراتيجي العربي بالتركيز على مظاهر وهي:

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص564.

[2] سهام ميلودي، المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958، العدد 37، سبتمبر2017، ص55.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص569.

ـ معنويا لإن المهم جدا أن يشعر الشعب بأنه ليس وحيدا في معركته وأن هناك شعوبا تقف وراءه وتقاسمه محنته أما دبلوماسيا بالإشارة إلى دور الدول مثل السعودية والعراق اللتين كانتا في الطليعة بالأمم المتحدة سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن وكان تفعيل العمق الإستراتيجي العربي يتم على مستوى الجامعة العربية أو على الصعيد الثنائي حكوميا وشعبيا[1].

أما تونس فقد بعثت برسالة من كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية إلى وزارة الخارجية للحكومة الجمهورية الجزائرية تقر فيها بالإعتراف رسميا بهذه الحكومة، بعد أن أذاعت بلاغا في 19 سبتمبر 1958 يؤكد ذلك وقد أعطت دفعا قويا للقضية الجزائرية إذ عملت جهودها من أجل الاعتراف بها[2].

ـ أما الدول الغير عربية فقد جاء إعتراف الصين بعد ثلاثة أيام من الإعلان عنها حيث قال الرئيس "هوشي تونغ": "**إن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة يعد تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري الذي لا يقبل المساومة مع الاستعمار"، كما جاء إعتراف كوريا الشمالية في 20 سبتمبر 1958 والفيتنام في 26 سبتمبر من نفس السنة وإندونيسيا في 27 سبتمبر 1958**[3].

علاقة الحكومة المؤقتة ودول المغرب العربي:

قررت الحكومة الجزائرية المؤقتة على إثر تلك النجاحات التي حققتها السياسة الديغولية إعادة النظر في علاقاتها مع بلدان المغرب العربي ورسم إستراتيجية تمكنها من تجنب الأفخاخ التي وضعها ديغول لضرب الثورة الجزائرية وعليه صنعت العلاقات الجزائرية المغاربية بملامح جديدة تتمثل في نشدان وحدة المغرب العربي وخدمة أهداف الثورة الجزائرية وإظهار قوة التضامن المغاربي المساند للقضية الجزائرية[4].

ـ وتفيد القراءة المتأنية في تقارير بعض قادة الثورة للمجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة أن هنالك إختلافا واضحا في تقييم العلاقات المغاربية بين منتقد وناقم على موقف النظامين التونسي والمغربي وبين مقدر

[1] محمدعباس، المرجع السابق ،ص ص569، 570.

[2] سهام ميلودي، المرجع السابق، ص55.

[3] المرجع نفسه، ص55.

[4] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954. 1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ و الاثار؛ كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة، ، 2007، 2008، ص466.

للمسؤوليات القطرية ولسياسة الواقعية لهذين البلدين ودعى إلى إرساء سياسة قطرية برغماتية تأخذ في عين الإعتبار تحقيق إستراتيجية الثورة الجزائرية في عرقلة المفاوضات[1].

_ إن قيادة الثوة الجزائرية ومثلما تطلعت إلى الوحدة المغاربية أعطت العلاقات الثنائية أهمية أكبر، ذلك أن الخصوصيات القطرية المفروضة تطلبت سياسة متميزة إتجاه كل قطر ففي المغرب وازنت في بناء نسق علاقاتها بين سلطة العرش ونفوذ التوجه التقدمي الناشئ وكان لابد من الحفاظ على العلاقات الرسمية مع ليبيا وتونس وتأكد كسب التضامن الشعبي ولم تكن إلتزامات العلاقة مع المغرب لتفرض قيودا على إرساء العلاقة مع النظام الموريطاني المحاصر مغربيا و نظرا لأهمية نشاط جبهة التحرير وجيش التحرير في قاعدتي تونس والمغرب إرتبطت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعلاقة وثيقة مع سلطات البلدين في المجالين السياسي و العسكري فتم توقيع إتفاقية مع المغرب في أفريل 1960 وإتفاقية أخرى مع تونس في ديسمبر 1960 وحافظت على أهمية ليبيا في مجال التسليح و الإمداد[2].

_ فقد نجحت إستراتيجية الحكومة المؤقتة خلال هذه المرحلة في تحقيق جملة أهداف سياسية وهي إرساء علاقات وطيدة مع الأنظمة السياسية أفضت إلى كسب موقفها وتأكيد دعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة وتجنيد تضامن شعبي ملتحم و مؤازر للثورة الجزائرية وإظهار المغرب العربي واجهة متضامنة مع كفاح الجزائر ومناوئه السياسية الفرنسية وذلك برغم الإختلافات الإيديولوجية والأزمات المؤثرة على علاقات أقطاره بالثورة الجزائرية وقد فرض التضامن المغاربي تجاوز التناقضات المصلحية من أجل مواجهة العدو المشترك و إظهار المغرب العربي أمام الرأي العام كتلة موحدة لا خروق فيها[3].

وتأكيدا على أهمية البعد المغاربي والعلاقات الأخوية أنشأت وزارة خاصة بشؤون شمال إفريقيا، أسندت لعبد الحميد مهدي وهو سياسي محنك كانت له علاقات واسعة مع النخب المغاربية، وقد حددت مهام الوزارة في رعاية مختلف شؤون الثورة وتفعيل العلاقات مع الدول المغاربية، وفي هذا تأكيد على أهمية المنطقة في إستراتيجية الحكومة المؤقتة[4].

---

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائري(1954 1962)،المرجع السابق ،ص466.

[2] المرجع نفسه، ص470.

[3] المرجع نفسه، ص471.

[4] عبد الله مقلاتي، دبلوماسية الثورة الجزائرية في المغرب العربي ومكاسبها (1958. 1960)، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، ؛العدد7، جامعة محمد بوضياف ؛المسيلة ، 2019، ص ص، 224، 225

وهكذا يبدو لنا ان نجاح الحكومة المؤقتة الجزائرية بدأ عبر البوابة المغاربية لتفتح أمامه بعد ذلك آفاقا واسعة في المجال الإفريقي والدولي ومثل هذا النجاح صدمة قوية لفرنسا، وقد فتح الآفاق لحماسة الشعب الجزائري والمناضلين، ولتجسيد أهداف الثورة على الصعيد الدولي، إذ أصبحت للجزائر منذ 19 سبتمبر 1958 مقومات الشخصية الدولية، الأمر الذي يساعد على رفع حرج بعض الدول المتعاملة مع الثورة الجزائرية[1]، وعلى رأسها حكومات المغرب العربي ولعل حكومتي تونس والمغرب لم تتفهم ذلك مما دعى الحكومة الجزائرية المؤقتة للتوضيح في مناسبات عدة أن نشاطها ومعاملتها تكتسي الصبغة الرسمية[2].

الحكومة المؤقتة الجزائرية والدول الآفروآسياوية:

كانت القضية الجزائرية بحاجة الى التضامن الإفريقي ودعم البلدان المستقلة حديثا وقد عبر عن ذلك فرحات عباس أو رئيس الحكومة المؤقتة في أول تصريح له بعد تعيينه قائلا: "**ورائنا إفريقيا الحرة، إفريقيا قمة "آكرا" في إشارة الى البلدان الإفريقية المستقلة الثمانية (عربية وإفريقية) التي إحتضنتها العاصمة الغانية في أبريل 1958**[3]."

وتوالت لقاءات القمة والمؤتمرات الشعبية وكانت تعطي في كل مرة إهتماما خاصا ودعما جديدا للقضية الجزائرية، ويمكن أن نذكر بإختصار في هذا الصدد الرسمي:

قمة مونروفيا (ليبيريا): بمشاركة تسعة دول عربية إفريقية مستقلة وحضرتها الحكومة المؤقتة كعضو كامل الحقوق ورفرف العلم الجزائري أول مرة أمام مبنى القمة أسوة الاعلام الدول المستقلة المشاركة، وقد انعقد المؤتمر ابتداء من 4 أغسطس 1959 ومن نتائجه فضلا عن تأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والإستقلال وإعتبار فاتح نوفمبر يوم الجزائر بإفريقيا[4].

وأما ونحن بصدد الحديث عن القضية الجزائرية عن دور الدول الآفروآسياوية فإن جهود جبهة التحرير الوطني ومعها هذه الدول قد تواصلت خلال الدورة الرابعة عشر في ديسمبر 1959 إلى أن هيئة الأمم المتحدة كانت في كل مرة تكتفي بتسجيل القضية دون مناقشتها ومع ذلك فإن ضغط الكتلة الآفروآسياوية المتواصل على هيئة الأمم المتحدة أجبر فرنسا لحضور معالجة قضية الجزائر كما كانت الدول الآفروآسياوية تندد دائما مما

[1] . عبد الله مقلاتي، دبلوماسية الثورة الجزائرية في المغرب العربي ومكاسبها (1958. 1960)، المرجع السابق، ص225

[2] المرجع نفسه،ص225.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص586.

[4] المرجع نفسه، ص587

يحدث في الجزائر من آلام ومعاناة الشعب الجزائري بفعل السياسة الوحشية للإستعمار الفرنسي[1]، لذلك نجد مندوبو هذه الدول يدافعون عنها فنجد مثلا تدخل مندوب المملكة العربية السعودية يعبر عن تعاطفه مع القضية الجزائرية بقوله: "**إن القضية الجزائرية لها عواطفها و أحاسيسها... لها تجاربها الأليمة ومآسيها القاسية وإن لها كذلك الحوافز الإنسانية، على أشد ما تكون لهفة وشوقا لتحقيق السلام والحق والعدل**"[2].

كما وجد التحرك الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، سندا قويا مثل إندونيسيا وبرمانيا وإنطلاقا من ذلك أخذت تحاول توسيع نطاق تحركها، بإتجاه دول نشطة في حركة التضامن الآفروآسيوي مثل الهند وسيريلانكا وحتى دول خاضعة للنفوذ الأمريكي على غرار اليابان وغداة تأسيس الحكومة المؤقتة 1958 ظهرت ضرورة تعيين بعثات دائمين في بلدان مثل الهند والفليبين واليابان فضلا عن البعثات السابقة في إندونيسيا خاصة[3].

_ وكانت نيودلهي(الهند) قد قامت في ربيع 1959 أسبوعا للتضامن مع القضية الجزائرية ولدعم جهود الحكومة المؤقتة نحو إندونيسيا والهند أشارت المصالح الخارجية بجولة آسيوية تنطلق من نيودلهي وجاكرتا فهذا التوجه تبلور أكثر في ظل الحكومة المؤقتة الثانية كما تؤكد ذلك مذكرة وزير الخارجية الجديد بالقاسم كريم في 13 مارس 1960 التي تلح على تعزيز تمثيل الحكومة المؤقتة وإقامة علاقات صداقة مع البلدان الآسيوية عموما بما في ذلك الحليفة للغرب منها[4].

كما تقدمت باكستان الى الجمعية العامة بمشروع قرار معدل يوم 12 ديسمبر 1959 وعبرت فيه عن أملها للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[5].

_ وكانت المفاجأة السارة في 4يوليو 1960 عندما تلقت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول إنضمامها إلى إتفاقيات جنيف ابتداء من تاريخ إستلام الملف 20يونيو 1960 وحرصت الحكومة الإتحادية على التوضيح أنها فعلت ذلك بصفتها دولة مؤتمنة دون أن يعني ذلك إعترافها كدولة عادية بالحكومة المؤقتة[1].

---

[1] رفيق تلي، مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة، 1955، 1961 ، العدد 50، جامعة مولاي الطاهر سميحة،2020، ص ص 158، 159

[2] رفيق تلي، المرجع السابق، ص159.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص591.

[4] المرجع نفسه، ص592.

[5] رفيق تلي، المرجع السابق، ص159.

وكان إنضمام الجزائر المكافحة الى إتفاقيات جنيف من أهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960 نظرا لأهمية تبعاته القانونية والدبلوماسية خاصة فمن أبرز دلالاته . إنتقال سلطة الإلتزام الدولي بإسم الجزائر إلى الحكومة المؤقتة وكذلك تقضي مصادقة فرنسا على الإتفاقيات بإسم الجزائر 1951 وكذلك الإقرار بوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية، فهذا يعتبر مظهرا من مظاهر الإعتراف بإستقلال الجزائر قبل الأوان[2].

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص620.

[2] المرجع نفسه، ص620.

المبحث الثاني:بداية المفاوضات الرسمية

غير أن المفاوضات الحقيقية هي تلك التي جرت بعد مرور سنتين كاملتين على عودة الجنرال ديغول الى السلطة حيث أن هذه المفاوضات كانت شاقة وتخللتها عقبات صعبة إذ كانت إيفيان المحطة الأخيرة للمفاوضات فلقد سبقتها إتصالات خاصة بعد خطاب ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 الذي أشار الى مبدأ تقرير المصير[1].

فكانت البداية من مفاوضات مولان 25 .29 جوان 1960 لكن عوامل الوفد الجزائري من طرف الحكومة الفرنسية على أنه تمرد وضم الوفد كل من أحمد بومنجل*، ومحمد الصديق بن يحيى[2]**.

ومن جهة أخرى فإن المظاهرات العارمة التي إجتاحت كبريات المدن الجزائرية من 10 الى 13 سبتمبر 1960 والتي خرج الشعب فيها الى الشوارع يطالب الإستقلال وتقرير المصير ويعلن تأييده لجبهة التحرير، جعلت الحكومة الفرنسية تدرك الحقيقة التي حاولت طويلا تجاهلها وهي أن الشعب الجزائري يريد الإستقلال وتعتبر جبهة التحرير الوطني ممثله الشرعي والوحيد[3].

وبعد مرور شهرين عن أحداث 11 ديسمبر 1960 إلتقى الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي في مدينة لويسرن السويسرية يوم 20 فيفريَ 1961 وفي هذا الإطار كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للنقاش مع الجبهة لكن ومع القوى السياسية الأخرى أيضا وطالبة الحكومة الفرنسية بمايلي: الحكم الذاتي، فصل الصحراء عن الشمال، طاولة مستديرة، تجزئة الجزائر عرقيا، الهدنة.

---

[1] مراد بوعباس، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية إتفاقيات إيفيان أ نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،العدد 34، جوان2018،ص220.

*منحدر من بين منطقة القبائل الكبرى، كان مدرسا وبعدها أصبح محاميا، ناضل في صفوف فدرالية جبهة التحرير في فرنسا، عضو المجلس الوطني للثورة 1959 وكذا عضو في الوفد الجزائري إلى إجتماعات إيفيان، توفي في عام 1984، ينظر: رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 .1962، تر: فارس غضوب دار الغارابيANEP، 2003، لبنان، ص373

**من مواليد جيجل، من مؤسسي الإتحاد العام للطلبة المسلمين في الجزائر شارك في المراحل المختلفة للمفاوضات التي أدت الى إتفاقيات إيفيان، توفي عام 1982، ينظر: المصدر نفسه، ص371.

[2] مراد عباس، المرجع السابق، ص230.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2013، ص244.

أما مطالب الحكومة المؤقتة تتمحور حول: السيادة الكاملة، وحدة التراب في ذلك الصحراء، وحدة الشعب، جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائراي ووقف إطلاق النار، ورغم وصول المفاوضات إلى طريق مسدود إلا أن باب المفاوضات لم يغلق[1].

1_ مفاوضات إيفيان الأولى (EVIAN 1) 20 ماي 1961.

وفي 20 ماي 1961 إستوقفت المفاوضات في إيفيان وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم* ويرافقه سعد دحلب** ومحمد يحي الطيب بوالحروف*** أحمد فرنسيس****، أحمد بومنجل قائد أحمد وعلي منجلي وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد[2].

يوم السبت في 27 ماي تخلل المؤتمر ببسل من الأسئلة والأجوبة أسئلة من الجزائريين عن حق تطبيق تقرير المصير وعن المرحلة الإنتقالية بين وقف إطلاق النار والإستفتاء وهذه بعض من أجوبة الفرنسيين:

فيما يتعلق بالمرحلة الإنتقالية أشار برنار تريكو إلى أن: "**السيادة الفرنسية ستبقى حيث لحظة إنتقال الصلاحيات ويتعين على الدولة الفرنسية إنجاز هذا الإنتقال**" وأضاف جوكس: "**لن يكون ثمن فراغ في السيادة عندما جرت إستشارة الساقو كانت تحت السيادة الإيطالية**"[3].

فيما يتعلق بالإطار الجغرافي لتطبيق تقرير المصير يذكر جوكس بأن إعلان 16 سبتمبر 1959 واضح جدا: يقتصر هذا الإطار على المحافظات الشمالية لإثنتي عشر وإن الرابط الوحيد بين الجزائر والصحراء تشكله السيادة الفرنسية[4].

---

[1] مراد بوعباس، المرجع السابق، ص231.

*من مواليد ذراع الميزان، إنظم الى حزب الشعب الجزائري في نهاية الحرب العالمية 2 أسندت إليه رئاسة الوفد إليه رئاسة الوفد إلى مفاوضات إيفيان، إكتشف مقتولا في إحدى غرف فندق في فرانكفورت 1970 ينظر: المصدر السابق، ص377.

**ولد في قصر شلالة وإنظم لحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية 2 عين مديرا لمكتب محمد يزيد وزير الإعلام عضو في وفد الحكومة المؤقتة لمراحل المفاوضات المختلفة في إيفيان 20 ماي، ينظر: المصدر السابق، ص374.

***ولد في واد زناتي، إنظم في عمر مبكر إلى حزب الشعب، لعب دورا نشطا في إنشاء الصلة السويسرية بين الحكومة المؤقتة وفرنسا، ينظر: المصدر نفسه، ص373.

****عضو رديف في المجلس الوطني للثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام، عضو في وفد الحكومة المؤقتة إلى المرحلة الأولى من المفاوضات مع فرنسا إيفيان الأولى، ينظر: المصدر نفسه ص34.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص224.

[3] مراد بوعباس، المرجع السابق، ص231.

[4] رضا مالك، المصدر السابق، ص178.

أما قضية الصحراء كان رد بومبيد ومقولته المشهورة في هذا الموضوع قائلا: "**إن الصحراء لا نقاش فيها وهي عبارة عن بحر له سواحل وتسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من هذه الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع**"[1].

وبعد أسبوع من تبادل وجهات النظر، أوضح رئيس الوفد الجزائري مؤكدا موقفه واحدا واحدا:

ـ وحدة الأرض: ما إن يتم الإعتراف بهذا المبدأ "**فلا شيء يمنعنا من التصدي لمبدأ إستثمار الثروات وتوزيعها**"

ـ تقرير المصير: "إنه حق جماعي ينطبق على شعب...بعد أن تتم الإستشارة ويؤخذ الإستقلال، يصبح على الشعب السيد في إطار حقه المؤسسي الداخلي"[2].

قال كريم بلقاسم في إيفيان: " **الأوروبيون لهم الحق بأن يربطوا مصيرهم بالأمة الجزائرية وحتى أن ينصهروا فيها "أما أولئك الذين" يرفضون أن يصبحو جزائريين يتستطيعون على كل حال أن يمكثوا في القطر الجزائري، وأن يعيشوا فيه ويعملوا ولكن دون قانون خصوصي"**[3].

ويذكر أيضا: إن مبدأ وحدة الشعب الجزائري الذي يعتمد عليه هذا الموقف يتعارض مع الضمانات التي طالب بها المفاوضون الفرنسيون الذين كانوا يريدون ان يجعلوا من فرنسيي القطر الجزائري أقلية تحميها إجراءات خاصة[4].

إن الوفد الفرنسي الذي ضم لويس جوكس وزير الدولة للشؤون الجزائرية فهو يجمع بين عدد من الدبلوماسيين منهم برينود ولوس، فانسون لابوري، وكلود شابي، وغالبا ما كان مصحوبا بيرنار تريكو الأمين العام برئاسة الجمهورية وعدد من الخبراء والمحاميين والعسكريين، حسب القضايا التي تناقش[5].

فالفرنسيون قد جاؤوا إلى إيفيان بقصد التفاوض بشأن تحديد الشروط الخاصة بالفترة الإنتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية والحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين غير أن الجزائريين رفضوا هذا الطرح وإقترحوا التفاوض بشأن الإستفتاء الخاص بتقرير المصير وحصول الجزائر على إستقلالها[1].

---

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص221.

[2] مالك رضا، المصدر السابق، ص179.

[3] سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2013، الجزائر، ص258.

[4] المرجع نفسه، ص259.

[5] موريس فايس، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، 15 جانفي 1961 ـ 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار، 2013، الجزائر، ص11.

إن انتهت المفاوضات بفشل كان متوقعا إلى حد بعيد كون الطرف الفرنسي كان يريد أن يأخذ ما أمكن من أراضي الجزائر وأن يبقي على الهيمنة الفرنسية من خلال المعمرين[2].

كتب سعد دحلب عن فشل مفاوضات إيفيان الأولى بقوله: " **كانت مواقفنا على طرفي نقيض إجمالا، كان المطلوب منا أن نضمن كل ما أنجز للإستعمار لصالحه ولم يكن لدى الجنرال أدنى شك إذ طلب منا أن نصادق بأنفسنا، طواعية على السيطرة الإستعمارية المفروضة بالقوة ومقابل ذلك سيكون لجزائري الشمال علم يرفرف فوق خمس أراضيهم، أراضي خاضعة من ناحية أخرى لسيطرة الأقلية الفرنسية...كان الاتفاق مستحيلا..."**[3].

لتوقف فرنسا المحادثات يوم 13 جوان وقال جوكس: "**توقفت المحادثات لأنها تتطلب مهلة من التفكير**"، وبهذا فربما كانت فرنسا تبحث عن طرف آخر أقل تشددا من جهة التحرير، لتستطيع تحقيق مطالبها، وهذا ما أوقف المفاوضات[4].

بعد إيقاف فرنسا لمفاوضات إيفيان الأولى والتمسك بموقفها دعت جبهة التحرير الوطني الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم احتجاجي ضد سياسة التقسيم وفصل الصحراء عن الجزائر وهذا ما حدث بالفعل يوم 5 جويلية 1961 للضغط على ديغول من أجل استئناف المفاوضات والرغبة في الاستقلال، لتعلن كل من الحكومة الفرنسية والجزائرية يوم 17جويلية عن استئناف المحادثات بقص لوغران lugrin بمدينة إيفيان 20 جويلية 1961[5].

ولكن توقفت يوم 28 من نفس الشهر وذلك بطلب من الوفد الجزائري وهذه المرة جاء هذا الإنقطاع بمثابة صدمة للفرنسيين والسويسريين الذين كانوا يتابعون المفاوضات عن كثب ومن بعيد والسبب في توقيف

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص530.

[2] مراد بوعياش، المرجع السابق، ص233.

[3] نفسه، ص233.

[4] مقدم سيد أحمد، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ إستقلال الجزائر 1960 ـ 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التارخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016، 2017، ص94.

[5] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص95.

هذه المفاوضات هو أن فرنسا التي أظهرت مرونة كبيرة بالنسبة لإمتيازات الأوروبيين في الجزائر ورفضت رفضا قاطعا أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد إستقلال الجزائر[1].

انتهى المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 من إجتماعه بتعيين بن خدة بن يوسف رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لتشهد باريس مظاهرات 17 أكتوبر 1961 لتعزز هذه المظاهرات النظال و أكدت مدى تلاحم الشعب مع ثورته داخليا وخارجيا كما شارك المهاجرون في فضح السياسة الإستعمارية بالجزائر عن طريق وسائل الإعلام الدولية، كما أكسبت هذه الأحداث القضية الجزائرية أنصارا كثيرة لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا و ماديا وهو ما ساهم بالتعجيل في مفاوضات إيفيان الثانية التي وضعت حلا نهائيا للقضية الجزائرية[2].

وتبع ذلك لقاءان آخران في مدينة شال بسويسرا يومي 28 و29 أكتوبر 1961 و9 نوفمبر وقد قدم الوفد الفرنسي في اللقاء الأولي مقترحات شبيهة لما قدمه في المفاوضات الأولى وفي اللقاء الثاني قدمت الحكومة المؤقتة ردها على هذه المقترحات وكانت المقترحات الفرنسية ورد جبهة التحرير عليها تدور حول الكثير من النقاط ذات الأهمية الكبرى مثل: وضع الأقلية الأوروبية، إزدواج الجنسية، التجارب النووية في الصحراء[3].

وفي 9 ديسمبر تم لقاء بين سعد دحلب وجوكس وكان سعد دحلب مصحوبا بمحمد بن يحي وجوكس مصحوبا بيرونود ولسن وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات وحاول دحلب أن يجد مخرجا لهذا المشكل فإقترح أن تتقدم اللجنة التقنية التي إتفق إنشائها من قبل برأيها إلى الدولة الجزائرية بخصوص منح أو رفض رخص البحث والتنقيب عن البيترول[4].

2_ مفاوضات إيفيان الثانية (EVIAN) 07 _ 19 مارس 1962:

وفي إيفيان الثانية إلتقى الوفدان يوم 7 من شهر مارس ويقول السيد بن خدة: "**إن المناقشات كانت حادة ومتواصلة إلى اليوم الثامن عشر من نفس الشهر حيث تم التوقيع على الوثيقة النهائية وفي ذات**

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص532.

[2] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص97

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص225

[4] المصدر نفسه، ص225.

اليوم وبإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلنت عن وقف إطلاق النار بالنسبة لكامل التراب الجزائري إبتداء من يوم الإثنين 19 مارس 1962"[1].

في إيفيان الثانية كان الوفدان مؤلفين على الشكل التالي: بلقاسم كريم، نائب رئيس الحكومة المؤقتة ورئيس الوفد وسعد دحلب وير الشؤون الخارجية ولخضر بن طوبال وزير الدولة ومحمد يزيد وزير الإعلام وعمار بن عودة ومحمد بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاي، أما الوفد الفرنسي فضم: لويس جوكس، وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية وروبير بورون وزير الأشغال العامة وجان دي بروغلي أمين دولة للشؤؤن الصحراوية[2]...

توجهت هاته الجولة الأخيرة من المفاوضات بوقف إطلاق النار والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين والقادة الخمسة وبتبادل الاسرى وركزت على مدة الفترة الإنتقالية والإعداد لإستفتاء تقرير المصير بتشكيل الهيئة التنفيذية مع تحديد مهلة جلاء الجيوش الفرنسية[3].

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 ـ 1962، ج2، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص167.

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص300.

[3] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص111.

المبحث الثالث: إتفاقيات إيفيان وردود الفعل حولها:

تعتبر اتفاقيات إيفيان الموقعة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في 18 مارس 1962 محطة تاريخية رئيسية ونقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ومن الأمور الملفتة للجدل والإنتباه أن هذه الإتفاقية التاريخية مازالت لحد الساعة تثير النقاشات الأكاديمية والسياسية والإيديولوجية وهذا لما تنطوي عليه نصوصها من أبعاد لها آثار على مستقبل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[1].

1-اتفاقيات إيفيان:

أعلنت الحكومة الجزائرية في 3 آذار(مارس) 1961 أن وقف إطلاق النار في الجزائر لن يتم إلا بالمفاوضات المباشرة مع فرنسا وقد جاء هذا التصريح ردا على ما آذاعته وكالة الأنباء الفرنسية شبه الرسمية، من أن الحكومة الفرنسية تشترط وقف إطلاق النار في الجزائر قبل بدء المفاوضات مع ممثلي الحكومة الجزائرية وبعدها جرت إتصالات بين الحكومتين، يقول عنها الجنرال ديغول: "**وفي 20 شباط(فبراير) و5 آذار(مارس) تمكن جورج بومبيد ويرافقه برونود ولوس أن يتحدث مع على بومنجل والطيب بوالحروف وبعد تبادلهما وجهات النظر، وبعد مباحثات إتفقوا على مباشرة المفاوضات وهكذا بدأت المفاوضات في إيفيان**"[2].

وقد وقع إختيار إيفيان في 22 مارس على بدء المفاوضات الرسمية بدون شروط مسبقة بمدينة إيفيان كحل وسط بين إشتراط الفرنسيين إجراء المفاوضات فوق التراب الفرنسي، ورغبة الجزائريين في إجرائها ببلد محايد فموقعها الحدودي يسمح للوفد الجزائري بالتفاوض بفرنسا مع الإقامة بسويسرا[3]، غداة هذا الإتفاق توجه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بخطاب الى الشعب منبها مرة أخرى بأن المفاوضات لايعني السلم وقد تكون طويلة وشاقة أو ربما تتعرض للفشل بسبب شطط الإستعمار في بعض المطالب مضيفا أن المعركة ينبغي أن تتواصل أشد من أي وقت مضى مؤكدا بذلك رفض مقترح إعلان هدنة بمناسبة المفاوضات[4].

وفي الأجل المحدود تم الإعلان عن موعد المفاوضات في بلاغين صدرا في آن واحد تقريبا بكل من تونس وباريس لكن بصيغتين مختلفتين بخصوص ممثلي الطرف الجزائري: فبلاغ تونس يعتبرهم ممثلي الحكومة

[1] مراد بوعباس، المرجع السابق، ص225.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، المرجع السابق، ص266.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص701.

[4] المرجع نفسه، ص701.

المؤقتة بينما يعتبرهم بلاغ باريس ممثلي جبهة التحرير الوطني وعشية إنطلاق المفاوضات توجه رئيس الحكومة كما فعل مولان بنداء الى الشعب، حدد فيه الهدف من لقاء إيفيان الذي هو تحرير الجزائر تحريرا تاما[1].

وفي يوم السبت 20 ماي 1961، بدأت المفاوضات بين وفدي الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية في إيفيان وأعلن الوفد الفرنسي عن قرارات حكومته المتمثلة في إيقاف الهجوم لمدة شهر، ونقل الوزراء الجزائريين المعتقلين من جزيرة إيكس الى قصر "تيركان" والإفراج عن ستة آلاف معتقل[2]، وفي أثناء سير المفاوضات شهدت الجزائر العديد من المظاهرات تأييدا لوفد التفاوض، وبرهانا على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه، وإستمرت من يوم الاحد 4 جوان إلى 7 منه حيث إنطلقت من مدينة سوق اهراس وإمتدت لتشمل كل من العاصمة ومدينة سيدي بلعباس ووهران وغيرهم من المدن الجزائرية الأخرى رفعوا فيها المتظاهرون العلم الجزائري، وهتفوا بشعارات جبهة التحرير الوطني[3].

إن مفاجأة إعلان الوفد الفرنسي برئاسة جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية "هدنة" من جانب واحد إبتداء من نفس اليوم على الساعة السادسة مساءا، وكان الهدف وراء ذلك وضع الشريك الجزائري أمام الأمر الواقع وإجباره على إعلان هدنة من جانبه حيث كان الجانب الجزائري واعيا تماما بخطورة هذه المناورة التي يحاول الخصم عبرها، تجريده من الورقة الوحيدة التي إضطرت هذا الخصم الى الجلوس على مائدة التفاوض[4].

وبناءا على ذلك أكد رفضه الدخول في لعبة التفاوض الفرنسي وتأكيده مرة أخرى على وقف القتال لا يمكن تصوره بدون إتفاق مسبق بين المتنازعين وإعتبر وزير الأخبار المناورة الفرنسية إجراء دعائيا لا يوفر أي ضمانات للشعب الجزائري، وبالتالي لا يمكن أن يلزم حكومته[5].

وكذلك القضية التي طرحها الوفد الفرنسي، كمشكلة الأقلية الأوروبية وتقسيم الجزائر وفصل الصحراء وكان الطرف الفرنسي يحاول إملاء شروطه الخاصة بحقوق الأوروبيين وفصل الصحراء، وأمام تمسك الطرفين

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص702، 703.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطوره ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956.1962 المرجع السابق، ص267.

[3] المرجع نفسه، ص267.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص703.

[5] المرجع نفسه، ص703.

بموقفهما إقترحا الطرفان تعليق المفاوضات وقد عرض كريم بلقاسم في مؤتمر صحفي بجنيف أسباب تعليق المفاوضات رابطا إياها أساسا بقضية فصل الصحراء[1].

_ بادرت الحكومة المؤقتة عقب ذلك بشن حملة على مناورة فصل الصحراء، تمثلت على الصعيد الداخلي بإعلان يوم 5 يوليو 1961 يوما وطنيا ضد التقسيم والدعوة إلى التظاهر بواسطة الإضرابات والمظاهرات التي إنطلقت في 1 يوليو لتشمل مختلف أنحاء البلاد وقد رددت المتظاهرون بملئ حناجرهم شعارات الصحراء جزائرية، والشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ وبترول الجزائر للجزائريين[2].

ظلت دائما الصحراء هي السبب في تعليق المفاوضات، وموقف فرنسا المتشدد هذا كانت تظن من خلاله أن الحكومة المؤقتة الجزائرية ستتراجع عن تصلبها ويلين موقفها بعض الشيء[3]، وبعد توقف المفاوضات في إيفيان، إستؤنفت المفاوضات في جويلية من السنة نفسها بلوفران، لكنها تمت بالفشل أيضا، نتيجة لعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطالب بتقسيم التراب الجزائري، وإقتطاع الجزء الصحراوي منه وهذا ما كان الوفد الجزائري يرفضه دائما[4]، وفي أثناء هذه الأحداث التي تمر بها الثورة تم اجتماع الجلس الوطني للثورة بطرابلس الغرب من 9 إلى 27 أوت 1961 لدراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة وتم في هذا الاجتماع تغيير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وذلك لمجابهة الظرف الذي تمر به الثورة، بوضع إستراتيجية جديدة لإفشال السياسة التي يخطها المستعمر لضرب الثورة[5].

وبعد أن تشكلت الحكومة المؤقتة الجديدة، أخذت تدرس كيفية إستمرار المفاوضات وتمت إتصالات سرية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية وإتفقتا في النهاية على اللقاء في إفيان مرة أخرى وقد صرح الرئيس بن خدة في 24 أكتوبر 1961، فوضع المحاور التي تجب أن تتم حولها المفاوضات القادمة، فقال: "**الدخول في المفاوضات للبحث عن إتفاق حول مبدأ وشكل وتاريخ إعلان الإستقلال وكذلك حول الإتفاق على إيقاف القتال، وبعد ذاك تفتح مفاوضات جديدة يكون هدفها تحديد العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا والضمانات التي تعطي للفرنسيين بالجزائر**"[6].

---

[1] عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي لثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص445، 446.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص705.

[3] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص95.

[4] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956.1962، المرجع السابق، ص268.

[5] المرجع نفسه، ص268.

[6] ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956. 1962، المرجع السابق، ص268.

وتثمينا لما تحقق وإثر إجراء الطرفين إستشارات موسعة حصل الإتفاق على عقد جلسة مفاوضات في لي روس أيام 11 . 19 فيفري 1962 وبإعتبار أنها ستكون حاسمة إتفق الطرفان على توسيع تمثيلهم السياسي، حيث حضرها من الجانب الجزائري الوزراء الأربعة كريم بلقاسم وسعد دحلب ومحمد يزيد ولخضر بن طوبال بالإضافة الى محمد بن يحي ورضا مالك والخبير المالي الصغير مصطفاي ومن الوفد الفرنسي كل من لويس جوكس، والوزيرين "روبير، وجون دوبروفلي"... وتوصلا الطرفان الى إتفاقات مبدئية حول كثير من القضايا، وأهمها ملف التعاون الذي تم فيه الإتفاق على مبادئ العمل والتعاون الاقتصادي كما درست مسالة وقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير[1].

وقد بدأت المفاوضات في إيفيان للمرة الثانية، لكنها تمت على مرحلتين حيث إنطلقت الأولى في 11 شباط 1962 واستمرت إلى 19 منه وبعدها مباشرة إستدعى المجلس الوطني لثورة في دورة إستثنائية بطرابلس الغرب 22 شباط إلى 27 منه لدراسة مسودة الإتفاقية، قبل التوقيع عليها وبعد مناقشتها صادق عليها المجلس، ثم إستؤنفت المفاوضات من 7 مارس إلى 18، 1962 حيث تم الاتفاق على إتفاقيات إيفيان وتوقيعها من الطرفين[2].

وقد صرح السيد كريم بلقاسم إثر التوقيع على إتفاقيات إيفيان بالآتي: "**بمقتضى تفويض للمجلس الوطني لثورة الجزائرية وقعت في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على إتفاق عام مع الممثلين المفوضين للحكومة الفرنسية وبمقتضى هذا الإتفاق العام المبرم إتفاق وقف القتال ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الإثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق**"[3].

يقول بن خدة وفي نفس اليوم أمرت بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة: "**بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني لثورة أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري إبتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة، آمر بإسم الحكومة المؤقتة**

[1] عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي لثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص447

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956.1962، المرجع السابق، ص269

[3] المرجع نفسه، ص269.

للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والإشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني"[1].

كان إعلان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الإنتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين فخروج المكافحين من الظلمات الى شمس النهار وبذلك كانت إتفاقيات إيفيان انتصارا عظيما وهو الإستقلال والوحدة الترابية[2].

بحيث تناولت الإتفاقيات على تقرير المصير ووحدة التراب الجزائري بالإستقلال كما حددت التعاون بين الجزائر وفرنسا ومصير الفرنسيين المدنيين في الجزائر أما وحدة التراب الجزائري فقد نصت الإتفاقيات على الإعتراف بها في حدودها الحالية شمالها وصحرائها أما الإستقلال فقد إعترفت فرنسا بأن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية واتجاهها الخاص في الداخل والخارج وحول وحدة الشعب إعترفت بأن الشعب الجزائري هو شعب واحد[3].

2_ الآراءات المختلفة حول اتفاقيات إيفيان:

كانت هناك العديد من الآراء المختلفة لهذه الإتفاقيات بحيث يعتبر الزعماء المعروفون بخبرتهم في الحرب الثورية مثل "تيتو" وفيديل كاسترو أنها كانت إنتصارا عظيما وإعترف "شوين لاي" الوزير الأول الصيني آنذاك بإيجابية الإتفاقيات حيث قال: **"إن التكتيك الذي إتبعه الجزائريون خلال المفاوضات صائب"[4].**

كما أن إتفاقيات إيفيان لاقت إستحسان وإرتياح كبير من طرف الحكومة المؤقتة التي أكدت أنه إنتصار عظيم لأنه حقق الإستقلال ووحدة الشعب والتراب الوطني وختام مسك لحرب تحريرية وهذا ما تجسد في إجتماع المجلس الوطني لثورة[5].

حيث صادق عليها، حيث صوت جميع ممثلي الحكومة المؤقتة السبعة بالموافقة عليها بإجتماع المجلس الوطني لثورة الذين صوتوا بالإيجاب على نصوص الإتفاقيات أعقبه تصريح رئيسها عبر أمواج إذاعة تونس الذي ذكرناه سالفا يدعوا فيه إلى وقف القتال[1].

---

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، (دس)،ص38.

[2] المصدر نفسه، ص ص38-39.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص270.

[4] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص 41، 42.

[5] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص143.

– أما موقف الشعب الجزائري فقد إهتز الشعب الجزائري في كافة التراب الوطني لنصر الذي حققه وفي النهاية السارة التي إنتهى إليها الكفاح البطولي المرير طوال سبع سنوات ونصف، فعبر بذلك بمظاهرات عارمة قادها في مختلف المدن الكبرى والصغرى بل حتى في القرى والمداشر.[2]

–كما أن الإتفاقية حفظت لفرنسا ماء الوجه وأنقذت ما أمكن إنقاذه لإن الدولة الفرنسية كانت على مشارف الإنهيار وهذه الإتفاقيات جعلت الحكومة الفرنسية وديغول يخرجون بأعجوبة من كارثة حقيقية فهي مخرج مشرف لديغول ومخرج مشرف لدولة الفرنسية أمام الأمم الكبرى لأن صورتها بدأت تتشوه جراء تورطها في حروب مستعمراتها فأصبحت معزولة عن العالم بما فيه أصدقائها في العالم الغربي، فالخروج بهذه الطريقة من الأزمة الجزائرية حكمة محنكة سمحت لها بإستعادة مكانتها الدولية وعزتها لكي تواصل نشر رسالتها الحضارية[3].

_ كما أن اليمين المتطرف رفض هذه الإتفاقيات وهو إعتباره لها ضربا لأحد مقومات الوحدة الوطنية وهي حرمة وسلامة التراب الوطني الفرنسي لإن الاتفاقيات تؤدي إلى فقدان جزء من الأرض الفرنسية كما رأو بأن الإتفاقيات هي إستسلام أمام إرهاب جبهة التحرير بل هي خضوع وركود أمامها قد يؤدي الى توالي فقدان فرنسا لأجزاء أخرى من أراضيها فيما وراء البحار وفي فرنسا نفسها[4].

أما فرحات عباس كان موقفه من إتفاقيات إيفيان ،حيث عرضت الحكومة المؤقتة نص الإتفاقية على القادة السياسيين والعسكريين للمصادقة عليها وتقديم إقتراحاتهم حولها، وقد وقع فرحات عباس لصالح إتفاقية إيفيان مع إبداء ملاحظة له وهي مولان وإيفيان ولوغران وقعت في عهد رئاسته للحكومة المؤقتة ،ويرى أنه درس الملف جيدا، ولم يجد فيه سوى إصلاحات ووعود تعطيل حسبه الإستقلال بصفة قطعية ووعود معلقة حسب إرادة الجنرال ديغول[5].

---

[1] مقدم سيد احمد، المرجع السابق، ص143.

[2] المرجع نفسه، ص144.

[3] أحمد المنغور، المرجع السابق، ص ص242، 243

[4] المرجع نفسه، ص ص238، 239.

[5] Rédha Malek, L'Algérie à évian, histoire des négociations secrétes 1956,1962, édition A.N.E.P, Alger, 2001, pp 227, 228.

كما ان مجلة لاكسبريس ذات التوجه الإشتراكي علقت على الإتفاقيات قبل إجراء إستفتاء 8 أفريل بما يلي: "**إن إتفاق إيفيان كان ضروريا كما هو شيء جميل للغاية ومهما تكن أهمية العراقيل التي تنتظرنا فإن كان من المحتم علينا أن يتم قبل كل شيء معاهدة مع جبهة التحرير وذلك هو الشرط والحمد لله**"[1].

رغم التخوف والتحفظ الواضح من تعليق المجلة إلا أنها تؤكد بأن الإتفاق هو الحل المنتظر من الطرفين الجزائري والفرنسي لتمهيد الطريق لإتفاقيات أخرى لاحقة تبسط السلام النهائي في الجزائر[2].

[1] أحمد المنغور، المرجع السابق، ص243.

[2] المرجع نفسه، ص243.

المبحث الرابع: مؤتمر طرابلس 27 ماي 1962

مع دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ إبتداء من 19 مارس 1962[1].

وإن نتيجة إتفاق تم في ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا وبمقتضى هذه لإتفاق يتحقق إستقلال الجزائر على أساس إحترام وحدتنا الترابية وطبق إجراء تم ضبطه بين الطرفين[2].

يقول السيد عمر بوداود في حديث أدلى به لجريدة الشعب الجزائرية لتاريخ 19 جوان مايلي: "**بعد إعلان وقف إطلاق النار وخروج الزعماء الخمسة من سجون فرنسا ووصولهم الى المغرب، طلب مني بن بلة أن أحاول انا وبن يحيى أن ندعو المجلس إلى الإنعقاد فأجبته أن الظروف غير موائية لذلك فلو إجتمع مجلس الثورة دخلنا الدورة منقسمين وخرجنا منها أكثر انقساما**"[3].

وقد رضخت الحكومة المؤقتة لضغوط مؤيدي عقد، المؤتمر وهكذا تلقى مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية رسالة من الحكومة المؤقتة تتضمن طلبا بدعوة المجلس الوطني إلى الإنعقاد وعليه فقد وجهت الدعوة لأعضاء المجلس لحضور مؤتمر عام لقيادة الثورة في مدينة طرابلس الليبية بتاريخ 27 ماي 1962[4].

والذي ائتمر فيه 52 عضوا من قيادة الثورة، سواء الذين كانوا في الداخل أو في الخارج كلف مكتب بإدارة النقاش يضم كل من: محمد الصديق بن يحي وهو الرئيس في الجلسات التي سيقيمها المؤتمرون ولقد كان رئيس ديوان رئيس الحكومة المؤقتة وأحد أعضاء الوفد المفاوض في إيفيان، وعلي كافي وهو مساعد الرئيس في هذه الجلسات وعمر بوداود وهو مساعد آخر للرئيس في الجلسات[5].

أما عن أبرز القادة المؤتمرين فهناك: محمد بوضياف، وحسين آيت احمد، كريم بلقاسم، وأحمد بن بلة، وبن يوسف بن خدة، ورابح بيطاط ومحمد خيضر والطاهر الزبيري والهواري بومدين.[6]

---

[1] شبوب محمد، المرجع السابق، ص260.

[2] Ministère de la culture, les textes fondamentaux de la Révolution, Achevé d'imprimer sur les presses ENAG, Réghaia, Algérie, 2009, p69.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص260.

[4] المصدر نفسه، ص260.

[5] قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة مابين (1962-1978)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، 2018، ص55.

[6] المرجع نفسه، ص55.

والهدف من هذا المؤتمر هو تعيين هيئات قيادية عليا في شكل مجلس جديد أو لجنة مركزية بالإضافة إلى هيئة سياسية عليا أو مكتب سياسي وعملوا على عقد هذا المؤتمر موسع بقدر الإمكان[1].

1_ أشغال المؤتمر:

لقد كان يوجد على جدول الأعمال للمؤتمر بندان لا ثالث لهما وهما:

ـ إعداد برنامج سياسي يحدد ملامح وسياسات بناء الجزائر الجديدة ،وقد عرف هذا البرنامج بإسم ميثاق طرابلس، الذي يعد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة وقد صادق المجلس الوطني للثورة بالإجماع على هذا الميثاق وأما البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر،فقد كان مخصص لإنتخاب قيادة جديدة وقد كان واضحا قبيل إنعقاد المؤتمر أن هذا البند سيكون أصعب بكثير من البند الأولى[2].

صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على البرنامج الذي سمي ببرنامج طرابلس عنوان البرنامج هو: "**مشروع برنامج من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية**" وهدفه منح منطلقات فكرية يعتمد عليها في جميع الميادين وهي نتيجة كسب في خضم الكفاح التحريري[3].

نجد خلال بداية جلسات هذا المؤتمر كان الإختلاف واضحا بين قادة الثورة وكان ذلك بتهجم بن بلة على بن خدة بهدف التقليل من دور الحكومة المؤقتة، لهذا يقال إنهم اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص وتم المصادقة بالإجماع دون أية مناقشة[4].

2_ المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني:

أما مسالة انتخاب قيادة جديدة فكان صعب جدا فقد ظهر في الأفق تياران:

أولا: التيار الأول وعلى رأسه السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة مدعوما من الثلاثي بن طوبال، كريم بلقاسم، بوالصوف وبعض قادة الولايات في الداخل يعتبر نفسه القيادة الشرعية التي يجب أن تستمر في أداء مهامها لحين إعلان الإستقلال[5].

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص872.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص ص 260، 261.

[3] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص593.

[4] شبوب محمد، المرجع السابق، ص261.

[5] عمار قليل، المصدر السابق، ص261.

ثانيا: التيار الثاني وكان يتزعم رئاسته أركان جيش التحرير الوطني بقيادة بومدين والزعماء الخمسة، عدا بوضياف وبعض قادة الولايات في الداخل وعرف بإسم تيار بومدين بن بلة[1].

إقترح بن بلة قائمة تضم سبعة لإنتخابهم ضمن قيادة جديدة وهم السجناء الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علال ومقابل ذلك إقترح كريم بلقاسم قائمة ضمن تسع أسماء وهم السجناء الخمسة بالإضافة الى الباءات الثلاث معهم سعد دحلب[2].

أما محمد بوضياف، فقد كان موقفه في البداية قريبا من موقف رئيس الحكومة المؤقتة وذلك **"يتلخص في التمسك بشرعية المؤسسات القائمة لمجلس الثورة والحكومة المؤقتة وذلك لغاية إعلان الإستقلال على أن يتم علاج مسألة السلطة في كنف الجزائر المستقلة وفي مؤتمر وطني موسع"**[3].

أدرك بن بلة وحلفائه أنه من الصعب ضمان أغلبية الثلثين، لتمرير إقتراح مجموعته تعيين مكتب سياسي[4]، وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة عينها المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة بن بلة تحضى بتأييد 33 عضو مقابل 34 صوت لقائمة كريم ونشير هنا إلى أن عملية التصويت تلك سادتها بعد ذلك الفوضى والغموض بسبب الإختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي أخذها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر[5].

يقول المناضل عمر بن داود:" **لقد شكلت لجنة إستشارية من مكتب الدورة بوداود بن يحيى، علي كافي، مضافا إليهم بوبكر قاضي لتقوم بعملية سير آراء بين أعضاء مجلس الثورة بطريقة سرية لمعرفة آرائهم في القائمة الأولى المرشحة للمكتب السياسي وكانت نتائجها أن أحد أعضاء التشكيلة لا يحظى بالأغلبية المطلوبة"**[6].

يعلق سعد دحلب عن القائمة التي قدمها أحمد بن بلة فيقول: **"ولم يقترحهم أحمد بن بلة إلا على مضض ومن المؤكد أنه كان يريد إستغلالهم للقضاء على الحكومة المؤقتة تم التخلص منهم فيما بعد"**[7].

---

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص262.

[2] شبوب محمد، المرجع السابق، ص ص78، 79

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص261.

[4] عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص880.

[5] شبوب محمد، المرجع السابق، ص79.

[6] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص263.

[7] قواسمية عبد الكريم، المرجع السابق، ص61.

وعن هذه الأجواء المشحونة والمتوترة بين رفاق يقول السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، واصفا ماجرى بعد رفع الجلسة وعدم تمكن المؤتمرين من الإتفاق على تشكيل القيادة الجديدة في حديث لصحيفة النصر الصادرة بتاريخ 5.11.1989يقول مايلي: "**في أوج إحترام الأفكار وفي هذا الوقت كانت تنتظرنا مشاكل حادة جدا تتطلب قرارت سريعة أذكر من بينها تحضير إستفتاء تقرير المصير...بن بلة كان مستعدا للتحالف مع الشيطان ليأخذ السلطة وكنت أعرف ميله الى المقامرة وطموحه الجامع نحو السلطة**"[1].

وقد إستلمت أمانة المجلس ثلاثة مشاريع من:

ـ أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة وجماعته

ـ إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

ـ عبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والإتصلات العامة ومصالحه، وتم توزيع المشاريع الثلاثة على أعضاء مجلس الثورة لكن سرعان ما تغلب الإتجاه الداعي إلى إعتماد المشروع الأول كمحور أساسي[2].

تم إنتخاب مكتبا سياسيا لحزب جبهة التحرير الوطني والذي تكون من: بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمدي السعيد، بن علا.

ومن الجدير بالذكر أن محمد بوضياف كان يؤيد بإستمرارية الحكومة المؤقتة لحين دخول الجزائر ،ومن ثم انتخاب قيادة جديدة لكنه عاد وقبل عضوية المكتب السياسي لأسباب ذكرها لجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 5 جويلية 1989[3].

حيث يقول: "**لأول وهلة لم أكن موافقا على تعيين قيادة جديدة بدل الحكومة المؤقتة قبل الإستقلال ولما تقدم رفاق بومدين في دورة طرابلس الأخيرة بإقتراح مكتب سياسي من 7 أعضاء فقط لم أوافق على العدد ولا على التشكيلة المقترحة فلماذا الإكتفاء بسبعة أعضاء فقط؟ لقد كان رأيي أن يكون المكتب السياسي أوسع عددا وأحسن تمثيلا وأكثر كفاءة**"[4].

ومنه يمكن القول لقد إستمر عمل جبهة التحرير الوطني الديبلوماسي الذي تميز بالنشاط والجدية من تحقيق أولى أهدافه المتمثل في إيصال صوت الشعب الجزائري إلى الدول رغم سياسة الضغط التي مارستها فرنسا

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص ص، 263،264.
[2] عبد الله مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، دراسة وتحليل، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، ص454.
[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص265.
[4] المصدر نفسه، ص265.

من أجل تغطية جرائمها بالجزائر إلا أن عزيمة الحكومة الجزائرية مكنتها من إخراج القضية من مجالها الإقليمي الضيق إلى مجالها الدولي الواسع حتى نالت شرف الإستقلال.

الخاتمة:

من خلال تناولنا لهذا الموضوع وبناءا على مختلف جوانبه التي رسمناها وفق خطة الدراسة توقفنا أمام حقائق تاريخية كثيرة ميزت الحياة السياسية للثورة التحريرية وعليه فقد خلصنا الى النتائج التالية:

ـ إن بيان أول نوفمبر 1954 يعتمد على مرجعية تاريخية وعلى قيم إسلامية يؤكد على أن الثورة الجزائرية خلت من كل الشوائب الإيديولوجية بل قامت على القيادة السياسية والعسكرية والجماعية فيما يتعلق بتسيير الكفاح التحرري.

ـ فبيان أول نوفمبر 1954 لم يكن مجرد بيان ألقي للشعب أو نداء يدعوهم لإحتضان ثورتهم إنما يعد دستور الثورة ومرجعها الأول الذي إهتدى به قادة الثورة كما أنه حدد هوية الجزائريين وعمل على التوحيد السياسي والاجتماعي لغالبية الشعب تحت راية جبهة التحرير الوطني فهو من مواثيق الثورة التي رسمت المعالم الأولى لثورة وحددت الوسائل والآفاق لما بعد التحرر.

ـ يعتبر مؤتمر الصومام بداية مرحلة حاسمة وتطور كفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق إستقلاله وحريته وتظهر أهميته في أنه أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة وكما أنه منح الأولوية للعمل السياسي على العسكري والداخل على الخارج.

ـ كما أمد الجبهة بهياكل تنظيمية ملائمة لوضع المعركة المسلحة وحدد الأهداف والوسائل النضالية في بيان سياسي مهم وهذا يذكرنا بتاريخ 20 أوت 1956 بإحدى أعظم فترات تاريخنا المجيد لكونه يرتبط بالجلسات التقييمية الأولى التي عقدتها جبهة التحرير الوطني بعد عامين من الكفاح المسلح.

ـ إن وحدة الشعب الجزائري تحت راية جبهة التحرير الوطني ونجاح وتطور النشاط السياسي في الداخل والخارج وتماسك الشعب الجزائري بقضيته أدى إلى إفشال كل أساليب الإحتلال الفرنسي حيث حاول الجنرال شارل ديغول بكل قواه إبعاد الشعب الجزائري عن الثورة وذلك بمشاريع إصلاحية وإغرائية لكن قوة الثورة الجزائرية وإنتصاراتها المتعددة جعلت آمال ديغول تنهار في الجزائر.

ـ بالإضافة إلى الإنتصارات السياسية التي أحرزت عليها الثورة في الخارج وكذلك الموقف الثابت لجبهة التحرير الوطني التي جعلت المستعمر يرضخ ويعترف بالأمر الواقع وهو حق الشعب الجزائري في حريته.

ـ إن الدارس في تاريخ المفاوضات الجزائرية الفرنسية يلاحظ مدى عبقرية رجالات الثورة ومدى إستعدادهم لمواجهة أكبر إمبراطورية متمرسة في مجال الخداع والنفاق والتلاعب والتنكر لوعودها حيث أن فرنسا لم تكن لها رغبة في التفاوض بل أرادت حبس النبض فقط وكان واضحا أنها تراوغ وتريد كسب المزيد من الوقت

ـ إن إصرار الحكومة المؤقتة الجزائرية على الإستقلال وحق تقرير المصير للشعب الجزائري وأن الجزائر للجزائريين فقط عملت مجهودات جبارة من أجل إقناع الطرف الفرنسي بالتفاوض والجلوس على طاولة المفاوضات للخروج بحل يعمل على إنصاف الشعب الجزائري ويسترجع حريته المنهوبة من طرف المستعمر لكن الإدارة الفرنسية المعروفة بمناوراتها وافقت على المفاوضات لكن بشرط فصل الصحراء عن الجزائر من أجل نهب ثرواتها لصالحها وهذا ما أدى إلى رفض الحكومة المؤقتة وتوقف المفاوضات.

ـ تمكن الوفد الديبلوماسي الخارجي الراعي الرسمي للمسألة الجزائرية في الخارج من إكتساب الخبرة السياسية وفتح أفق العلاقات التي تتيح طرق الإتصالات في التعريف بالقضية الجزائرية كما استطاعت الدبلوماسية الجزائرية كسب الود والدعم العربي وتضامن الدول العربية مع القضية الجزائرية سواء كان دعم معنوي او مادي.

ـ إستمر عمل جبهة التحرير الوطني الدبلوماسي بالنشاط والجدية من أجل تحقيق أول أهدافه المتمثل في إيصال صوت الشعب الجزائري إلى الدول الغربية الكبرى رغم سياسة الضغط التي مارستها الإدارة الفرنسية من أجل تغطية جرائمها في الجزائر.

ـ لقد كانت قضية الصحراء حاضرة بقوة في صلب المحادثات في إيفيان فقد رفض الوفد الجزائري المفاوضات تأجيل التفاوض حول قضية الصحراء الجزائرية الى مابعد تقرير المصير وتمسك الوفد بمبدأ القضية الواحدة والأرض الواحدة لأن أي قبول بما تخالف ذلك يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الدولة الجزائرية إذ يحتمل نشوب حرب مع فرنسا من أجل إعادة توحيد ترابها.

ـ تعتبر إتفاقيات إيفيان الطريق الذي مهد إلى الإستقلال من خلال توقيع المتفاوضين على تقرير المصير وذلك عن طريق تنظيم إستفتاء بحيث عبر الشعب الجزائري عن رأيه فيه وهو الإستقلال عن فرنسا.

ـ يعتبر ميثاق طرابلس برنامج سياسي حدد ملامح وسياسات بناء الجزائر الجديدة ويعد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة.

ـ وخلاصة القول أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة وحقيقة تاريخية ستبقى راسخة في أذهاننا أن التضحيات الكبيرة التي بذلها أبناء هذا الوطن وضحوا بالغالي و النفيس من أجل أن نعيش اليوم أحرارا و ندرك جيدا أن نعمة الإستقلال إنما ولدت من رحم المعاناة.

الملاحق

ملحق 1

نداء أول نوفمبر 1954

إلى الشعب الجزائري...إلى المكافحين في سبيل القضية الوطنية.

إليكم نتوجه بندائنا هذا أنتم الذين ستحكمون لنا أو علينا إلى الشعب الجزائري بصفة عامة وإلى المناضلين بصفة خاصة. وغرضنا من نشر هذا النداء هو أن نوضّح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الكفاح، وذلك بأن نشرح لكم برنامجنا ونبين لكم صحة آرائنا ومغزى كفاحنا المبني على أساس التحرير الوطني في نطاق الشمال الإفريقي، كما نرغب في أن نزيل عنكم تلك البلبلة التي يعمل على تنميتها الاستعمار وعملاؤه من الإداريين والسياسيين المتعفنين، ونعتبر قبل كل شيء أن الفترات التي تكون حلقات الكفاح الماضية قد وصلت اليوم إلى المرحلة الأخيرة، ذلك أن الهدف من كل حركة ثورية هو إيجاد الظروف المواتية لعمل تحريري ونحن نرى الآن أن الشعب في النطاق الداخلي موّحد تحت شعار الاستقلال والعمل، وأن الجوّ في النطاق الخارجي مناسب ويساعدنا على أن نتحصل على مساعدة إخواننا العرب وحل مشاكلنا الثانوية بالطرق الدبلوماسية.

إن الحوادث الثورية الجارية اليوم في كل من مراكش وتونس تبيّن بوضوح كيف يكون الكفاح التحريري لشمال إفريقيا. وبهذا الصدد نود أن نقول بأننا كنا منذ زمن طويل أصحاب فكرة وحدة الشمال الإفريقي وتوحيد الجهود والعمل من أجل التحرير والوحدة المنشودة، ولكن هذه الوحدة لسوء الحظ مع الأسف إلى اليوم، وهكذا نرى اليوم كل من تونس و المغرب

أخذ يسلك بعزم طريق الكفاح المشترك بينما تخلّفنا نحن عن المسير وبقينا نعاني آلام تأخرنا ونتحمل عواقب من فاتهم الركب.

وهكذا تنكبّت حركتنا الوطنية عن الطريق بسبب أعوام مضت عليها من الخمول والعمل البطيء ونتيجة للتوجيه المنحرف وانعدام التأييد الواجب من الرأي العام. كل هذه العوامل جعلت الحركة الوطنية تتكمش يوما بعد يوم أمام فرح الاستعمار الذي يظن أنه أحرز انتصارا كبيرا ضد القوى التي تتقدم الكفاح الجزائري، إن الساعة خطيرة.

وأمام هذه الوضعية التي تهدد بأن تصير ميؤوسا منها، رأى نفر من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين، وهم مؤيدون من طرف أغلبية العناصر الوطنية الشريفة بأن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي سارت فيه بسبب خلافات شخصية وبإعلان الكفاح إلى جانب إخوانهم التونسيين والمغاربة في المعركة الثورية الحقيقية.

ونحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية أن حركتنا وفقا للمبادئ الثورية ليست موجّهة ضد أحد إلاّ الاستعمار الذي هو عدونا الوحيد الأعمى الذي رفض دائما أن يمنحنا أدنى حرية بوسائل الكفاح السلمي، وبذلك نكون قد وضعنا المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الشخصية، ونحن نعتقد أن في كل ما سبق الأسباب الكافية لكي تتقدم حركتنا المجدّدة تحت اسم: **جبهة التحرير الوطني** وذلك لكي نتجنّب كل الأخطاء الممكنة ونفتح باب الكفاح لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة، ليتمكّنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر والتي نبيّن لكم بدقة أهداف كفاحنا. نرسم فيما يلي الخطوط الرئيسية لبرنامجنا السياسي:

❖ **الهدف:** الاستقلال الوطني، وذلك بواسطة:

أولا: إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

ثانيا: احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز بين الأجناس والعقائد.

❖ **المرامي الداخلية:**

أولا: إجراء عمليات تطهير سياسية، وذلك بإعادة الحركة الوطنية الثورية إلى طريقها الحقيقي وبمحو بقايا الفساد الذي تسبّب في تدهورنا الحالي.

ثانيا: تعبئة وتنظيم جميع القوى الصالحة في الشعب الجزائري للقضاء على النظام الاستعماري.

❖ **المرامي الخارجية:**

أولا: تدويل القضية الجزائرية.

ثانيا: تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي وهو العروبة والإسلام.

ثالثا: تأكيد محبّتنا في إطار ميثاق هيئة الأمم لجميع الأمم التي تؤيد حركتنا التحريرية.

❖ **أسباب الكفاح:**

استمرار الكفاح بكل الوسائل إلى أن تتحقق أهدافنا، وذلك طبقا للمبادئ الثورية ومراعاة للظروف الداخلية والخارجية.

ولكي نتوصّل إلى هذه الأهداف، سيكون لجبهة التحرير الوطني عملان رئيسيان يسيران جنبا لجنب: عمل داخلي في الميادين السياسي والدبلوماسي وعمل خارجي يتلخص في جعل المشكلة الجزائرية مطروحة أمام الرأي

العالم وشعوبه وبتأييد حلفائنا الطبيعيين، وهذا عمل شاق يتطلب تعبئة جميع القوى والموارد الوطنية، حقا أن الكفاح سوف يكون طويلا وشـــاقا ولكـــن النتيجة محقّقة.

❖ **مطالبنا:**

وأخيرا كي نتجنب التأويلات الغالطة التي قد يحلوا للمفسدين أن يتهموا بها حركتنا، ولكي نبرهن على صدق رغبتنا في السلام، ولكي نحـــدد مـــن الخسارة في الأرواح وإراقة الدماء، نقدم إلى المناقشة عرضا شـــريفا إلـــى السلطات الفرنسية إن كانت هذه تنطوي على نوايا حسنة بـــأن تبـــادر إلـــى الاعتراف لكل الشعوب التي تستعمرها بحق تقرير المصير.

أولا: الاعتراف بالقومية الجزائرية في إعلان رسمي ينسخ كل قـــانون أو أمر أو قرار يجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والمعتقد وأخلاق الشعب الجزائري.

ثانيـــا: فتح مفاوضات مع الذين لهم حق التحديث باسم الشعب الجزائـــري على قاعدة الاعتراف بالسيادة الجزائرية.

ثالثـــا: إيجاد جو من الثقة وذلك بالإفراج عـــن المعتقلـــين والمســـجونين السياسيين ورفع جميع الإجراءات الاستثنائية ووقف كل تتبـــع ضـــد القوى المكافحة وفي مقابلة هذا:

1- نضمن احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بطرق مشروعة وكذلك احترام الأشخاص والعائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر لهم الحق في أن يختاروا بين البقاء على جنسيتهم الأصلية الجارية وفي هـــذه الحالة يعتبرون أجانب تجاه القوانين الجاريـــة وبـــين الجنســـية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون مواطنين جزائريين لهـــم مـــا لكل جزائري من حقوق وواجبات.

3- تحدد العلاقات بين الجزائر وفرنسا بموجب اتفاقيـــة تعقـــد بـــين الدولتين على قاعدة الاحترام المتبادل.

أيّها الجزائري ! إنّنا ندعوك أن تفكر في مضمون ميثاقنا الســـابق أن واجبك هو أن تساهم في تحقيقه حتّى تنقذ وطننا وترجع إليه حريته.

إن جبهة التحرير هي جبهتك وأن انتصارك هو انتصارك.

أما نحن فقد صمّمنا على السير بالكفاح حتّى النهاية واثقين من حقيقـــة مشاعرك المعادية للاستعمار وأقوياء بتأييدك.

وسوف نعطي أغلى ما عندنا في سبيل الوطن.

فاتح نوفمبر 1954

الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني.

ملحق رقم 01: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 245، 249.

ملحق

القائمة الإسمية لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956

أ- **الأعضاء الرسميون:**

1- مصطفى بن بوالعيد
2- يوسف زيغود
3- بلقاسم كريم
4- عمر أوعمران
5- محمد العربي بن مهيدي
6- رابح بيطاط
7- رمضان عبان
8- بن يوسف بن خدة
9- إيدير عيسات
10- محمد بوضياف
11- حسين آيت أحمد
12- محمد خيضر
13- أحمد بن بلة
14- محمد لمين دباغين
15- فرحات عباس
16- أحمد توفيق المدني
17- أمحمد يزيد

ب- **الأعضاء المستخلفون:**

1- صالح الونشي
2- عبد المالك تمام
3- عبد الحميد مهري
4- الطيب الثعالبي
5- لخضر بن طوبال
6- عبد الحفيظ بوصوف
7- السعيد محمدي
8- علي ملاّح
9- سليمان دهيليس
10- أحمد فرنسيس
11- إبراهيم مزهودي
12- محمد الصديق بن يحي
13- محمد لبجاوي
14- السعيد بن طبال
15- مراد
16- مولود
17 - الزبير

ملحق رقم 02: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص 252، 253.

الجمهورية الجزائرية

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري **المنطقة الثانية**

القاعدة الشرقية. **الناحية السادسة**

التقرير السنوي

لمخروجات الناحية السادسة كامل سنة 1957

المنحة العائلية تســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاوي= 3789000 ف

المنحة العسكرية تســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاوي= 1446100 ف

إعانة إلى الفقراء والمنكوبين من الشعب تســـــــــــــــــــــــــاوي= 1000000 ف

المؤونة إلى الكتيبة تســـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاوي= 1509535 ف

مصاريف خارقة للمادة تســـــــــــــــــــــــــــــــــــــاوي= 135000 ف

المجموع الكلي يســـاوي= ف

أرجعنا من المنحة العائلية مبلغا ماليا لعدم المواصلات تســـــــــــــــــــــاوي= 601000 ف

ليكون المبلغ المخروج كامل سنة 1958 بعد طرح المرجوع منه يســـــــــــــاوي= 7278635ف

خمسة وثلاثين وستمائة فرنكا وثمانية وسبعين ومائتي ألف وسبعة ملايين من الفرنكات:..................

30/12/1958

الإمضــــــــــــــــــاء:

قائد الناحية السادسة **الملازم السياسي للناحية**

السادسة

رفاس الصادق **عوفى حمزة**

الملحق رقم 3: ياسر بن نبيلي فركوس،المرجع السابق، ص53.

ملحق رقم 5:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول التفاوض مع جبهة التحرير [1]

سؤال الاستبيان: هل يجب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ؟

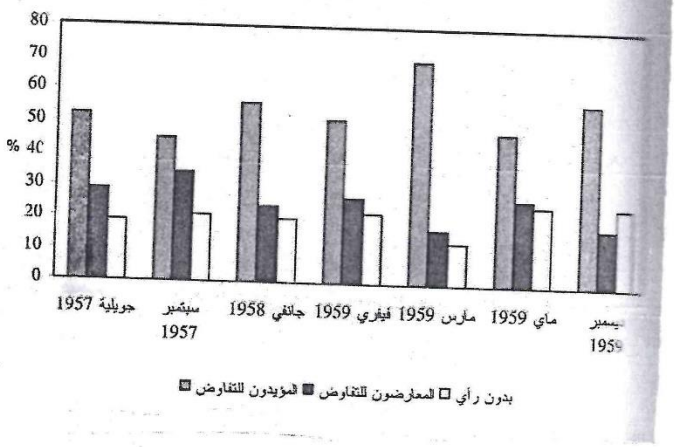

ملحق رقم 04: أحمد منغور، المرجع السابق، ص 77.

من اليسار إلى اليمين : سعيد بوزورن الملقب (بريروش) وين طويال الملقب (الشينوة)، حسين قادري، العقيد عثمان، عبد الحميد مهري، ورضا مالك. أخذت الصورة خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس، فندق المهاري.

الملحق رقم 05: محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 235.

الحكومة المؤقتة الجزائرية

الملحق رقم 06: محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 237.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الأرشيف:

1. الأرشيف الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 1957/08/28، تقرير اجتماع الوطني لثورة الجزائرية، الوثيقة رقم 37.

المصادر:

2. أتومي جودي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة 1954، قصص حرب ج 2، منشورات ريم بجاية 2017.

3. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.

4. بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

5. بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

6. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد صالح المثلوثي، موقع لنشر، 1994.

7. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2013.

8. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2013.

9. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، ط2، منشورات الشهاب، 2012.

10. مالك رضا، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، تر: فارس غضوب، دار الفرابي ANEP، 2003، لبنان.

11. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مذكرات، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، المجلد 3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

12. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008.

مصادر باللغة الأجنبية:

- Ministere de la culture, Les textes fondanrentaux de la hévlution, Achrvé d'imprimer sur les presses, ENAG, Reghia Algérie, 2009.

المراجع باللغة العربية:

1. إحدادن زهير، دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
2. أزغيدي لحسن محمد، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1962-1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
3. بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956، 1965، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
4. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، صانعو أول نوفمبر 1954، المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.
5. بن أزواو فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954/1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر.
6. بن خليفة عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، د/ط، دار طليطلة، الجزائر،2009.
7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي.
8. بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، من إصدارات المتحف الجهوي للمجاهد العقيد علي كافي، سكيكدة.
9. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1962 1954، ج3، قسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع.
10. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1962 1954، ج 2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

11. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الثورة في الولاية الثالثة، مجلد الخامس، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.

12. بوعزيز يحي، دات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، (من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962)، ج3.

13. بوعزيز يحي، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1954، مجلد 4، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

14. بوعلام بن حمودي، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، 2012.

15. بوعلام بن حمودي، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، للطباعة والنشر،2012، الجزائر.

16. بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية، 1954/1962 دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.

17. بومالي أحسن، استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956/1954 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر.

18. بومالي أحسن، استراتجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

19. بومالي أحسن، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية (خرافة الجزائر الفرنسية)، د/ط، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.

20. جغابة محمد، بيان أول نوفمبر، دعوة إلى الحرب، رسالة السلام، تق: العربي ولد خليفة، د/ط، دار هومة، الجزائر، 2012.

21. حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

22. حمدي أحمد، مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري، الإعلام ومهامه أثناء الثورة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر.

23.رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962،1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

24.الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999.

25.الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، من منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.

26.الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1962/1954 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

27. سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954_ 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

28.السعيد عقيب محمد، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955، 1962، دار سنجاق الدين للكتاب، 2009.

29.سيلفي **يثنو**، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

30.غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة، للنشر والتوزيع، الجزائر.

31.فركوس صالح بن النبيلي، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الاحتلال إلى غالية الاستقلال، المقاومة المسلحة 1830-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر.

32.فركوس صالح، تاريخ الجزائر، من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

33.فلركوس ياسر، مجاهدان وبطلان من أبطال الثورة الجزائرية (عبد الرحمان بن سالم والصادق فارس، رحمهما الله) دار المعارف.

34.قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بونيور، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

35.لميش صالح، الدعم السوري لثورة الجزائرية 1962 1954، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.

36. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

37. محمد عباس، ثوار ... عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003.

38. محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

39. مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954، 1962، ط2، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر.

40. مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، جزء 2، دار سحنون لنشر والتوزيع، الجزائر.

41. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1962/1954، دار التنوير، الجزائر.

42. موريس فايس، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية، 15 جانفي 1961، 29 جوان 1962، تر: صادق وسام، عالم الأفكار، 2013، الجزائر.

43. الهاشمي جبار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، ترجمة حضرية يوسفي، منشورات ANEP.

44. هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

45. هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، ط3، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

46. يحياوي جمال ، الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، العدد 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Rédha Malek, L' Algerie a Evian histoire des megocciations seirétés 1956, 1962, édition AN,E p, Alger, 2001.

مجلات:

1. بوعباس مراد، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات إيفيان أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، العدد 34، جوان 2018.

2. بولجويجة سعاد ، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 للجمعية العامة، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، عدد07، دورية دولية محكمة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

3. بونو توفيق، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، المهمة المزدوجة بين تفعيل العمل الثوري ومواجهة الحركة المصالية، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، عدد 1، جويلية 2021، جامعة معسكر.

4. تلي رفيق، مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة 155-1961، العدد 50، النشئة الرابعة عشر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2010.

5. حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

6. زغيدي محمد لحسن، بيان أول نوفمبر1954م وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلم الاجتماعية، العدد 14، جامعة الجزائر،2012.

7. زغيدي محمد لحسن، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد3، 1995.

8. سنتي أحمد ، حيمر صالح ، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ودورها في تأطير النشاط الثوري المهاجرين الجزائريين، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 1، 2021.

9. فندل جمال، إذاعة لودايش وبيان أول نوفمبر، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد2 العدد2، 2020.

10. لرباس نبيلة ، المنطقة المستقلة خلال معركة الجزائر أوت 1956، أكتوبر 1957، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، 2021.

11. ميلودي سهام، المواقف العربية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 19 سبتمبر 1958، العدد 37، سبتمبر 201.

12. يحياوي جمال، الظروف المحلية والدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام، العدد 5، المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

الرسائل الجامعية:

رسائل الدكتوراه:

1. بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016-2017.

2. قاسمي يوسف، مواثيق الثورة، دراسة تحليلية نقدية 1954/1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009.

3. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962-1978، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جماعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، 2018.

4. مقدم السيد أحمد، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2017/2016.

5. مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة 2007 2008.

رسائل الماجستير:

1. بن عزة محمودي، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1830-1962، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 -2017.

2. شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية

1954- 1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2009- 2010.

3. كيمون عبد السلام ، مجموعة الاثنين والعشرون ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، الجزائر، 2012/2013.

4. معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2004،2005.

الملتقيات:

1. مقلاتي عبد الله، دبلوماسية الثورة الجزائرية في المغرب ومكاسبها 1958،1960، مختبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول دبلوماسية الثورة الجزائرية واشكالية تدوين القضية الجزائرية، العدد7، السداسي الأول، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2019.

الملخص

الملخص :

لقد عملت جبهة التحرير الوطني مجهودات جسيمة في الداخل وخارج الوطن منذ 1954 الى 1962 حيث ،حددت جبهة التحرير وسائلها وأهدافها ومطالبها في منشور وهو بيان أول نوفمبر 1954 ،ويعتبر كإعلان عن بداية الثورة حيث حدد الأسباب و أهداف الثورة وكذلك مؤتمر الصومام الذي عمل على تنظيم هياكل وأجهزة الثورة كما تبلور خلاله استراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار على فرنسا ،ولقد سعت جبهة التحرير عقد لقاءات ومحادثات مع الطرف الفرنسي من أجل إيجاد صيغة تفاهم فعالة نهائية تعيد للجزائريين حقوقهم في إطار وحدة التراب الوطني والجلوس على طاولة المفاوضات والوقوف على على حل كمراوغة للطرف الفرنسي لتتمكن في النهاية وبعد سلسلة مناقشات تم توقيع إتفاقيات إيفيان بحيث دخلت الجزائر مرحلة انتقالية ،إذ تعين على الحكومة إعادة تنظيم البلاد وإعداد الشعب لاستفتاء المصير وبفضل العمل والمجهودات التي بذلتها جبهة التحرير استطاعت في نهاية المطاف تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة رغم الضغط الكبير الذي مارسه الاحتلال من أجل منع ذلك إلا أن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عملت على مساندة القضية الجزائرية وإعطاء الجزائريين حق تقرير المصير، وبذلك نال الشعب الجزائري حريته واستقلاله.

الكلمات المفتاحية: المرحلة الانتقالية –استفتاء المصير –تدويل القضية الجزائرية –المفاوضات.

Summary:

from 1954 the national liberation front had made great efforts, inside and outside algeria, to select crucial means and effective goals for the algerian revolution. the first document and charter that includes the idiological reasons and content of the revolution, the soumam congress in 1956 is another revolutionary convenition, that aimed to unifu algeria through organizing the structure of the battle, the national liberation uvent also throug negociations with the frenche colonization in order to find a way for independence and get the rights of algeriens for theses meetings resulted in the agreements of ivian, after that algeria entered in a transition step in which it must find solutions to many crisis through the elections at the end algeria could note the algerian revolution case in the unitid nation and got its suppott despite all the difficultiez and gets its independ .

key word : transition phase - fate refrenduum - internationalization of algerian case – negotiations